الأمم المتحدة

A/56/6 (Sect. 33)

الجمعية العامة

Distr.: General
20 April 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣*

الجزء الثالث عشر
حساب التنمية

الباب ٣٣
حساب التنمية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
حساب التنمية		٥
المرفق		
أولا - مقدمة	١-٦	٧
ثانيا - المقترحات	٧-٢١٢	٧
ألف - بناء القدرات لتعزيز أسواق رأس المال في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٧-١٩	٧

* تتضمن هذه الوثيقة الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وستصدر الميزانية البرنامجية المعتمدة فيما بعد في شكلها النهائي بوصفها: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٦ (A/56/6/Rev.1).

070601 070601 01-35158 (A)
0135158

باء –	بناء القدرات لإجراء البحوث بشأن المسائل السكانية الناشئة في البلدان النامية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)	٢٠-٢٦	١٢
جيم –	بناء القدرات في مجال تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٢٧-٣٧	١٦
دال –	بناء قدرات أجهزة الحكم الوطنية ذات المنظور الجنساني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٣٨-٤٨	٢٢
هاء–	الفقر في المناطق الحضرية: استراتيجية عملية المنحى للحكومات والمؤسسات الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل))	٤٩-٦٠	٢٨
واو –	تعزيز الربط الشبكي بين المؤسسات والخبراء للتعجيل بإعداد إحصاءات اجتماعية وبيئية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) ..	٦١-٧٠	٣٤
زاي –	بناء قدرات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على إدارة العولمة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٧١-٧٩	٤٠
حاء –	الربط الشبكي للخبرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٨٠-٩١	٤٦

طاء –	بناء القدرات في تطوير روابط النقل الأقاليمي البري والبري بحري (اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) ...	٩٢-١٠٠	٥٣
ياء –	بناء القدرات المتعلقة بالمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	١٠١-١١٠	٦٠
كاف –	بناء القدرات في البلدان النامية لجذب الاستثمارات الدولية والاستفادة منها (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) ...	١١١-١٢٣	٦٥
لام –	بناء القدرات من خلال التدريب على تسوية المنازعات في التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	١٢٤-١٣٢	٧٠
ميم –	بناء القدرات المؤسسية لسياسات قانون المنافسة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	١٣٣-١٣٩	٧٤
نون –	تحسين المشاركة وبناء القدرات في تنفيذ نظم الإدارة البيئية المعتمدة في غرب آسيا (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	١٤٠-١٤٩	٧٨
سين –	تسخير الطاقة المتجددة من أجل المعلومات وتوفير خدمات الاتصالات في المناطق الريفية بالبلدان النامية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية)	١٥٠-١٦٠	٨٢
عين –	منع إساءة استعمال المخدرات في أماكن العمل والأسرة في بلدان المخروط الجنوبي (مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة)	١٦١-١٦٨	٨٦
فاء –	تعزيز شبكة مراكز التنسيق المعنية بالتوعية الجنسانية في أفريقيا وغرب آسيا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ بالتعاون مع معهد التدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة)	١٦٩-١٧٩	٩٠

صاد - الربط الشبكي وبناء القدرات من أجل تخفيف حدة الفقر عن طريق التنمية القائمة على المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من جراء تدهور البيئة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) ١٨٠-١٨٩ ٩٧

قاف - تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتكنولوجيا النظيفة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) ١٩٠-٢٠١ ١٠٢

راء - تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) . ٢٠٢-٢١٢ ١٠٥

التذييل

قائمة بالمشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ١١٠

الجزء الثالث عشر
حساب التنمية

الباب ٣٣
حساب التنمية

٣٣-١ عملا باقتراح الأمين العام الوارد في تقريره المعنون ''تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح'' (A/51/950) قررت الجمعية العامة في قرارها ٥٢/١٢ باء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، في جملة أمور، أن تنشئ حسابا للتنمية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وبموجب قرارها ٥٢/٢٢١ ألف المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وافقت الجمعية العامة على اعتماد قدره ٠٦٥ ٠٠٠ ١٣ دولار لحساب التنمية في إطار الباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٣٣-٢ ووفقا لقرار الجمعية العامة ٥٢/٢٣٥ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الذي طلبت فيه الجمعية تقريرا مفصلا عن استدامة حساب التنمية، وطرائق تنفيذه، والأغراض المحددة لاستخدام الموارد وما يتصل بذلك من معايير الأداء، قدم الأمين العام تقريرا عن طرائق تشغيل حساب التنمية (A/53/945). وبعد أن نظرت الجمعية العامة في هذا التقرير وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/53/7/Add.12)، قررت الجمعية، بموجب قرارها ٥٤/١٥ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، في جملة أمور، إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية استنادا إلى برامج الخطة متوسطة الأجل المعتمدة.

٣٣-٣ وفي القرار ٥٤/١٥ نفسه، قررت الجمعية العامة أن: (أ) الوفورات التي تتحقق نتيجة لتدابير الكفاءة يمكن تحديدها في سياق التقارير المتعلقة بأداء الميزانية وينبغي نقلها إلى باب حساب التنمية بموافقة مسبقة من الجمعية العامة؛ و (ب) أن جميع الوفورات المنقولة إلى باب حساب التنمية ينبغي أن تشكل أساس مواصلة هذا الباب في الميزانيات البرنامجية التي تقترح في المستقبل. وبناء على ذلك وافقت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٤/٢٥٠ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، على اعتماد قدره ٠٦٥ ٠٠٠ ١٣ دولار لحساب التنمية في إطار الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٣٣-٤ وفي فترتي السنتين الماضيتين (١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١)، اعتمدت الجمعية العامة ٢٣ مشروعا للتمويل عن طريق حساب التنمية، وذلك على النحو التالي:

(أ) سبعة مشاريع تمول في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وترد هذه المشاريع في تقريري الأمين العام عن استغلال عائد التنمية (A/53/374 و Add.1) واعتمدتها الجمعية العامة في

قراريها ٥٣/٢٢٠ ألف المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ و ٥٣/٢٢٠ باء المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩؛

(ب) ستة عشر مشروعا تمول في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وترد هذه المشاريع في تقرير الأمين العام عن المشاريع التي ستمول من الموارد المقترحة في إطار الباب ٣٣، حساب التنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/C.5/54/37) ويشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٤٩، الجزء الرابع.

٣٣-٥ وتصل الموارد اللازمة لحساب التنمية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٠٠٠ ٠٦٥ ١٣ دولار وهو ذات المستوى المحدد لفترتي السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتقدم مقترحات مفصلة بشأن استخدام هذا المبلغ في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، في المرفق. وتستند هذه المقترحات إلى الترتيبات بشأن إجراءات وعملية استخدام حساب التنمية التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ٥٣/٢٢٠ ألف وباء و ٥٤/١٥ و ٥٤/٢٤٩.

الجدول ٣٣-١

الاحتياجات من الموارد حسب العنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

العنصر	نفقات ١٩٩٨-١٩٩٩	اعتمادات ٢٠٠٠-٢٠٠١	النمو في الموارد: المبلغ	النمو في الموارد: النسبة المئوية	المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف	فرق إعادة تقدير التكاليف	تقديرات ٢٠٠٢-٢٠٠٣
حساب التنمية	١ ٥٧٦,٠	١٣ ٠٦٥,٠	–	–	١٣ ٠٦٥,٠	–	١٣ ٠٦٥,٠
المجموع	١ ٥٧٦,٠	١٣ ٠٦٥,٠	–	–	١٣ ٠٦٥,٠	–	١٣ ٠٦٥,٠

المرفق

أولا – مقدمة

١ – تتضمن هذه الوثيقة، لعلم الجمعية العامة، عروضا مفصلة للمشاريع التي ستمول في إطار الباب ٣٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويرد موجز للاحتياجات ذات الصلة في الباب ٣٣، حساب التنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ((A/56/6 (Sect.33). وستصدر الميزانية البرنامجية المقترحة بأكملها فيما بعد في شكل مطبوع نهائي (A/56/6/Rev.1).

٢ – وقد اقترح إنشاء حساب التنمية بوصفه الإجراء ٢١ من مجموعة الإصلاحات التي عرضت في تقرير الأمين العام المعنون ''تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح'' (A/51/950 و Add.1-7).

٣ – وتولد الموارد لحساب التنمية عن طريق الجهود التي تضطلع بها الأمانة العامة من أجل خفض التكاليف غير البرنامجية وإعادة تركيزها استجابة للنداء الذي وجهه الأمين العام من أجل الترشيد الإداري. وتم وضع التدابير المناسبة بشأن تبسيط العمليات والإجراءات، وتقليص الزوائد الإدارية، وإنشاء أمم متحدة إلكترونية وتحديث مهام الأمانة العامة، وذلك من أجل تحرير الموارد كي توزع على مشاريع في القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

٤ – ووافقت الجمعية العامة، في القرار ١٥/٥٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، على طرائق تشغيل حساب التنمية وأنشأت حسابا متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية. وقد وافقت الجمعية العامة، في القرارات ٢٢٠/٥٣ ألف المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ و ٢٢٠/٥٣ باء المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ و ٢٥٠/٥٤ ألف والجزء الرابع من القرار ٢٤٩/٥٤، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، على تنفيذ ٢٣ مشروعا حتى الآن.

٥ – وتركز الشريحة الثالثة من حساب التنمية على بناء القدرات من أجل إدارة العولمة.

٦ – وتقوم كيانات تابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنفيذ هذه المشاريع. ويعمل وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفه مدير برنامج حساب التنمية.

ثانيا – المقترحات

ألف – بناء القدرات لتعزيز أسواق رأس المال في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)

الهدف

٧ – يهدف هذا المشروع إلى تعزيز تنمية أسواق رأس المال في أفريقيا على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك دعم بناء قدرة الدول الأعضاء فيما يتصل باعتماد السياسات وإنشاء الإطار التنظيمي اللازم والمؤسسات اللازمة من أجل التنمية المستدامة لأسواق رأس المال.

معلومات أساسية

٨ – يتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه القارة الأفريقية في وضع تخفيف حدة الفقر في مركز الأنشطة الإنمائية الراهنة من أجل تعزيز تحقيق الهدف المتفق عليه دوليا وهو تخفيف حدة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ويشمل ذلك، في جملة أمور، تنمية المؤسسات، والإطار القانوني وإطار السياسات والصكوك من أجل زيادة معدل الإدخار المحلي، وتوليد فوائض في الحساب الجاري لموازين المدفوعات، وتعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة (الاستثمار المباشر الأجنبي واستثمار حوافظ الأوراق المالية) ووقف هروب رأس المال من أفريقيا. وفي هذا الشأن تم الإقرار بالدور المحوري الذي تؤديه أسواق رأس المال الكفؤة في تعبئة وتخصيص الموارد.

٩ - وفي عام ١٩٩٩، بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمحفل الأفريقي لسوق رأس المال معا في معالجة المسائل المتعلقة بتعزيز أسواق رأس المال في أفريقيا. وتم تقييم احتياجات أسواق رأس المال في خمسة عشر من البلدان الأفريقية المختارة (أوغندا، بوتسوانا، تونس، الجزائر، جمهورية تترانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زامبيا، غانا، الكاميرون، كوت ديفوار، كينيا، مصر، المغرب، ملاوي، نيجيريا). وقد حددت بعثات التقييم مراحل تطور أسواق رأس المال في كل بلد وعينت نوع احتياجات المساعدة التقنية/الدعم والتدابير اللازمة لتحسين إمكانية الوصول إلى هياكل وخدمات الدعم الموجودة. وقد اتخذت حلقة عمل رفيعة المستوى متعلقة بالسياسات (١-٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أديس أبابا) توصيات محددة فيما يتعلق ببيئة التنظيمات، وسوق السندات، وأسواق الأوراق المالية، وخدمات السمسرة، ومستثمري المؤسسات، والوعي العام، والهياكل الأساسية التكنولوجية، والتكامل الإقليمي. وقد أدت هذه الجهود التحضيرية إلى إنشاء شبكة من الناشطين في أسواق رأس المال داخل أفريقيا وخارجها من أجل التعاون والشراكة بشكل فعال.

١٠ - وقد وضع هذا الاقتراح في سياق انتقال أفريقيا من التنمية التي يقودها القطاع العام إلى شراكة يدفعها القطاع الخاص، حيث يمكّن القطاع العام ويدعم بيئة تفضي إلى استثمار خاص لا يقوم على المضاربة من أجل تخفيف حدة الفقر بصورة متواصلة. ويستلزم تخفيف حدة الفقر بصورة متواصلة نمو الاقتصادات الأفريقية بمعدلات تتراوح بين ٦ و ٨ في المائة في السنة على الأقل، وهي معدلات لم يتم بلوغها من قبل في المنطقة. ويلزم إجراء إصلاح كامل لهياكل الإنتاج في المنطقة وضخ موارد هائلة إليها من أجل بلوغ معدلات النمو هذه ومواصلتها.

١١ - ونظرا للاتجاهات الأخيرة إلى تدني المساعدة الإنمائية الرسمية، هناك حاجة ماسة إلى إجراء تحسين مبكر في البيئة المؤسسية وبيئة السياسات لزيادة تدفقات الموارد من المصادر الخاصة المحلية والخارجية لدعم استراتيجية الاستثمارات الإنمائية وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا.

١٢ - ولا يحتفظ سوى بشطر ضئيل من موجودات الأسرة الأفريقية في شكل أصول مالية. ونتيجة لتقليل خطر تمويل وتسييل الأصول غير المالية، أصبحت تنمية وإصلاح أسواق رأس المال تتسم بالأهمية في رفع مستوى المدخرات المحلية.

١٣ - وتنمية أسواق رأس المال ذات أهمية رئيسية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتذليل عراقيل مثل التجزؤ، وعدم السيولة، وعدم الكفاءة في المعلومات، والحجم والقدرة المحدودين، وتخلف رأس المال البشري، وعدم كفاءة المخططات التنظيمية.

١٤ - وقد أدى هروب رأس المال إلى إحباط تنمية أفريقيا. وتسهم أسواق رأس المال في معالجة مشكلة هروب رأس المال بقدر توزيعها للمخاطر بين المستثمرين وتهيئة فرص استثمار للمستثمرين غير المحترفين والصغار عادة.

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

١٥ - يندرج هذا المقترح في نطاق وأولويات الخطة متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/55/6/Rev.1)، تحت البرنامج الفرعي ١٤-٢ (تشجيع التجارة وتعبئة الأموال لأغراض التنمية) من البرنامج ١٤ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا).

الإنجازات المتوقعة

١٦ - وسيؤدي تنفيذ هذا المشروع إلى ما يلي:

(أ) تعزيز الثقة العامة والإدراك العام: تعزيز المؤسسات التنظيمية، وحماية حقوق الملكية عن طريق أسواق الأسهم، والإنفاذ القضائي للعقود الخاصة وإجراءات محاسبية شفافة ومقبولة دوليا ومعايير قانونية لتعزيز ثقة المستثمر؛

(ب) تعزيز خيارات حوافظ الأوراق المالية لصغار المدخرين والمستثمرين: يلزم حماية صغار المستثمرين بصورة مناسبة وذلك عن طريق الإنفاذ التام لقوانين وأنظمة الأسهم والسندات. وسيساعد هذا المشروع أسواق الأسهم الأفريقية على مواءمة القوانين والأنظمة مع المعايير الدولية؛

(ج) تعزيز الخصخصة القائمة على أسواق رأس المال: تتيح الخصخصة القائمة على أساس أسواق رأس المال تحديد أسعار عادلة للمشروع، ومن ثم تستخدم كوسيلة هامة لعدم تسييس عملية الخصخصة. وبالإضافة إلى ذلك تتيح الخصخصة من خلال أسواق رأس المال المحلية مشاركة المستثمرين المحليين وتعزز تنويع ملكية موارد الاقتصاد؛

(د) زيادة إضفاء الطابع الإقليمي على أسواق رأس المال: سيعالج المشروع ضآلة وعدم سيولة أسواق رأس المال الأفريقية وذلك عن طريق تمكين بلدان شتى من تجميع الموارد من أجل التعاون الإقليمي وتنمية أسواق رأس المال. ومن شأن إضفاء الطابع الإقليمي على أسواق الأسهم الأفريقية أن يعزز تعبئة كل من الموارد المالية المحلية والعالمية لتمويل الشركات الإقليمية، في الوقت الذي تضخ فيه المزيد من السيولة إلى الأسواق؛

(هـ) تعزيز مشاركة العمل مع الوكالات الدولية والإقليمية ذات السجل الثابت في تنمية أسواق رأس المال، فيما يتعلق بمختلف أنشطة المشروع. وسيؤدي هذا إلى خفض التكاليف بصورة كبيرة وتحسين التنسيق فيما بين مختلف البرامج التي ينفذها الشركاء في آن واحد.

مؤشرات الإنجاز

١٧ - من بين المؤشرات المقترحة ما يلي:

(أ) عدد أنشطة التدريب الجماعية وعدد الأشخاص الذين تم تدريبهم؛

(ب) التقدم المحرز في إنشاء أسواق الأوراق المالية؛

(ج) الخدمات والمنتجات الجديدة التي تقدمها أسواق الأوراق المالية الموجودة والتي تعزى للمشروع؛

(د) ومدى تنسيق السياسات الوطنية كي تيسر إنشاء أسواق أوراق مالية إقليمية كوسيلة لتعبئة الموارد من أجل التنمية.

مدة المشروع

١٨ - مدة المشروع المتوقعة هي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

الأنشطة

١٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية المقترحة:

(أ) تنظيم ثلاث حلقات عمل تدريبية دون إقليمية بشأن تنظيمات أسواق رأس المال (حلقة عمل في كل من جوهانسبرغ والقاهرة وأبيدجان، ستركز على المسائل المتصلة بأوضاع استقرار الأسواق، وتركز على ضرورة وضع سياسات مالية وقانونية وتنظيمية مناسبة وأطر مؤسسية، وتشدد أيضا على مهارات، مثل الإفصاح ومراجعة الحسابات ومعايير السجل؛

(ب) تنظيم محفل إقليمي واحد بشأن تنمية أسواق رأس المال ودور الحكومة. وسيشجع هذا المحفل تشكيل رابطة لتعزيز الربط الشبكي على الصعيد دون الإقليمي والقاري، واستخدام شبكة الإنترنت من أجل توفير بيانات ومعلومات وتحليلات حيوية بشأن الأسواق وإتاحة الوصول إليها للمستثمرين المحليين والأجانب الذين يريدون الاستثمار فيها؛

(ج) إعداد دراستين تقنيتين: '١' دراسة جدوى بشأن إنشاء قاعدة بيانات أسواق رأس المال الأفريقية، تتصل بإنشاء شبكة معلومات لأسواق رأس المال الإقليمية في أفريقيا، توفر معلومات حديثة بالاتصال الحاسوبي المباشر تحظى بالاهتمام لدى المستثمرين؛ و '٢' دراسة بشأن إضفاء الطابع الإقليمي على سوق الأسهم والسندات في أفريقيا تحدد الشروط الأساسية لإدماج أسواق رأس المال، وتركز على مسائل السياسات والمسائل التنظيمية المرتبطة بإدماج اسواق رأس المال، بما في ذلك احتمالات إعداد قوائم مترافقة للأسهم والسندات.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع ألف
بناء القدرات لتعزيز أسواق رأس المال في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)

مساعدة عامة مؤقتة لتقديم الدعم الفني والبرنامجي لتنفيذ المشروع (لدعم جميع الأنشطة).	١٦٩ ٠٠٠
خدمات خبراء لإعداد وثائق معلومات أساسية تقنية ومواد تدريب، وتيسير عقد حلقات تدريبية واجتماعات فريق الخبراء المخصص.	٤٨ ٠٠٠
خدمات خبراء لإعداد دراستين: (أ) دراسة جدوى بشأن إنشاء قاعدة بيانات أسواق رأس المال الأفريقية؛ و (ب) إضفاء الطابع الإقليمي على أسواق الأسهم والسندات في أفريقيا (لدعم النشاط (ج)).	٦٠ ٠٠٠
اجتماعان إقليميان لفريق الخبراء لتقديم التوجيه المتعلق بالسياسات واستعراض التقدم المحرز في مجال تنفيذ المشروع. (لدعم جميع الأنشطة).	١٦ ٠٠٠
ثلاثة اجتماعات لفريق الخبراء لمدة خمسة أيام (٢٥ مشاركا في كل اجتماع) لدراسة دور الحكومة في إنشاء أسواق رأس المال؛ واستعراض دراسة الجدوى المتعلقة بوضع قاعدة بيانات أسواق رأس المال الإقليمية؛ وتقديم توصيات بشأن الاستراتيجيات والطرائق لإدماج أسواق رأس المال في أفريقيا (ما يقدر بـ ٠٠٠ ٧٠ دولار لكل اجتماع من اجتماعات فريق الخبراء). (لدعم جميع الأنشطة).	٢١٠ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية المتعلقة بإنتاج ونشر التقارير ومواد التدريب المتعلقة بالمشروع. (لدعم الأنشطة (أ)، (ب)، (ج)).	١٢ ٠٠٠
نفقات تشغيلية عامة تتعلق بالاتصالات والإمدادات وخدمات متنوعة أخرى. (لدعم جميع الأنشطة).	١٨ ٠٠٠
شراء حاسوب والبرمجيات المتصلة به لدعم الأنشطة الخاصة بالمشروع. (لدعم جميع الأنشطة).	١٢ ٠٠٠
ثلاث حلقات تدريبية دون إقليمية عن تنظيم أسواق رأس المال (مدة كل منها حتى ١٥ يوما) في كل من جوهانسبرغ، والقاهرة وأبيدجان (تضم كل حلقة ٥٠ من صانعي السياسات). (لدعم النشاط (أ)).	٣٦٠ ٠٠٠

ملخص

المساعدة المؤقتة العامة	١٦٩ ٠٠٠
خدمات الخبراء	١٠٨ ٠٠٠
اجتماعات فريق الخبراء المخصص	٢٢٦ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية	١٢ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة	١٨ ٠٠٠
شراء معدات	١٢ ٠٠٠
التدريب	٣٦٠ ٠٠٠
المجموع	**٩٠٥ ٠٠٠**

باء - بناء القدرات لإجراء البحوث بشأن المسائل السكانية الناشئة في البلدان النامية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)

الأهداف

٢٠ - يتمثل هدف المشروع في بناء قدرات مؤسسات البحوث المعنية بالسكان في البلدان النامية لإجراء البحوث ووضع السياسات المتعلقة بقضايا السكان والتنمية الهامة الناشئة، ولا سيما الأثر الديمغرافي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشيخوخة السكان في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.

معلومات أساسية

٢١ - سيكون أثر فيروس نقص المناعة/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وشيخوخة السكان بين التحديات الديمغرافية الرئيسية التي ستواجهها البلدان النامية في السنوات القادمة. ورغم أن المسألتين ستؤثران على معظم البلدان، يتوقع أن يكون أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مدمرا وخاصة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تبلغ فيها معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين أعلى المعدلات في العالم. كما أن تحديات شيخوخة السكان ستكون في غاية الأهمية في هذه البلدان، حيث تم التحول الديمغرافي فيها من ارتفاع الخصوبة إلى تدنيها بسرعة كبيرة، كما هو الحال في العديد من بلدان آسيا، ولا سيما في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. ويتعين مواجهة هذين التحديين بتحسين القدرة على إجراء البحوث وصياغة السياسات من جانب مراكز البحوث السكانية الوطنية، لكي تسهم على نحو فعال في وضع السياسات الملائمة والاستراتيجيات البرنامجية. ومن شأن التعاون الدولي ولا سيما على الصعيد الإقليمي باستخدام الإنترنت والمعلومات الإلكترونية وتكنولوجيات الاتصالات الفعالة ذات الجدوى من حيث التكاليف الأخرى أن تيسر إلى حد كبير عملية بناء القدرات هذه. ويستند المشروع إلى أنشطة البحوث التي تجريها

شعبة السكان المتعلقة بمسائل السكان والتنمية، ولا سيما الأنشطة المتعلقة بالآثار التي تنطوي عليها السياسات الديمغرافية والسكانية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب الإيدز، والعوامل المحددة لشيخوخة السكان وما ينجم عنها. ويسهم المشروع في تنفيذ برامج أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالبحوث على السكان وقضايا التنمية، تمشيا مع التوصيات المتفق على إجرائها لبناء القدرات، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب واستخدام تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتنمية.

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

٢٢ - يقع المقترح ضمن نطاق وأولويات الخطة متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، تحت البرنامج الفرعي ٧-٦ (السكان) من البرنامج ٧ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية).

النتائج المتوقعة

٢٣ - سيؤدي تنفيذ المشروع إلى:

(أ) تعزيز القدرة الوطنية على إجراء البحوث الديمغرافية ووضع السياسات المتعلقة بقضايا السكان والتنمية الهامة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، والأثر الديمغرافي للإيدز والقضايا الاجتماعية - الاقتصادية والديمغرافية المتعلقة بتأثير شيخوخة السكان؛

(ب) تحسين التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بين الدول النامية بشأن الأثر الديمغرافي للإيدز والقضايا الاجتماعية - الاقتصادية والديمغرافية المتعلقة بأثر شيخوخة السكان من خلال إنشاء شبكات مشتركة باستخدام الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة الأخرى.

مؤشرات الإنجاز

٢٤ - تشمل المؤشرات المقترحة:

(أ) عدد الخبراء من الحكومات الوطنية المدربين على تحليل وصياغة السياسات على آثار الإيدز والشيخوخة؛

(ب) عدد المواقع على الإنترنت ومجموعات المناقشة الإلكترونية المنشأة والرسائل المرسلة، التي تشمل المشاركة في المعلومات الإقليمية ودون الإقليمية والممارسات الجديدة المتعلقة بالإيدز والشيخوخة.

مدة المشروع

٢٥ - من المتوقع إنجاز المشروع خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣.

الأنشطة

٢٦ - تشمل الأنشطة الرئيسية المقترحة:

(أ) التدريب على قياس وتوقعات الأثر الديمغرافي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): وستضطع شعبة السكان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشمول بالرعاية المشتركة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لهذا النشاط؛

'١' تعقد دورة تدريبية على قياس وتوقعات الأثر الديمغرافي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لـ ٢٠ باحثا من ١٠ مؤسسات من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وستُدعى المؤسسات المشاركة في المشروع والباحثين فيها إلى إنشاء شبكة مشتركة، باستخدام تكنولوجيات المعلومات الالكترونية كوسيلة للاتصال ولا سيما إنشاء موقع على الإنترنت وفريق للمناقشة؛

'٢' إعداد دراسة عن توقعات الديمغرافية لبلدانها، وإذا أتاحت البيانات بذلك، لمجموعات ومناطق سكانية محددة؛

'٣' حلقة تدريبية ثانية لاستعراض الدراسات الوطنية ومناقشة تجربة الشبكة؛

'٤' إعداد تقرير يضم دراسات وطنية ومجموعة من الدروس المتعلمة من عملية التدريب وإقامة الشبكات؛

(ب) التدريب على إجراء البحوث على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية للشيخوخة في البلدان النامية: وستضطلع شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بهذا النشاط.

'١' ستوجه الأمم المتحدة الدعوة إلى ثلاثة خبراء بارزين في مجال شيخوخة السكان لوضع ورقات ''عن آخر ما استجد بشأن هذا الموضوع'' تقدم لمحة عامة عن الوضع الراهن للقضايا المنهجية والمفاهيمية المتعلقة بالبحوث الخاصة بالشيخوخة في البلدان النامية. ويرتأى أن تتناول إحدى الورقات القضايا الاقتصادية الكلية والقضايا الاجتماعية؛ وأن تتناول ورقة أخرى قضايا اجتماعية والمسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي وأن تتناول الورقة الثالثة المنهجيات والقضايا المتعلقة بالسكان. وينبغي أن تعتبر الورقات مخططات أولية لدراسات قطرية لاحقة يجريها المتدربون في المشروع؛

'٢' يعقد اجتماع لمدة ثلاثة أيام في مطلع عام ٢٠٠٢ في المقر يضم الخبراء والأشخاص من ذوي الخبرة والموظفين في شعبة السكان لتشذيب ووضع الطرائق العملية للتنسيق الفني وتنفيذ المشروع. وسيظل الخبراء الثلاثة مشاركين في المشروع بصفة مستشارين ومنسقين لباحثي البلدان كل على حدة؛

'٣' ستختار الأمم المتحدة مجموعة مؤلفة من نحو ٢٠ باحثا من ١٠ مؤسسات في البلدان النامية في جنوب وجنوب شرق آسيا لإجراء البحوث المتعلقة بقضايا الشيخوخة في بلدانهم. وسيكون هؤلاء الباحثون متدربين في المشروع. وستنظم حلقة تدريبية تجمع الخبراء والمتدربين والأشخاص من ذوي الخبرة وموظفي الأمم المتحدة لمناقشة الورقات التي تتناول آخر ما استجد من معلومات، ووضع جداول أعمال بحوث ملائمة عن الشيخوخة خاصة ببلدان المتدربين، ووضع طرائق للتعاون، ولا سيما من خلال الوسائل الإلكترونية. ويتوخى إنشاء موقع على الإنترنت للمشروع فضلا عن منتدى مناقشة إلكتروني. وسيقدم موظفو الأمم المتحدة بالإضافة إلى المستشارين، المشورة الفنية والتقنية لمساعدة المتدربين في عملية وضع جداول الأعمال؛

'٤' ستنظم حلقة تدريبية ثانية بعد انتهاء الحلقة التدريبية بحوالي ١٥ شهرا لاستعراض الدراسات الوطنية واستقاء الدروس من عملية التدريب ومناقشة وجهات النظر للعمل في المستقبل في هذا المجال. وسيشجع المشاركون في المشروع على مواصلة الجهود المشتركة اللاحقة وسيحصلون على توجيهات بشأن استخدام الاتصالات الإلكترونية لهذا الغرض؛

'٥' إعداد ونشر تقرير فني شامل عن المشروع يضم دراسات وطنية فضلا عن مجموعة من النتائج الفنية والدروس المستقاة من عملية التدريب.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع باء

بناء القدرات لإجراء البحوث المتعلقة بقضايا السكان الناشئة في البلدان النامية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)

تنظيم اجتماع لفريق الخبراء لمدة ثلاثة أيام لاستعراض ومناقشة ورقات المعلومات الأساسية واستكمال المخططات الأولية للبحوث الوطنية المتعلقة بشيخوخة السكان في البلدان النامية. (لدعم النشاط (ب) '٢')).	٣٠ ٠٠٠
خدمات خبراء لإعداد ثلاث ورقات أساسية تتعلق بمختلف أبعاد قضايا شيخوخة السكان في البلدان النامية. (لدعم النشاط (أ) '١')).	١٥ ٠٠٠
سفر الموظفين لتقديم الخدمات لحلقات التدريب. (لدعم الأنشطة (أ) '١'، و (أ) '٣'، و (ب) '٢' و (ب) '٤').	٢٠ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية المتعلقة بإعداد ١٠ دراسات قطرية عن التوقعات الديمغرافية. (لدعم النشاط (أ) '٢').	٧٥ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية المتعلقة بإنتاج تقرير المشروع الشامل. (لدعم النشاطين (أ) '٤' و (ب) '٥').	١٥ ٠٠٠

الخدمات التعاقدية المتعلقة بإعداد ١٠ دراسات قطرية وطنية بشأن شيخوخة السكان في جنوب وجنوب شرق آسيا. (لدعم النشاط (ب) '٣').	٧٥ ٠٠٠
تنظيم حلقة تدريبية لمدة ثلاثة أيام في مطلع عام ٢٠٠٢ بشأن قياس وتوقع الأثر السكاني لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الشيخوخة. (لدعم النشاط (أ) '١').	٧٠ ٠٠٠
تنظيم حلقة تدريبية لمدة ثلاث أيام لاستعراض ومناقشة الدراسات القطرية المتعلقة بالأثر الديمغرافي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) فضلا عن مجمل نتائج عملية التدريب. (لدعم النشاط (أ) '٣').	٧٠ ٠٠٠
تنظيم حلقة تدريبية لمدة ثلاثة أيام لبدء مرحلة البحوث - التدريب في المشروع المتعلقة بالشيخوخة. (لدعم النشاط (ب)'٢').	٧٠ ٠٠٠
تنظيم حلقة تدريبية لمدة ثلاثة أيام لاستعراض مناقشة نتائج الدراسات القطرية الوطنية المتعلقة بالشيخوخة ومناقشة توقعات إجراء مزيد من البحوث والتعاون الإقليمي. (لدعم النشاط (ب) '٤').	٧٠ ٠٠٠

ملخص

خدمات الخبراء	١٥ ٠٠٠
اجتماعات فريق الخبراء المخصص	٣٠ ٠٠٠
السفر	٢٠ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية	١٦٥ ٠٠٠
التدريب	٢٨٠ ٠٠٠
المجموع	**٥١٠ ٠٠٠**

جيم - بناء القدرات في مجال تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)

الهدف

٢٧- يتمثل الهدف من المشروع في زيادة تنافس الشركات في إقليم البحر الأبيض المتوسط على الأسواق الإقليمية والعالمية، من خلال تبسيط إجراءات التجارة ومواءمتها من خلال سلسلة العمليات، وتنفيذ عمليات آلية وتكنولوجيا المعلومات للإدارة والتجارة، وتيسير مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المعاملات التجارية الإلكترونية.

٢٨ - وسيركز المشروع على التجارة بين بلدان البحر الأبيض المتوسط غير الأوروبية - أعضاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

معلومات أساسية

٢٩ - يعرِّف المشروع عبارة ''المعاملات التجارية الإلكترونية'' بأنها تبادل المعلومات والمتطلبات (كتلك المتعلقة بالقانون، الإجراءات، البيانات وما إلى هنالك) داخل المؤسسات وفيما بينها لدعم أنشطتها المتعلقة بالأعمال التجارية. لذلك، فهي تغطي العلاقات بين الأعمال التجارية - إزاء - الأعمال التجارية، والأعمال التجارية - إزاء - الحكومات ولا تعتبر المستهلك جزءا من هذا المجال.

٣٠ - وتحدث العولمة والتقدم السريع في مجال النقل والاتصالات والمعلومات ضغطا على البلدان الموجهة نحو التصدير الواقعة حول حوض البحر الأبيض المتوسط. وتعد تكاليف السلع والسرعة التي تستجيب فيها إلى احتياجات السوق من العوامل الرئيسية التي تؤثر على المنافسة فيما بينها. وتزداد تكاليف الشركات إذا كانت الإجراءات الرسمية معقدة وغير واضحة وغير فعالة، وإذا لم تكن هذه الإجراءات معروفة على نطاق واسع بين الوسط التجاري. ومما يعيق سرعة الاستجابة لاحتياجات السوق عدم القدرة على الحصول على تكنولوجيات المعاملات الإلكترونية وعدم معرفة كيف يمكن لهذه التكنولوجيات أن تجعل العمليات التجارية أكثر فعالية. وقد ثبت أن هذه التحديات تشكل صعوبة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نحو خاص.

٣١ - وقد تفهم عدد من الحكومات أهمية تكنولوجيا المعلومات الحديثة في إدارة الأنشطة التجارية الدولية لتنافس الشركات المحلية. وأُطلقت مبادرات وطنية/ثنائية تهدف إلى زيادة قدرة الشركات المحلية على الحصول على هذه التكنولوجيات وتحسين قدرتها على استخدامها بفعالية.

٣٢ - وضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا برامج مختلفة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أقاليمها الخاصة بها. وقد اكتسبت اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تستضيف حاليا مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية خبرة كبيرة في مجال تيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية. وسيسهم المشروع في تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/٤٦ الذي دعا إلى تعاون أوثق وتبادل لأفضل الممارسات بين اللجان الإقليمية والهيئات الإقليمية الأخرى ذات الصلة لتعزيز التعاون والتكامل بين برامج العمل فيها.

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

٣٣ - يقع هذا المقترح ضمن نطاق وأولويات الخطة متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥: تحت البرنامج الفرعي ٦ (تنمية التجارة والصناعة والمؤسسات التجارية) من البرنامج ١٦ (التنمية الاقتصادية في أوروبا)؛ والبرنامج الفرعي ٤ (تنسيق السياسات القطاعية ومواءمة قواعد ومعايير التنمية المستدامة في سياق التغيرات

العالمية) من البرنامج ١٨ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا)؛ والبرنامج الفرعي ٦ (تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين) من البرنامج ١٤ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا).

الإنجازات المتوقعة

٣٤ - سيحقق إنفاذ المشروع ما يلي:

(أ) التوسع في تطبيق معايير الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية في بلدان البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛

(ب) إنشاء شبكة من الخبرات الفنية بين المؤسسات الوطنية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من أجل تسهيل التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، وستعمل الشبكة أيضا على تحسين فهم الأعمال التي قامت بها المنظمات الدولية الأخرى في هذا الميدان؛

(ج) توثيق روابط التعاون بين بلدان المنطقة بشأن تسهيل التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية؛

(د) تعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة على الانضمام لسلسلة الإمداد الدولية؛ وتسهيل التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية.

مؤشرات الإنجاز

٣٥ - تشمل المؤشرات المقترحة ما يلي:

(أ) عدد التوصيات المعتمدة وعدد الهيئات الوطنية التي تشارك في استخدام ما وضعته الأمم المتحدة/اللجنة الاقتصادية لأوروبا من معايير وقواعد ومبادئ توجيهية بشأن التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية؛

(ب) تقليل المتوسط الزمني اللازم لتجهيز الوثائق والسلع والمستندات المطلوبة بناء على تبسيط الإجراءات التجارية الوطنية؛

(ج) التوسع في إنفاذ قواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في الإدارة والتجارة والنقل؛

(د) تطبيق أساليب حديثة لتسهيل التجارة وتقييم المخاطر وأساليب للمعالجة الآلية للمعلومات المتصلة بالتجارة.

مدة المشروع

٣٦ - من المتوقع إنجاز المشروع في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

الأنشطة

٣٧ - تشمل الأنشطة الرئيسية المقترحة ما يلي:

(أ) تحديد الاحتياجات والقضايا المتصلة بتعزيز التجارة فيما بين بلدان البحر المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفرص التبادل التجاري فيما بين البلدان المستهدفة وعوائق التجارة وكذلك احتمالات التغلب عليها باستخدام تدابير الأمم المتحدة/اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تسهيل التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية؛

(ب) تنظيم حلقة دراسية إقليمية دولية واحدة عن دور الأعمال التجارية الإلكترونية في مجال بناء القدرات في منطقة البحر الأبيض المتوسط: تقييم المشاكل والاحتياجات والحلول؛

(ج) إجراء مقابلات مع الموظفين العموميين وممثلي قطاعات الأعمال التجارية الخاصة أو اتحادات المستخدمين، وذلك بالاستعانة بمنهجية مراجعة أعمال تسهيل التجارة والنقل والاستبيان الخاص بتسهيل التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية؛

(د) إنشاء شبكة من الخبرات الفنية بين الهيئات المعنية بتسهيل التجارة تضم ممثلين عن الجهات ذات الصلة من المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص المعنية بتسهيل التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، وذلك باستخدام وسائل إلكترونية وإنشاء موقع إقليمي دولي على الشبكة العالمية كمدخل موحد لها؛

(هـ) تحديد طرائق التعاون مع البرامج القائمة داخل المنطقة بما في ذلك جمعية معلومات أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، وبرنامج البحر المتوسط ٢٠٠٠ التابعة للأونكتاد، ونهج تدريب المدربين؛

(و) توفير مساعدات تقنية للحكومات في مجالات تبسيط وتوفيق وأتمتة الإجراءات الرسمية المؤثرة على التجارة، لمعالجة الجوانب التالية:

'١' تقييم الإجراءات والممارسات الجمركية وإضفاء التوافق عليها؛

'٢' توفير الأدوات اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من البيانات والمستندات المطلوبة لأغراض الرقابة؛

'٣' توفير الأدوات اللازمة للاستعاضة عن التوقيعات المطلوبة بأساليب التوثيق المؤمنة باستخدام نظم البث الإلكتروني؛

'٤' توفير أدوات التقديم الآلي لبيانات إجراءات الاستيراد أو التصدير باستخدام الوسائل الإلكترونية؛

'٥' تعزيز استخدام الأدوات الإلكترونية في مجالات الإعلام والتربية وأفضل الممارسات؛

'٦' توفير الأدوات اللازمة لتقييم وتوفيق المستندات المطلوبة على الصعيد الوطني لسداد المستحقات الدولية؛

(ز) تنظيم أربع دورات تدريبية بشأن بناء قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الأعمال التجارية الإلكترونية، تعالج ما يلي:

'١' وضع نظام لمراجعة إمكانيات الوصول إلى الأعمال التجارية الإلكترونية ومجموعة مواد التدريب المتعلقة باقتصاد الشبكات؛

'٢' وضع نظام لمراجعة القدرة التصديرية ومجموعة استراتيجيات تسويق الصادرات في مجال الأعمال التجارية الإلكترونية؛

'٣' وضع مجموعة مواد للتدريب على إدارة النقل والإمداد في سلسلة الإمداد؛

'٤' توفير أدوات إدارة النقل والإمداد في سلسلة الإمداد؛

'٥' تدعيم أدوات مجموعة التدريب على إدارة النقل والإمداد في سلسلة الإمداد باستخدام الوسائل الإلكترونية؛

(ح) تعزيز مفهوم الأعمال التجارية الإلكترونية والتبادل التجاري الإلكتروني ذات الصلة والدروس المستفادة من خلال الشبكة ومن خلال حلقتي عمل إقليميتين تستمران لمدة ثلاثة أيام.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع جيم
بناء القدرات في مجال تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)

الخدمات الإقليمية/الوطنية اللازمة لإجراء مقابلات مع للبلدان المستهدفة عن طريق وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية من أجل فتح باب التصدير إليها، واللازمة لتجميع المعلومات في تقرير (من المقدر أن يستغرق العمل شهرين بتكلفة قدرها ٠٠٠ ٨ دولار في الشهر). (لدعم النشاط (ج)).	٠٠٠ ١٦
خدمات الخبراء من أجل تحديد متطلبات إعداد وتطوير موقع على الشبكة العالمية خاص بالأعمال التجارية الإلكترونية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (من المقدر الاستعانة بخبيرين يعملان لشهر واحد بتكلفة قدرها ٠٠٠ ٨ دولار في الشهر).	٠٠٠ ١٦

خدمات خبراء وطنيين لجمع المعلومات بشأن حالة العمل المنجز في كل بلد (من المقدر الاستعانة بخدمات خبير محلي واحد لكل بلد للعمل لمدة ٤ أشهر بتكلفة قدرها ٨٠٠٠ دولار في الشهر). (دعما للنشاط (أ)). ٣٩ ٢٠٠

خدمات خبراء لتجميع الأدوات في شكل برنامج يوزع على البلدان المستهدفة (من المقدر الاستعانة بخبير واحد يعمل لمدة أربعة أشهر بتكلفة قدرها ٨ ٠٠٠ دولار في الشهر). (دعما للنشاطين (و) و(ز)). ٣٢ ٠٠٠

خدمات خبراء لوضع نظام لمراجعة إمكانيات الوصول إلى الأعمال التجارية الإلكترونية والقدرة التصديرية واستراتيجية تسويق الصادرات، ولوضع برنامج لإعداد المدربين اللازمين للتدريب على إدارة النقل والإمداد في سلسلة الإمداد (من المقدر الاستعانة بخبير يعمل لمدة ٤ أشهر بتكلفة قدرها ٨٠٠٠ دولار في الشهر). (دعما للنشاطين (ز) '١' و (ز) '٣'. ٣٢ ٠٠٠

سفر موظفي الأمم المتحدة/اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والأونكتاد من أجل إعداد حلقة دراسية إقليمية دولية. (دعما للنشاط (ب)). ٧ ٠٠٠

خدمات تعاقدية من أجل تنظيم حلقة دراسية إقليمية دولية لمدة ثلاثة أيام لتقييم المشاكل والاحتياجات والحلول المتعلقة بالبلدان المستهدفة، تشمل ١٦ مشاركا. (دعما للنشاط (ب)). ١٤ ٠٠٠

خدمات تعاقدية لتنظيم ١٣ حلقة تدريب على الصعيد الوطني بشأن الأدوات والإجراءات المتعلقة بالأعمال التجارية الإلكترونية (من المقدر أن تتكلف الحلقة الواحدة ١٠ ٠٠٠ دولار). (دعما للنشاط (و)). ١٣٤ ١٠٠

خدمات تعاقدية لتنظيم ٤ حلقات تدريب بالتعاون مع شبكة المؤسسات التعاونية، من أجل بناء قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الأعمال التجارية الإلكترونية (من المقدر أن يتكلف العقد المؤسسي الواحد ١٠ ٠٠٠ دولار). (دعما للنشاط (أ). ٤٤ ٠٠٠

اقتناء معدات حاسوبية (بتكلفة قدرها ١١ ٢٠٠ دولار للجهاز الواحد) من أجل ١٣ طرفا مشاركا في تعزيز النظم الوطنية القائمة لجمع وتجهيز ونشر البيانات والمعلومات من أجل أغراض التعاون الإقليمي. (دعما للنشاط (د)). ١٤٥ ٦٠٠

حلقتا عمل إقليميتان لمدة ٣ أيام تضم كل منهما ٢٠ مشاركا من كل بلد من البلدان المنتفعة من أجل تبادل ''الممارسات الحميدة والدروس المستفادة''. (دعما للنشاط (ح)).	٧٥ ٠٠٠
زمالات إقليمية لإدارة موقع الأمم المتحدة الإقليمي الدولي على الشبكة العالمية الذي يعمل على نشر المعلومات المتعلقة بالمشروع ومباشرة أعمال التنسيق الخاصة به (من المقدر تقديم ٣ زمالات للعمل لمدة ١٢ شهرا، بتكلفة قدرها ١ ٢٥٠ دولارا في الشهر). (دعما للنشاط (د)).	٤٥ ٠٠٠

ملخص

خدمات الخبراء	١٣٥ ٢٠٠
السفر	٧ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية	١٩٢ ٢٠٠
حيازة المعدات	١٤٥ ٦٠٠
التدريب	٧٥ ٠٠٠
المنح والمساهمات والزمالات	٤٥ ٠٠٠
المجموع	**٦٠٠ ٠٠٠**

دال - بناء قدرات أجهزة الحكم الوطنية ذات المنظور الجنساني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

الأهداف

٣٨ - يهدف المشروع إلى تعزيز قدرة الأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة من أجل إدراج مطالب المرأة واحتياجاتها في البرامج الوطنية الرامية إلى إرساء دعائم الحكم الرشيد وإصلاح نظم الدولة. كما يهدف بالأخص إلى وضع مبادرات لإزالة العوائق السياسية والانتخابية التي تحد من قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في صنع القرار ودعم تلك المبادرات؛ ومساندة المبادرات التي ترمي في سياق عمليات التحرر من المركزية إلى تلبية الاحتياجات الوطنية من المؤسسات الواعية بالمنظور الجنساني والعمل على تطوير تلك

المبادرات؛ وإنماء وتحسين القدرة على العمل في مجال الدعوة وعلى رسم سياسات الأجهزة الوطنية في دائرة إصلاح نظم الدولة وإقامة دعائم الحكم الرشيد في مجموعة مختارة من البلدان.

معلومات أساسية

٣٩ - سيعالج المشروع ذات القضايا المحددة في إعلان ومنهاج عمل بيجين المعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥، والذي دعا الحكومات إلى جملة أمور من بينها تحويل الأجهزة الوطنية إلى وحدات مركزية لتنسيق السياسات من أجل دعم تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الحكومية، وهو المطلب الذي تأكد مجددا في الإعلان السياسي المعنون ''الإجراءات والمبادرات الأخرى الكفيلة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين'' (القرار دإ ٢/٢٣، المرفق) المعتمد في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ''المرأة في عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين'' والمعقودة في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٤٠ - أمكن للمرأة بفضل التغيرات الهيكلية، التي واكبت ركاب العولمة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مدار العقد الماضي، أن تدخل بأعداد متزايدة وبمستويات متفاوتة من التعليم إلى سوق العمل وانفتح أمامها باب الانتفاع بالخدمات الاجتماعية. غير أن هذه التطورات لم تؤد إلا إلى تسليط الضوء على الفجوة القائمة بين الجنسين من حيث نوعية الفوائد المتحصلة وكذلك من حيث التفاوتات التي ما زالت قائمة على صعيد دوائر صنع القرار والتمكين الاجتماعي الاقتصادي، من ناحية، والتي ما زالت متجسدة في الطريقة التي يجري بها التوفيق بين حياة الأسرة ومطالب المواطنة والفرص المتاحة أمام المرأة لتنمية قدراتها، من ناحية أخرى. والأمر بهذه الحالة يتطلب نهجا متكاملا، يعتبر قضية المساواة بين الجنسين عنصرا حاسما في تحقيق المساواة الاجتماعية ويركز على الطبيعة الشاملة للتحليل الجنساني والحاجة إلى انتهاج منظور متعدد التخصصات في تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج والسياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في إطار أنشطة تقوم بها الدول الأعضاء في المنطقة.

٤١ - غير أن تحقيق المشاركة الكاملة لجميع النساء والتمكين لهن ما زالا من أهم التحديات التي تجابهها المنطقة. وقد باتت الحاجة ماسة إلى العمل على توحيد وتدعيم الآليات المؤسسية في بلدان المنطقة من أجل تضييق الفجوة القائمة بين الجنسين في مختلف مجالات التنمية.

٤٢ - وضع المقترح في إطار من التشاور الوثيق مع شعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويستوعب المشروع التجارب والدروس التي خرجت بها الإدارة من خلال تنفيذ مشروع معنون ''بناء القدرات لتعزيز المساواة بين الجنسين في البلدان الأفريقية'' الذي جرى تمويله في إطار الشريحة الثانية من حساب التنمية.

٤٣ - وستشترك في تنفيذ أنشطة المشروع وحدة المرأة والتنمية بمكتب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشعبة النهوض بالمرأة في إطار من التعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيجري الاسترشاد في تنفيذ المشروع بنهج التشاور مع المستفيدين، الذي يشمل تعزيز الشراكة بين مختلف العناصر المؤثرة (مكاتب المرأة والسلطات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والنواب البرلمانيين ووسائط الإعلام).

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

٤٤ - يندرج المقترح ضمن مجال وأولويات الخطة متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ تحت البرنامج الفرعي ١٧-٥ (دمج المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية) من البرنامج ١٧ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

الإنجازات المتوقعة

٤٥ - تعزيز قدرة بلدان المنطقة على تجميع جوانب المعرفة والمعلومات والخبرات وتحليلها وتطبيقها عند رسم السياسات وتنفيذها مع التركيز على بناء قدرات الأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة لإدراج مطالب المرأة واحتياجاتها في البرامج الوطنية الرامية إلى إرساء دعائم الحكم الرشيد وإصلاح نظم الدولة، لا سيما من خلال ما يلي:

(أ) إنشاء شبكة للأجهزة الوطنية بهدف نشر المعلومات والخبرات على الأصعدة الحكومية المختلفة، ويشمل ذلك رسم خريطة للشبكات والمبادرات المؤسسية والاجتماعية القائمة حول محور الحكم الرشيد في مجموعة مختارة من بلدان أمريكا اللاتينية؛

(ب) تعزيز قدرة الأجهزة الوطنية القائمة، امتثالا لتوصيات منهاج عمل بيجين، بجملة وسائل من بينها '١' تحقيق توافق في الآراء حول برنامج عام بشأن الحكم الرشيد والقضايا الجنسانية؛ و'٢' تهيئة مجموعة من الأدوات الكفيلة بتحقيق هذا المطلب وإتاحة الاستفادة منها أمام المنطقة، ومن بينها مواد للتدريب على ممارسة الدعوة بشأن قضايا الحكم الرشيد؛ و'٣' ربط الأجهزة الوطنية بطريقة أكثر مباشرة بعناصر البحث والتدخل؛ و'٤' وضع مقترحات من أجل كل بلد في المنطقة بشأن التشريعات والتدابير الأخرى المتصلة بالنظم الانتخابية والحزبية وتحقيق اللامركزية؛

(ج) توسيع دائرة مشاركة المرأة في هيئات صنع السياسات من خلال برنامج لتطوير المسار الوظيفي ومن خلال التدريب في مجالات صنع القرار وفن القيادة والحكم الرشيد وإصلاح نظم الدولة، وعليه ينفتح الطريق أمامها كي تتبوأ المراتب العليا وتترقى في مختلف المراتب الحكومية في الهيئات الوطنية التنفيذية والتشريعية والقضائية والإدارة المحلية؛

(د) تعزيز الآليات الداعمة للمنظمات والشبكات النسائية ومساندة نشاط تلك المنظمات والشبكات في المجتمع المدني، بغية توسيع دائرة نفوذها ومشاركتها في إعداد وتقييم ورصد السياسات العامة على جميع الأصعدة.

مؤشرات الإنجاز

٤٦ - تشمل مؤشرات الإنجاز المقترحة ما يلي:

(أ) مدى توفر المعلومات المستكملة والمنهجيات والمعلومات التي تراعي المنظور الجنساني التي يوفرها المشروع مقيسة بالبيان الذي تدلي به مختلف الجهات المؤثرة (مكاتب المرأة والسلطات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والنواب البرلمانيين ووسائط الإعلام) في الدورات العادية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمؤتمر الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكذلك في اجتماعات الهيئة الرئاسية للمؤتمر الإقليمي للمرأة، إلى آخره؛

(ب) عدد الأجهزة الوطنية المنشأة حديثا؛

(ج) عدد الشبكات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية التي أدمجت المنظور الجنساني وأسس الحكم الرشيد في برامجها؛

(د) عدد الموظفين وأفراد الجمهور العام الذين تم تدريبهم؛

(هـ) الإقبال على استخدام موقع المشروع على الشبكة العالمية.

مدة المشروع

٤٧ - من المتوقع الاضطلاع بالمشروع بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤.

الأنشطة

٤٨ - سينفذ المشروع من خلال الأنشطة المقترحة التالية:

(أ) اجتماعات فريق الخبراء: اجتماع واحد لفريق الخبراء يستغرق أربعة أيام لتقييم التقدم المحرز ويحضره ٢٥ مشاركا؛ واجتماع واحد إقليمي حكومي لمدة ٣ أيام (٢٥ مشاركا) لتبادل الآراء حول المنهجيات والخبرات والدروس المستفادة بالمشاركة مع شعبة النهوض بالمرأة واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛

(ب) اجتماعات الهيئة الرئاسية؛

'١' سيجتمع مرتين سنويا ممثلو الهيئة الرئاسية للمؤتمر الإقليمي للمرأة للقيام بجملة مهام، منها استعراض مدى التقدم المحرز في المشروع. وستقوم الهيئة الرئاسية، المشكلة من ١٦ بلدا من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، بدور فريق عمل لتسهيل التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين الأقاليم في سياق منهاج عمل بيجين؛

'٢' سينظم اجتماع إقليمي واحد لمدة ٣ أيام يحضره ٥٠ مشاركا في إطار اجتماعات الهيئة الرئاسية، مما سيوسع دائرة المشاركة لتشمل النواب البرلمانيين وممثلي وسائط الإعلام والسلطات المحلية لتقييم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية التي ستُحدد تفاصيلها على مدار تنفيذ المشروع؛

(ج) تقييم قدرات الأجهزة الوطنية والشبكات القائمة في مجموعة مختارة من البلدان. وسيقدم تقرير التقييم إلى ممثلي كل بلد في اجتماع إقليمي؛

(د) تقديم خدمات استشارية ومساعدات تقنية على الصعيدين الوطني والمحلي لعمليات إعداد الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز قدرة الآليات المؤسسية المعنية بالمرأة في مجالات إصلاح نظم الدولة وإرساء أسس الحكم الرشيد والإدارة المؤسسية، بما في ذلك بناء قدرات المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية والتفاعل مع الباحثين وصناع السياسات وغيرهم من الأطراف المؤثرة. وستقدم أيضا مساعدات تقنية وجوانب أخرى من الدعم إلى المبادرات الوطنية الرامية إلى بناء قدرات الأجهزة الوطنية، ومن بينها ما يلي: تنظيم حلقات تدريب؛ وإجراء عمليات رصد وتقييم لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية؛ والقيام بأنشطة بحثية وعمليات تدخل؛

(هـ) سيجري في هذا المقام إعداد مبادئ توجيهية وأدلة تستخدمها الأجهزة الوطنية. وستتركز المساعدات في هذا الصدد على مجموعة مختارة من ١٢ مركزا من مراكز التنسيق. كما ستنظم حلقات تدريب دون إقليمية تهدف إلى تدريب المسؤولين الحكوميين على مراعاة المنظور الجنساني في معالجتهم للشؤون الجنسانية وتنفيذ منهاج عمل بيجين. وسيُراعى في التنظيم الهيكلي لحلقات التدريب أن تنفذ على صعيد دوائر صنع السياسات والصعيد التنفيذي؛

(و) تحديد أفضل الممارسات والخبرات وتصنيفها ونشرها، وذلك باستخدام الشبكة العالمية (الإنترنت) ووسائط الإعلام والصحافة النسائية.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع دال
بناء قدرات أجهزة الحكم الوطنية ذات المنظور الجنساني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

مساعدة مؤقتة عامة لتنظيم وإدارة المشروع، بحيث توفر دعما فنيا لأنشطته الميدانية وتعين على إعداد مواد التدريب (سيستغرق العمل ٣٦ شهرا بتكلفة شهرية قدرها ٠٠٠ ٧ دولار) (دعما للأنشطة (أ) و (ج) و (هـ))	٢٥٢ ٠٠٠
خدمات خبراء لإجراء زيارات قطرية لتقييم قدرات الأجهزة الوطنية والشبكات القائمة في مجموعة مختارة من البلدان وإعداد تقارير عنها (من المتوقع أن تبلغ التكلفة الشهرية ٠٠٠ ٥ دولار) لمدة شهرين. (دعما للنشاط (ج)).	١٠ ٠٠٠
خدمات خبراء لإنشاء موقع على الشبكة العالمية للمشروع وإدارته وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة الرامية إلى نشر المعلومات عن طريق الإنترنت ووسائط الإعلام إلى آخره (من المقدر أن تبلغ التكلفة ٠٠٠ ٥ دولار شهريا لمدة ١٢ شهرا). (دعما للنشاط (و)).	٦٠ ٠٠٠
تنظيم اجتماعين لفريق الخبراء يستغرق كل منهما ٣ أيام (٢٥ مشاركا في كل منهما)، أحدهما لوضع إطار مفاهيمي للمشروع والآخر لاستعراض مدى التقدم المحرز في تنفيذه (من المقدر أن تبلغ التكلفة ٠٠٠ ٣٥ دولار لكل اجتماع منهما). (دعما للنشاط (أ)).	٧٠ ٠٠٠
سفر موظفين ومستشارين فنيين لتقديم مساعدات فنية وجوانب من الدعم العام للمبادرات الوطنية الرامية إلى بناء قدرات الآليات الوطنية وتنظيم الاجتماعات وإجراء عمليات التقييم والرصد لمدى التقدم المحرز في سير المشاريع في البلدان المشاركة (من المتوقع أن تبلغ التكلفة ٠٠٠ ٢٨ دولار سنويا لدعم ١٤ بعثة). (دعما للأنشطة (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ)).	٨٤ ٠٠٠
خدمات تعاقدية بشأن تعزيز مراكز التنسيق العاملة في كل بلد من أجل التنسيق فيما بين الأجهزة الوطنية (١٢ مركز تنسيق) (من المقدر أن تبلغ التكلفة ٠٠٠ ٨ دولار لكل مركز تنسيق). (دعما للأنشطة (أ) و(ب) و(ج) و(د) و (هـ) و(و)).	٩٦ ٠٠٠
خدمات تعاقدية بشأن إعداد مواد تدريبية تشمل مبادئ توجيهية ودلائل وأفلام تليفزيونية وهلم جرا). (دعما للنشاط (هـ)).	٦٠ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة المتعلقة بالاتصالات والإمدادات وغيرها من الخدمات المتنوعة. (دعما لسائر الأنشطة).	١٢ ٠٠٠

تنظيم حلقة عمل إقليمية لمدة ٣ أيام (٥٠ مشاركا) لتقييم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية التي ستتحدد تفاصيلها على مدار سير العمل في المشروع (من المقدر أن تبلغ التكلفة ٠٠٠ ٧٠ دولار). (دعما للنشاط (ب)).	٠٠٠ ٧٠
تنظيم حلقة عمل إقليمية دولية لمدة ٣ أيام (٢٥ مشاركا) لتبادل المنهجيات والخبرات والدروس المستفادة بين اللجان الإقليمية المشاركة (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشعبة النهوض بالمرأة	٠٠٠ ٤٠
تنظيم ١٢ حلقة تدريب وطنية ترمي إلى تدريب الموظفين الحكوميين على مراعاة المنظور الجنساني في معالجة القضايا الجنسانية وتنفيذ منهاج عمل بيجين (٥٠ مشاركا في كل حلقة) (من المقدر أن تبلغ التكلفة ٠٠٠ ٨ دولار للحلقة التدريبية). (دعما للنشاط (هـ)).	٠٠٠ ٩٦

ملخص

المساعدة المؤقتة العامة	٠٠٠ ٢٥٢
خدمات الخبراء	٠٠٠ ٧٠
اجتماعات فريق الخبراء المخصص	٠٠٠ ٧٠
السفر	٠٠٠ ٨٤
الخدمات التعاقدية	٠٠٠ ١٥٦
مصروفات التشغيل العامة	٠٠٠ ١٢
التدريب	٠٠٠ ٢٠٦
المجموع	**٠٠٠ ٨٥٠**

هاء - الفقر في المناطق الحضرية: استراتيجية عملية المنحى للحكومات والمؤسسات الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل))

الأهداف

٤٩ - يهدف المشروع إلى تدعيم قدرات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على وضع وإدارة سياسات وبرامج للحد من الفقر في المناطق الحضرية على الصعيدين الوطني والمحلي.

معلومات أساسية

٥٠ - سيركز المشروع على ثلاث قضايا هي: '١' إدرار الموارد المالية على الصعيد المحلي (إيرادات وعوائد الحكومات الحضرية)؛ و '٢' تحسين التعرف على الجماعات المستضعفة التي تعيش في ظل أوضاع الفقر؛ و '٣' وضع نظم وصكوك جديدة للإنفاق تحقق أقصى حد من الإنتاجية الاجتماعية. والتركيز على هذه القضايا نابع من استراتيجية إقليمية لتعبئة الموارد البلدية الاقتصادية والمالية والبشرية؛ ووضع منهجيات للتحديد الأمثل للاحتياجات الأساسية، وتصميم استراتيجيات للحد من الفقر على الصعيد المحلي.

٥١ - يتبع المشروع ''إعلان سنتياغو بشأن المستوطنات البشرية'' المعتمد خلال ''المؤتمر التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الإقليمي بشأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال الموئل'' المعقود في سنتياغو، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، والذي تشارك في تنفيذه كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وقد تركزت توصيات الإعلان على تعزيز وفحص ورصد إنجازات التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، جامعة في ذلك بين أفضل الممارسات وسياسات التمكين والتشريعات وخطط العمل الرامية إلى الحد من الفقر في المناطق الحضرية.

٥٢ - ولُب سياسات الحد من الفقر في المناطق الحضرية متصل اتصالا وثيقا بإدماج القطاعات غير الرسمية؛ وتحقيق الانتعاش والاستخدام الديمقراطي للأماكن العامة؛ والتصدي للتوجهات الناحية إلى تركيز الثروة والفرص في يد الأغنياء، والتي كثيرا ما تؤدي إلى تأجيج الصراع بينهم وبين الفقراء؛ وتهيئة فرص الكسب والعمل أمام الأسر الفقيرة.

٥٣ - وأهم المستفيدين من المشروع هم: (أ) الفقراء من سكان المناطق الحضرية، ثم بشكل غير مباشر المجتمع الحضري ككل؛ و(ب) المؤسسات الحضرية، لا سيما البلديات.

٥٤ - كثيرا ما يغل نقص الموارد، بما في ذلك ضعف القدرة التقنية، يد الحكومات المحلية في عدد كبير من بلدان المنطقة عن العمل على الحد من الفقر في المناطق الحضرية في إطار عمليات تحقيق اللامركزية على الصعيد الوطني. ولذا، يركز المشروع على تعبئة المزيد من الموارد من أجل تنظيم أنشطة تنفيذية على الصعيد المحلي، كما يركز على زيادة إنتاجية الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في برامج الاستثمار التي تضطلع بها البلديات.

٥٥ - وقد وُضع المشروع في إطار من التشاور الوثيق مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، واستُمدت دعائمه من الخبرات والدروس التي استفادها الموئل من خلال تنفيذه لمشروع ''بناء القدرات وإقامة الشبكات لتنفيذ جدول أعمال الموئل في أقل البلدان نموا'' الذي تم تمويله في إطار الشريحة الأولى من حساب التنمية.

علاقة المشروع بالخطة المتوسطة الأجل

٥٦ - يندرج المشروع في نطاق وأولويات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ تحت البرنامج الفرعي ١٧-٨ (البيئة والمستوطنات البشرية) من البرنامج ١٧ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ والبرنامج الفرعي ١١-١، توفير المأوى المناسب للجميع من البرنامج ١١ (المستوطنات البشرية).

الإنجازات المتوقعة

٥٧ - يتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى ما يلي:

(أ) التوسع في تطبيق الاتفاقات العالمية للأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك الاتفاقات المنصوص عليها في إعلان إسطنبول وجدول أعمال الموئل التي تعزز التنمية البشرية المستدامة في ظل عالم آخذ في اكتساب الطابع الحضري، وبناء القدرات، وتطوير المؤسسات؛ وكذلك الاتفاقات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١؛ وتحت الباب ١-٧، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، من إعلان ريو؛

(ب) استحداث استراتيجيات وبرامج للتدخل تتضمن برامج تمويل واستثمار خاصة بالبلديات من أجل الحد من الفقر على المستوى الحضري، وتتولى مهام تسهيل تلك الاستراتيجيات والبرامج ورصدها وتقييمها فرق عمل دون إقليمية تُشكل في إطار المشروع وتركز على رسم السياسات وتقييمها. وسيجري في هذا الصدد إعداد مجموعة من المؤشرات وقواعد البيانات لرصد معدلات الفقر في المناطق الحضرية، كما سيجري تجميع خبرات الإدارة في المنطقة؛

(ج) إتاحة الإمكانيات أمام الحكومات المحلية والمؤسسات الحضرية للاستفادة من الصكوك الاقتصادية الجديدة لوضع إطار أفضل لإيرادات ومصروفات البلديات، على أن يجري تبادل الصكوك الاقتصادية الجديدة ونشر الدروس المستفادة في هذا الشأن على نطاق واسع بين الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية على الأصعدة دون الإقليمية؛

(د) بدء برنامج متكامل لإدارة المناطق الحضرية يستهدف تحسين علاقة المستوطنات البشرية بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

مؤشرات الإنجاز

٥٨ - تشمل المؤشرات المقترحة ما يلي:

(أ) زيادة تطبيق الصكوك والمقترحات الخاصة بالإدارة على صعيد البلديات؛

(ب) استخدام الآليات الجديدة لتطبيق نظم الإدارة على إيرادات ونفقات البلديات؛

(ج) عدد البرامج المنفذة للحد من الفقر والاستضعاف في البيئات الحضرية؛

(د) عدد موظفي البلديات الذين تم تدريبهم؛

(هـ) تواتر استخدام موقع المشروع على الشبكة العالمية.

مدة المشروع

٥٩ - يتوقع الاضطلاع بالمشروع بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤.

الأنشطة

٦٠ - تشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) فيما يتعلق باستحداث الاستراتيجيات وبرامج التدخل الرامية للحد من الفقر، سيجري إعداد ١٠ دراسات تحليلية مقارنة حول الأطر التشريعية لهياكل الإيرادات والنفقات البلدية، وبرامج وإجراءات الحد من الفقر، ومن بين ما ستشمله هذه الدراسات تحديد جوانب القصور في الأطر التشريعية والمؤسسية وطرح المقترحات المناسبة، وذلك للدعوة إلى اتخاذ إجراءات متكاملة تسعى للحد من الفقر؛ وستُجرى هذه الدراسات من خلال توفير المساعدة التقنية للبلديات؛

(ب) تنظيم حلقتين دراسيتين إقليميتين: عَقْد اجتماع لفريق من الخبراء لتحديد الإطار المفاهيمي للمشروع والحصول على توافق للآراء بشأنه من البلدان المشاركة ووضع خطة أساسية إقليمية للإدارة الحضارية، بينما ستسعى الحلقة الدراسية الأخرى إلى التوصل إلى اتفاق على نتائج المشروع والتوصيات وأنشطة المتابعة المقترحة، وذلك حرصا على وجود فهم صحيح للعلاقات بين الاتفاقات الدولية المبرمة بين هيئات السلطات الوطنية والمحلية وبين الإجراءات العملية التي ستنهض بها في المقام الأول الحكومات المحلية.

(ج) توفير المساعدة التقنية إلى ١٠ بلدان مختارة في المنطقة بشأن تطبيق المنهجيات على مستوى البلديات، وبشأن تحليل المشاكل المالية والإدارية، وتحسين كفاءة البرامج الرامية إلى الحد من الفقر. وسيجري وضع وإدخال صكوك وإجراءات جديدة متصلة بهيكل الإيرادات والنفقات البلدية وبمؤشرات الأداء وإجراءات المتابعة الخاصة بتلك البرامج. وترمي المساعدة التقنية إلى إدخال استراتيجيات وبرامج معنية بالحد من الفقر وإنفاذها، ووضع صكوك اقتصادية جديدة لتوفير الإيرادات على أساس إقليمي؛

(د) تنظيم حلقتين تدريبيتين على الصعيد دون الإقليمي (مدة كل منهما ٣ أيام) وخمس حلقات أخرى على الصعيد الوطني (مدة كل منها ٣ أيام)، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص المحددة للنظم البلدية، لا سيما المتعلقة بتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في تحديد الأولويات ووضع المبادرات في مجال العمل

على الحد من الفقر في المناطق الحضرية؛ وتسهيل تكوين رأسمال اجتماعي، من خلال عملية مشاركة تنضوي تحت مظلتها أشد الجماعات المستضعفة؛ وزيادة الإنتاجية في مجال الاستثمار على صعيد البلديات من خلال نسق من البرامج والإجراءات. وتهدف هذه الحلقات التدريبية إلى عقد تحالفات بين الحكومات والمجتمعات المحلية من أجل تقاسم المسؤوليات في مجال تنفيذ برامج البلديات التي سيضعها المشروع؛

(هـ) إنشاء شبكة من البلديات والخبراء لنشر المعرفة وتبادل الخبرات. وفور اكتمال المشروع، ستنقل مهام صيانة وتطوير المشروع إلى المؤسسات المشاركة بالتعاون مع السلطات البلدية المختصة على الصعيد المحلي؛

(و) تحديد أفضل الممارسات والخبرات وتصنيفها ونشرها، وذلك من خلال موقع المشروع على الشبكة العالمية (الإنترنت) ووسائط الإعلام.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع هاء

الفقر في المناطق الحضرية: استراتيجية عملية المنحى للحكومات والمؤسسات الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

مساعدة مؤقتة عامة لتنظيم وإدارة المشروع يوميا، مما سيوفر دعما فنيا للأنشطة الميدانية، والمساعدة في إعداد مواد التدريب وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل (٣٤ شهرا بتكلفة شهرية قدرها ٥٠٠ ٧ دولار). (دعما لجميع الأنشطة).	٢٥٥ ٠٠٠
تقديم مساعدة مؤقتة عامة لتوفير الدعم التقني في مجالات التصميم والإنشاء والصيانة من أجل افتتاح صفحة استقبال على شبكة الإنترنت وإنشاء شبكة الخبراء المعنية بشؤون البلديات (٢٠ شهرا بتكلفة شهرية قدرها ٠٠٠ ٢ دولار). (دعما للهدف (هـ)).	٤٠ ٠٠٠
خدمات الخبراء من أجل الأنشطة التقنية الخاصة بالمشروع ومن أجل إعداد إطار مفاهيمي، ويشمل ذلك إجراء دراسات، وعمليات تحليل مقارن، ومنهجة الخبرة المكتسبة في مجال إعداد الأطر التشريعية لهيكل إيرادات ونفقات البلديات، ويشمل ذلك إعداد دراسة استقصائية ميدانية بشأن إيرادات البلديات وتقييم الإنجازات المحققة في مجال برامج الحد من الفقر (من المقدر أن تبلغ التكلفة ٠٠٠ ٥ دولار شهريا) لمدة تبلغ ١٥ شهرا في مجموعها. (دعما للأنشطة (أ) و(ب) و(و)).	٧٥ ٠٠٠
تنظيم اجتماعين لفريق الخبراء يستغرق كل منهما يومين (١٠ مشاركين في كل منهما)،	٤٠ ٠٠٠

ويخصص أحدهما لتحديد الإطار المفاهيمي للمشروع، بينما يستعرض الآخر مدى التقدم المحرز في تنفيذ المشروع (من المقدر أن يتكلف كل اجتماع منهما ٠٠٠ ٢٠ دولار). (دعما للنشاط (ب)).

سفر موظفين وخبراء تقنيين لتقديم المساعدة التقنية وجوانب الدعم العام للمبادرات الوطنية، وكذلك المحلية الرامية إلى بناء قدرات السلطات البلدية، ومن أجل تنظيم اجتماعين وعمليات رصد وتقييم بشأن مدى التقدم المحرز في تنفيذ المشروع (من المقدر أن تبلغ التكلفة ٠٠٠ ٢٠ دولار سنويا لدعم ١٠ بعثات). (دعما للأنشطة (ب) و(ج) و(د) و(هـ)). ٦٠ ٠٠٠

الاستعانة بخدمات تعاقدية من أجل وضع مقترحات والإشراف على تنفيذ الصكوك والإجراءات داخل البلديات، وعقد حلقات تدريب محلية (من المقدر أن تبلغ التكلفة ٠٠٠ ٣ دولار شهريا) لمدة ٥ أشهر من أجل كل بلد من البلدان العشرة. (دعما للنشاطين (ج) و(د)). ١٥٠ ٠٠٠

الاستعانة بخدمات تعاقدية لتصنيف الوثائق ونشرها. (دعما للأنشطة (د) و(هـ) و(ز)). ٢٠ ٠٠٠

مصروفات التشغيل العامة اللازمة لتغطية تكلفة الاتصالات واللوازم والإمدادات وغيرها من الخدمات المتنوعة). (دعما لجميع الأنشطة). ١٠ ٠٠٠

اقتناء معدات حاسوبية وتطوير البرمجيات من أجل شبكة البلديات. (دعما للنشاط (هـ)). ٤٠ ٠٠٠

تنظيم حلقتي عمل دون إقليميتين لمدة ٣ أيام (٣٠ مشاركا في كل منها) بشأن التقييم المقارن للنظم المالية البلدية وأنشطة الحد من الفقر، على أن تقام أحدهما في أمريكا الجنوبية، بينما تقام الثانية في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي (من المقدر أن تبلغ تكلفة كل اجتماع دون إقليمي ٠٠٠ ٣٠ دولار). (دعما للنشاط (د)). ٦٠ ٠٠٠

تنظيم ٥ حلقات تدريب محلية (٥٠ مشاركا في كل منها) بشأن النظم المالية البلدية وأنشطة الحد من الفقر في عشر مدن مختارة (من المقدر أن تبلغ تكلفة كل حلقة منها ٠٠٠ ١٠ دولار). (دعما للنشاط (د)). ٥٠ ٠٠٠

ملخص

المساعدة المؤقتة العامة	٢٩٥ ٠٠٠
خدمات الخبراء	٧٥ ٠٠٠
اجتماعات فريق الخبراء المخصص	٤٠ ٠٠٠
السفر	٦٠ ٠٠٠

الخدمات التعاقدية	١٧٠ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة	١٠ ٠٠٠
حيازة المعدات	٤٠ ٠٠٠
التدريب	١١٠ ٠٠٠
المجموع	**٨٠٠ ٠٠٠**

واو - تعزيز الربط الشبكي بين المؤسسات والخبراء للتعجيل بإعداد إحصاءات اجتماعية وبيئية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

الأهداف

٦١ - يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز قدرات البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إعداد إحصاءات اجتماعية وبيئية ذات نوعية عالية وضرورية من أجل تحسين وضع ورصد الأنشطة الإنمائية، وذلك عن طريق الربط الشبكي بين المؤسسات والخبراء؛ ورفع مستوى تنسيق العمل الإحصائي المعني بالمسائل الاجتماعية والبيئية في أرجاء المنطقة.

معلومات أساسية

٦٢ - تعاونت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعاونا نشطا منذ تشكيلها مع بلدان المنطقة على وضع نظمها الإحصائية.

٦٣ - وفي مجال الاحصاءات الاجتماعية، أعدّت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الثمانينات والتسعينات قواعد بيانات هامة تُعتبر الأكمل من نوعها في المنطقة. وفضلا عن ذلك تبذل اللجنة منذ منتصف التسعينات، وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية كالبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، جهودا مركّزة من أجل تحسين نوعية واستكمال المعلومات المتوفرة عن الحالة الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، يُوصى بنقل الخبرة والمواد المتجمعة إلى البلدان التي لم تُحرز بعد المستوى المرغوب من التقدّم في هذا الميدان.

٦٤ - وفيما يتعلق بالإحصاءات البيئية، تتنامى المعرفة والمعلومات تناميا ضخما في ميدان التنمية المستدامة. وأعدّت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريرا عن الحالة الاقتصادية الراهنة استنادا إلى دراسة استقصائية كاملة أظهرت أن مؤسسات متعددة تبذل جهودا عديدة غير منسقة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتواجه هذ المؤسسات باستمرار تحديات تتمثل في ضرورة اللحاق بالتطور

السريع للمنهجيات والممارسات المتّبعة في كل من ميادينها التخصصية. وهناك حاجة ملحة إلى شبكة عصرية من المنهجيات والممارسات في مجال الإحصاءات البيئية تستخدم التكنولوجيا الحديثة لتيسير نقل الطرائق والإجراءات في مجال البيئة. وتحتل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي موقعا يمكّنها من القيام بدور القاعدة لمثل هذه الشبكة. وسيُنفّذ المشروع بشكل مشترك من جانب اللجنة والشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وسيعتمد المشروع على الخبرات التي اكتسبتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والدروس التي استفادت منها من تنفيذها لمشروعي ''تعزيز القدرات الإقليمية للتطوير الإحصائي في جنوب شرق آسيا'' و ''بناء القدرات على اتخاذ القرارت من أجل التنمية المستدامة''، في إطار حساب التنمية.

العلاقة مع الخطة المتوسطة الأجل

٦٥ - يقع المشروع في نطاق وأولويات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، تحت البرنامج الفرعي ١٠ (الإحصاءات والإسقاطات الاقتصادية)، من البرنامج ١٧ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

الانجازات المتوقعة

٦٦ - سيؤدي تنفيذ المشروع في مجال الإحصاءات الاجتماعية إلى النتائج التالية :

(أ) إنشاء شبكة للتعاون الدولي بين المنظمات والمهنيين والخبراء من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما سيسهّل الوصول إلى مواد منهجية متعلقة بالإنتاج وتحليل الإحصائيات والمؤشرات الاجتماعية ويعزّز التعاون التقني الأفقي فضلا عن تعبئة الموارد من أجل نقل معرفة وخبرة بلدان المنطقة؛

(ب) إقامة قواعد بيانات معززة للإحصائيات والمؤشرات الاجتماعية، بما في ذلك ما يدعم منها نشر الدراسات الوطنية عن الظروف المعيشية لسكان المنطقة؛

(ج) بناء قدرات تقنية ومؤسسية معززة لبلدان المنطقة، ولا سيما أقل البلدان نموا، من أجل توليد المعلومات الإحصائية في المجال الاجتماعي وإدارتها وتحليلها.

٦٧ - في مجال الإحصاءات البيئية :

(أ) إنشاء شبكة إقليمية من الوكالات/المؤسسات والمهنيين والخبراء العاملين في ميادين مختلفة تتصل بالإحصاءات البيئية؛

(ب) إقامة قاعدة بيانات لمؤشرا ت المستويات الإقليمية تسمح بتقييم وتشخيص حالة البيئة الحالية في المنطقة؛ وقياس العواقب البيئية للسياسات الاقتصادية الكلية القائمة؛ وقياس التكاليف الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية للإبقاء على أنماط التنمية الحالية؛ وتوفير التوجيه لرسم السياسات، ولا سيما فيما يتعلق بالاستثمارين الخاص والعام.

مؤشرات الإنجاز

٦٨ - تتضمن المؤشرات المقترحة ما يلي :

(أ) عدد البلدان التي تحسّن تغطية المعلومات المتوفرة من الدراسات الاستقصائية التي تجريها للأسر المعيشية لديها ونوعيتها وتواترها وقابليتها للمقارنة ووثاقة صلتها بالموضوع؛

(ب) عدد الوكالات/المؤسسات والمهنيين والخبراء المسجلين في شبكة المشروع؛

(ج) عدد الاستشارات التي تتلقاها البلدان عن طريق المشروع؛

(د) عدد المواد المنهجية التي يتم تطويرها في إطار المشروع؛

(هـ) تواتر استخدام موقع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الشبكة العالمية.

مدة المشروع

٦٩ - من المتوقع إنجاز المشروع بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤.

الأنشطة

٧٠ - تتضمن أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي :

(أ) إعداد، لكل بلد، دليل للمؤسسات التي تولّد وتجمّع الإحصاءات والمؤشرات والاجتماعية المصنّفة حسب الموضوع، بما في ذلك المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تضع توصيات منهجية وتنظّم وتنشر معلومات في هذا الميدان، بحيث تتاح على الإنترنت مع ربطها بمواقع الإنترنت ذات الصلة؛

(ب) بناء قاعدة بيانات، يمكن استخدامها عبر الإنترنت، تتضمن توثيقا منهجيا وتحليليا يساعد المهنيين الإقليميين على وضع المعايير والمنهجيات والإجراءات والتصنيفات؛

(ج) تقييم الاحتياجات على الصعيد القطري للمساعدة التقنية في مجال إنتاج المعلومات الاجتماعية وتنظيمها وتعميمها، وبشكل خاص فيما يتعلق بتصميم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تجريها وتحسينها واستخدامها؛

(د) تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأقل تطورا في تصميم وتنفيذ برامج لدراسات استقصائية متعددة الأغراض للأسر المعيشية وإنشاء الشبكة وتدعيمها في جوانب بحوث البيئة المختلفة، ولا سيما تلك المعنية بمنهجيات وإجراءات وضع إحصاءات ومؤشرات بيئية؛

(هـ) تقديم المساعدة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية في مجالات تنفيذ قواعد البيانات الاجتماعية وتقييمها وإعادة تصميمها؛

(و) توسيع قواعد بيانات المؤشرات الإحصائية والاجتماعية التي تغذيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واستكمال المعلومات وتحسين قابلية مقارنتها؛ وتحديث البيانات الكلية؛ وتيسير وصول المستخدمين عن بعد؛

(ز) وضع دليل إلكتروني للمؤسسات والخبراء والمهنيين العاملين في ميدان البيئة استنادا إلى المعلومات التي جمعتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من دراستها الاستقصائية للحالة الراهنة للمعلومات البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ح) تنظيم اجتماعين لفريق الخبراء، الأول للنظر في الجوانب المنهجية المحددة لتوليد المعلومات الاجتماعية وبناء قواعد بيانات ذات هيكل مشترك؛ والثاني لتحديد مجالات الأولوية (مثلا الأرض/التربة والمياه) في ميدان البيئة التي تواجه البلدان صعوبات في إنتاج الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بها؛

(ط) تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين إقليميتين للخبراء العاملين في المكاتب الإحصائية الوطنية والمعاهد العامة الأخرى المسؤولة عن الإحصاءات الرسمية، الأولى تتعلق بإنتاج وتوحيد وتعميم الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية وتحليل الحالة الاجتماعية؛ والثانية تتعلق بإنتاج وتوحيد وتعميم الإحصاءات والمؤشرات البيئية والقيام بتحليلات لحالة البيئة في المنطقة؛

(ي) تنظيم ثلاث حلقات عمل مدة كل منها ٣ أيام بشأن إنشاء وتنفيذ شبكة للخبرات تتضمن الوكالات/المؤسسات الدولية ذات الصلة والخبراء الإقليميين ودون الإقليميين والوطنيين في المسائل الرئيسة المتصلة بالمنهجيات والإجراءات من أجل وضع إحصاءات بيئية ومؤشرات وإنشاء حسابات بيئية؛

(ك) تنظيم حلقة عمل إقليمية مدتها ٣ أيام بشأن إقامة شبكة للتعاون الإقليمي في مجال الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع واو
تعزيز الربط الشبكي للمؤسسات والخبراء في المسائل الاجتماعية والبيئية من أجل تسريع وضع الإحصاءات الاجتماعية والبيئية عن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

المساعدة المؤقتة العامة من أجل توفير الدعم لإقامة شبكة من المؤسسات والخبراء، باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي (٣٦ شهرا بتكلفة قدرها ٠٠٠ ٧ دولار). (لدعم جميع الأنشطة). ٠٠٠ ٢٥٢

المساعدة المؤقتة العامة من أجل توفير خدمات مساعدي بحوث لمعالجة البيانات المجمعة ووضعها في جداول وتحليلها (٠٠٠ ٧٢ دولار، لفترة تقديرية مدتها ٣٦ شهرا بمعدل ٠٠٠ ٢ دولار في الشهر). (لدعم الأنشطة (أ)، و (ب)، و (هـ)، و (و)). ٠٠٠ ٧٢

خدمات الخبراء المتصلة بتطوير تكنولوجيا المعلومات وتشغيل الموقع على الشبكة العالمية وصيانة الشبكة (٢٠ شهراء بتكلفة تبلغ ٠٠٠ ٢ دولار). (لدعم الأنشطة (ب)، و (و)، و (ز)). ٠٠٠ ٤٠

خدمات الخبراء لإجراء تقييمات للقدرات المؤسسية الوطنية والاحتياجات ولتصميم إطار لقاعدة بيانات تفاعلية بشأن الإحصاءات والمؤشرات البيئة (بتكلفة تقديرها ٠٠٠ ٦ دولار في الشهر)، لمدة ٣ أشهر. (لدعم النشاط (ج)). ٠٠٠ ١٨

خدمات الخبراء لتحديد البلدان التي ستشارك في المشروع الرائد من أجل الربط الشبكي في المجالات المحددة (كالأرض/التربة والمياه) البيئة (بتكلفة تقديرها ٠٠٠ ٦ دولار في الشهر)، لمدة ٣ أشهر. (لدعم الأنشطة (أ)، و (ج)، و (ز)). ٠٠٠ ١٨

خدمات الخبراء لوضع قاعدة بيانات إحصائية، يمكن استخدامها عبر الإنترنت، يتم تجميعها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتصميم المؤشرات في المسائل الاجتماعية (بتكلفة تقديرها ٠٠٠ ٥ دولار في الشهر)، لمدة ٦ أشهر. (لدعم النشاط (ب)). ٠٠٠ ٣٠

خدمات الخبراء لوضع نظام حاسوبي من أجل تخزين ومعالجة بيانات المؤشرات البيئية على الصعيد الإقليمي (بتكلفة تقديرها ٠٠٠ ٥ دولار في الشهر)، لمدة ٤ أشهر. (لدعم النشاطين (ب)، و (و)). ٠٠٠ ٢٠

إجتماعان لفريق الخبراء مدة كل منهما ٣ أيام (١٥ مشاركا) معنيان بالجوانب المنهجية لتوليد المعلومات الاجتماعية، ونقل التقدم التكنولوجي، وبناء قواعد بيانات ذات هيكل مشترك وفي المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالإحصاءات البيئية للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (لدعم النشاط (ح)). ٣٥ ٠٠٠

السفر بصحبة الموظفين والمستشارين التقنين التابعين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تقديم المساعدة التقنية والمساندة للمبادرات الوطنية من أجل بناء القدرات في مجالي الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية لدعم ٣٠ بعثة. (لدعم الأنشطة (أ)، و (ج)، و (د)، و (ح)، و (ط)، و (ي)). ٦٠ ٠٠٠

خدمات تعاقدية من أجل تجميع ونشر ما يلي : (أ) دليل للمؤسسات التي تولّد وتجمع الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية والبيئية؛ (ب) مواد منهجية وتحليلية تولّدها المشاريع؛ (ج) تجميع الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية والبيئية، إلخ. (لدعم النشاطين (أ) و (ز)). ٣٠ ٠٠٠

نفقات تشغيل عامة متصلة بالاتصالات واللوازم وخدمات متفرقة أخرى (لدعم جميع الأنشطة). ٢٠ ٠٠٠

حيازة معدات لتجميع البيانات وتحليلها وإعداد قواعد البيانات. (لدعم الأنشطة (ب)، و (ز)، و (م)، و (ن)، و (ص)، و (ر)). ٣٠ ٠٠٠

عقد ثلاث حلقات عمل مدة كل منها ٣ أيام بشأن إقامة وتنفيذ شبكة من الخبرات تتضمن الوكالات/المؤسسات الدولية والمهنيين والخبراء في المسائل الرئيسية المتصلة بمنهجيات وإجراءات وضع الإحصائيات والمؤشرات البيئية والحسابات البيئية (بتكلفة تقديرها ٣٠ ٠٠٠ دولار لكل حلقة عمل، يشارك في كل منها ١٥-٢٠ شخصا)، (لدعم النشاط (ق)). ٩٠ ٠٠٠

عقد حلقة عمل إقليمية مدتها ٣ أيام بشأن إقامة شبكة للتعاون الإقليمي في مجال الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية (بتكلفة تقديرها ٣٠ ٠٠٠ دولار لكل حلقة عمل، يشارك في كل منها ١٥-٢٠ شخصا)، (لدعم النشاط (ك)). ٣٠ ٠٠٠

حلقتا عمل إقليميتان للتدريب مدة كل منهما ٥ أيام (بتكلفة تقديرها ٤٠ ٠٠٠ دولار لكل حلقة عمل، يشارك في كل منها ٢٠-٢٥ شخصا) للتقنين التابعين لمكاتب الإحصاءات الوطنية بشأن إنتاج وتوحيد وتعميم الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية وتحليل الحالة الاجتماعية. (لدعم النشاط (ط)). ٨٠ ٠٠٠

ملخص

المساعدة المؤقتة العامة	٣٢٤ ٠٠٠
خدمات الخبراء	١٢٦ ٠٠٠
إجتماعات فريق الخبراء المخصص	٣٥ ٠٠٠
السفر	٦٠ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية	٣٠ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة	٢٠ ٠٠٠
حيازة المعدات	٣٠ ٠٠٠
التدريب	٢٠٠ ٠٠٠
المجموع	**٨٢٥ ٠٠٠**

زاي – بناء قدرات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على إدارة العولمة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

الهدف

٧١ – يهدف هذا البرنامج إلى بناء قدرات دول آسيا الوسطى الأعضاء في اللجنة في مجال التجارة والاستثمار من أجل تيسير إدماجها في الاقتصاد العاملي وتمكينها من الاستجابة بفعالية للتحديات والفرص الناشئة عن عملية العولمة.

معلومات أساسية

٧٢ – بما أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تستعد لمواجهة قوى العولمة التي تستفحل بسبب تحديات ما يسمى بـ ''الاقتصاد الجديد''، تشتد الحاجة لمساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، فإن عملية انتقالها من النظام الموجّه إلى نظام اقتصاد السوق، بالرغم من صعوبتها وعدم خلوّها من الآثار الاجتماعية، أصبحت أكثر إلحاحا وأهمية، ولا سيما في مجالي التجارة والاستثمار اللذين يشكلان عصب العولمة. ورغبة هذه البلدان في الاندماج في الاقتصاد العالمي تظهر جليا في الترتيبات التجارية والتعاونية دون الإقليمية المختلفة التي توصلت إليها أو التي تضم اقتصادات تمر في مرحلة انتقالية؛ ومن بينها منظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، والجماعة الاقتصادية لآسيا

الوسطى، ومؤخرا جماعة إقتصادية أوروبية آسيوية تضم بلدانا في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية. والهدف المشترك لجميع هذه المبادرات هو تعزيز التجارة والاستثمار. ولكي تتمكن الاقتصادات المعنية من الاستفادة استفادة كاملة من عملية العولمة وإقامة اقتصاد سوقي يقوده القطاع الخاص ويمتاز بالفعالية والكفاءة، يجب تدعيم مؤسسات القطاع العام والقطاع غير الحكومي والقطاع الخاص وإقامة صلات بينها، على الصعيد الوطني وبين البلدان في المنطقة دون الإقليمية ومنطقة آسيا والمحيط الهادىء ككل، وتعزيز قدراتها، ولا سيما فيما يتعلق بتطبيق واستخدام تكنولوجيات المعلومات، بما في ذلك تعزيز وتيسير التجارة والاستثمار والتنوع الصناعي.

٧٣ - وسيستفيد من المشروع بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في منطقة آسيا والمحيط الهادىء.

٧٤ - وسيُنفّذ المشروع بالتعاون مع الأونكتاد وسيُكمل البرنامج العالمي المعني بالعولمة والتحرير والتنمية البشرية المستدامة الذي ينفّذه الأونكتاد/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينطوي المشروع أيضا على التعاون مع الوكالات المعنية الأخرى، كمصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة التجارة العالمية. وسيُنفّذ أحد أنشطة تعزيز القدرات المؤسسية لحماية الملكية الفكرية بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية التي ستموّل جزءا من هذا النشاط.

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

٧٥ - يقع المقترح في نطاق وأولويات الخطة المتوسطة الأجل تحت البرنامجين الفرعيين ١٥-١ (التعاون الاقتصادي الإقليمي) و ١٥-٢ (بحوث التنمية وتحليل السياسات) من البرنامج ١٥ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادىء).

الانجازات المتوقعة

٧٦ - سيؤدي تنفيذ المشروع إلى النتائج التالية :

(أ) تحسين الاقتصادات المعنية للاقتصاد الجديد عن طريق التطبيق والاستخدام المعززين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجالي التجارة والاستثمار؛

(ب) قدرات مؤسسية معززة في مجالي التجارة والاستثمار، بما في ذلك الاستخدام والتطبيق المعززين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

(ج) إقامة شبكات من الخبرة بين المؤسسات ذات الصلة في المنطقة في مجالي التجارة والاستثمار في المنطقة.

مؤشرات الإنجاز

٧٧ - تتضمن المؤشرات المقترحة ما يلي :

(أ) مهارات تطبيقية وتحليلية محسّنة في مجالي التجارة والاستثمار؛

(ب) أداء أفضل وفعالية زائدة لمؤسسات المنطقة في مجالي التجارة والاستثمار، بما في ذلك الاستخدام والتطبيق المعززين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

(ج) التغييرات المسجلة في تدفقات وهيكلية التصدير والاستيراد، ومستوى تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى وما بين البلدان المعنية في قطاعات مختارة؛ ومستويات أعلى من تدفقات التجارة والاستثمار داخل المناطق وفيما بينها.

المدة

٧٨ - من المتوقع الاضطلاع بالمشروع بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤.

الأنشطة

٧٩ - تتضمن أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي :

(أ) بناء القدرات الوطنية في الإدارة والتنسيق المعنيين بالاقتصاد الكلّي من أجل إدارة العولمة مع التركيز بشكل خاص على التجارة والاستثمار؛

'١' دراسات تقييمية لأثر العولمة على الاقتصاد والتنمية والاجتماعية والبشرية وللآثار المترتبة على السياسات من أجل مواجهة التحديات المستقبلية لإدارة الاندماج في الاقتصاد العالمي مع التركيز بشكل خاص على الآثار المترتبة على التجارة والاستثمار في ٦ بلدان مختارة؛

'٢' ست حلقات دراسية وطنية، مدة كل منها ٣ أيام ويشارك في كل حلقة دراسية ٣٠ شخصا من القطاعين الخاص والعام، بشأن التحديات التي تطرحها العولمة مع التركيز على تعزيز الإدارة والتماسك على صعيد الاقتصاد الكلي لتعزيز التجارة والاستثمار. وستتناول الحلقات الدراسية بشكل خاص مسائل من بينها: السياسات الضريبية والمالية اللازمة؛ ونطاق وتواتر سياسات تحرير التجارة والاستثمار، وإصلاح القطاع المالي والسياسات المالية المتصلة بالإشراف الحصيف والتنظيم والإدارة الفعلية لمعدلات الفائدة وأسعار صرف العملات؛ والضرائب المفروضة على المعاملات التجارية والاستثمار، والتنسيق بين الوزارات لإدارة الاقتصاد الكلي بشكل فعال.

(ب) تعزيز وتيسير التجارة:

'١' عشر حلقات عمل، مدة كل منها يومان ويشارك ٢٠ شخصا في كل حلقة عمل، بشأن البنية الأساسية لتمويل التجارة؛

'٢' حلقة عمل دون إقليمية، مدتها ٣ أسابيع، بشأن اتفاقات منظمة التجارة العالمية وإجراءاتها، بمساعدة منظمة التجارة العالمية (ثمانية بلدان يمثل كل منها شخصان)؛

'٣' بعثات استشارية إلى تسع بلدان بهدف تعزيز التجارة وتيسيرها عن طريق استخدام وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال، بما في ذلك تطوير واستخدام المواقع على الشبكة العالمية وتشجيع التجارة الإلكترونية. ويجب أن تؤدي كل بعثة إلى تعزيز المهارات والقدرات المؤسسية لدى البلدان المعنية في مجال تعزيز وتيسير التجارة والاستثمار، بما في ذلك المسؤولون المدربون على استخدام التجارة الإلكترونية، وإنشاء موقع على الإنترنت لتعزيز التجارة والمساعدة على حيازة الأجهزة والبرمجيات الملائمة؛

'٤' حلقة دراسية إقليمية، مدتها ٣ أيام، بشأن تعزيز القدرات على التدريب في الدبلوماسية التجارية (١٠ بلدان يمثل كل منها ثلاثة أشخاص). (سيضطلع الأونكتاد بالدور القيادي في تنفيذ هذا النشاط).

(ج) تشجيع وتيسير الاستثمار:

'١' جولات دراسية لمسؤولين كبار ينتمون إلى خمسة بلدان مختارة تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للتعرف على خبرات وهياكل وطرائق عمل مؤسسات تشجيع الاستثمار في بلدان مختارة مع التركيز على تطبيق واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

'٢' طاولة مستديرة إقليمية، مدتها ٣ أيام، لمسؤولين كبار ومفاوضين وممثلين للقطاع الخاص، بمن فيهم المستثمرون الأجانب، بشأن السياسات والاستراتيجيات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي لتشجيع الاستثمار وتيسيره بشكل فعال (مجموع المشاركين ٥٠)؛

'٣' بعثات استشارية إلى خمسة بلدان مختارة يقوم بها موظفو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ/الأونكتاد وخبراء خارجيون بهدف تشجيع الاستثمار في قطاعات اقتصادية مختارة. وستركز كل بعثة استشارية على السياسات والأنظمة والمؤسسات والجوانب الأخرى لتشجيع الاستثمار؛

'٤' حلقة دراسية دون إقليمية، مدتها ٣ أيام، بشأن تعزيز القدرات المؤسسية على حماية الملكية الفكرية بغية تشجيع الاستثمار وتيسر نقل التكنولوجيا (بالاشتراك مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية التي ستموّل جزءا منها).

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع زاي
بناء قدرات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على إدارة العولمة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

خدمات الخبراء الوطنيين من أجل إجراء ست دراسات تقييمية لأثر العولمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وعلى الآثار المترتبة على السياسات من حيث مواجهة التحديات المستقبلية في إدارة الاندماج في الاقتصاد العالمي مع التركيز بشكل خاص على الآثار المترتبة على التجارة والاستثمار (فترة تقديرية مدتها ٦ أشهر بتكلفة قدرها ٠٠٠ ٨ دولار في الشهر). (لدعم النشاط (أ)).	٠٠٠ ٤٨
خدمات الخبراء من أجل القيام ببعثات لتقصي الحقائق/بعثات تحضيرية استشارية في ٥ بلدان مختارة لإعداد وثائق معلومات أساسية والمشاركة في اجتماع الطاولة المستديرة الإقليمي. (لدعم النشاط (ج)).	٠٠٠ ٣٠
خدمات الخبراء (مدة كل منها شهران) إلى ٩ بلدان بشأن تعزيز وتيسير التجارة عن طريق استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما في ذلك إنشاء مواقع على الإنترنت واستخدام التجارة الإلكترونية (٦٠٠ ١٥ دولار لكل بعثة). (لدعم النشاط (ب)).	٠٠٠ ١٤١
خدمات خبراء خارجيين إلى تسع بلدان (٤٠٠ ١٤ دولار لكل بعثة) بشأن تعزيز الاستثمار في قطاعات مختارة، بما في ذلك: التعدين والمعادن؛ والصناعة التحويلية؛ والزراعة وتصنيع الأرياف؛ والسياحة. (لدعم النشاط (ج)).	٠٠٠ ١٣٠
اجتماع لفريق الخبراء لمدة ٣ أيام (طاولة مستديرة إقليمية) لكبار المسؤولين والمفاوضين والقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب الفعليين والمحتملين من أجل مناقشة السياسات والاستراتيجيات والتقدّم بتوصيات متعلقة بذلك على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي بهدف تشجيع الاستمرار وتيسيره بشكل فعال (٣٠ مشاركا). (لدعم النشاط (ج)).	٠٠٠ ٩١
السفر في مهمات رسمية (لدعم الأنشطة (أ)، و (ب)، و (ج)).	٥٠٠ ١٢٣
مصروفات التشغيل (لدعم النشاطين (ب) و ((ج)).	٥٠٠ ١٣
حلقة دراسية تدريبية دون إقليمية بشأن تعزيز القدرات المؤسسية على حماية الملكية الفكرية وتشجيع الاستثمار وتيسير نقل التكنولوجيا (٣ أيام، ٢٠ مشاركا).	٠٠٠ ٦٩

جولات دراسية في بلدان مختارة من أجل دراسة خبرات مؤسسات تشجيع الاستثمار في تلك البلدان وهياكلها وطرائق عملها، مع التركيز على تطبيق واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال (بما في ذلك إقامة المواقع على الإنترنت) من جانب مثل هذه المؤسسات (٣ مسؤولين كبار من كل من البلدان الخمسة يسافرون إلى ٣ بلدان مختارة في المنطقة لما مجموعه ٨ أيام). (لدعم النشاط (ب)). ٣٠ ٠٠٠

ست حلقات دراسية تدريبية وطنية يحضرها مسؤولون كبار وممثلون عن القطاع الخاص لمواجهة التحديات التي تطرحها العولمة مع التركيز على تعزيز إدارة الاقتصاد الكلّي وتماسك تشجيع التجارة والاستثمار (٣ أيام، ٣٠ مشاركا في كل حلقة عمل)؛ (بتكلفة ٠٠٠ ٥ دولار لكل حلقة دراسية). (لدعم النشاط (أ)). ٣٠ ٠٠٠

عشر حلقات عمل تدريبية وطنية بشأن تطوير البنية الأساسية لتمويل التجارة (يومان، ٢٠ مشاركا في كل حلقة عمل؛ جميع البلدان المشاركة)؛ (بتكلفة ٠٠٠ ٥ دولار لكل حلقة دراسية). (لدعم النشاط (ب)). ٨٠ ٠٠٠

ستُنظّم حلقة عمل تدريبية دون إقليمية مدتها أسبوعان بشأن اتفاقات وإجراءات منظمة التجارة العالمية ويحضرها مسؤولان كبيران من كل من البلدان الثمانية (من وزارة التجارة أو مؤسسة ذات صلة)، بمساعدة منظمة التجارة العالمية. (لدعم النشاط (ب)). ٩٧ ٠٠٠

حلقة عمل تدريبية دون إقليمية بشأن تعزيز القدرات في مجال الدبلوماسية التجارية (٣ أيام؛ ٣٠ مشاركا بمعدل ٣ مشاركين من كل بلد). (لدعم النشاط (ب)). ٥٩ ٥٠٠

ملخص

خدمات الخبراء	٣٤٩ ٠٠٠
اجتماعات فريق الخبراء المخصص	٩١ ٠٠٠
السفر	١٢٣ ٥٠٠
مصروفات التشغيل العامة	١٣ ٥٠٠
التدريب	٣٧٣ ٥٠٠
المجموع	**٩٥٠ ٥٠٠**

حاء - الربط الشبكي للخبرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

الأهداف

٨٠ - يهدف هذا المشروع إلى زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بغية المساهمة في تنميتها الاقتصادية واندماجها في النظام التجاري والمالي العالمي.

٨١ - ويهدف المشروع بشكل خاص إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز قدرة الوكالات الحكومية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على تجميع البيانات عن الاستثمار المباشر الأجنبي وتعميمها وتحليلها عن طريق تطبيق المعايير المنهجية الدولية، بحيث تتمكن هذه البلدان من أن تقيم بصورة مستقلة قواعد بيانات دقيقة وذات نوعية جيدة؛

(ب) تعزيز الترابط الشبكي بين مكاتب تشجيع الاستثمار والوكالات المعنية في المنطقة بغية تيسير تبادل التجارب والخبرات؛

(ج) مساعدة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على رسم سياسات ملائمة واعتماد تدابير وافية تشجع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي.

معلومات أساسية

٨٢ - بالرغم من التحرر الاقتصادي الذي تشهده المنطقة، فلا تزال تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ضئيلة جدا بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى. ولم تجتذب المنطقة سوى حوالي ٠,٥ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي عام ١٩٩٧. وبلغت تقديرات المعدل السنوي لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى المنطقة حوالي ٣٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥؛ وبليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بين عام ١٩٨٦ و عام ١٩٩٠؛ و ١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بين عام ١٩٩١ و عام ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ضآلة حجم الاستثمار المباشر الأجنبي، تتركز تدفقاته في بلدان قليلة من بلدان المنطقة، أي مصر والمملكة العربية السعودية. ويستوعب هذان البلدان لوحدهما ثلثي مجموع التدفقات إلى المنطقة.

٨٣ - ويعود انخفاض مستوى تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي والتفاوت في توزيعها على الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إلى عدة عوامل، تشمل قصور الإطار التنظيمي وبيئة الأعمال التجارية غير الملائمة، وضعف السياسات وسوء الأطر المؤسسية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وعدم ملاءمة التكلفة

المقارنة، والافتقار إلى الاستقرار السياسي. وغالبا ما تتعامل عدة وكالات حكومية مع مشاريع الاستثمار الأجنبي طبقا للقطاع الاقتصادي المعني؛ مما يبرز ضرورة تحسين نُظم الإبلاغ عن البيانات.

٨٤ - ويتسبب ما يُعاني منه نظام إبلاغ البيانات الحالي من ندرة المعلومات وانعدام القدرة على الاعتماد عليها وعدم تساوقها، في مشاكل شديدة في رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات المتعلقة الاستثمار المباشر الأجنبي. ونشرت بعض المنظمات الدولية بيانات عن الاستثمار المباشر الأجنبي، ولكنها في الإجمال مجرد تقديرات. فهي لا تظهر وجهة التدفقات ومصادر الاستثمار. وهنالك أيضا نقص في الدراسات عن أثر الاستثمار المباشر الأجنبي على التنمية الاقتصادية، وخاصة الدور الذي تقوم به في فتح أسواق جديدة وتشجيع الصادرات وتعزيز نقل التكنولوجيا وتحسين المهارات وتقنيات الإدارة.

٨٥ - ويحاول هذا المشروع المقترح سد الفجوة الموجودة في المنطقة فيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي، وذلك عن طريق مساعدة الدول الأعضاء على اعتماد نظام لجمع البيانات. وسينشئ المشروع قاعدة بيانات وسيستخدمها، بعد ذلك، لتحليل تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي والقيام بالبحوث التحليلية ذات الصلة. وسيعزز هذا المشروع الترابط الشبكي بين هيئات ووكالات تشجيع الاستثمار في المنطقة، وسييسّر تبادل التجارب والخبرات.

٨٦ - وستُنفّذ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا المشروع بالاشتراك مع الأونكتاد، ومع المؤسسات الوطنية والوكالات الحكومية المعنية بهدف بناء القدرات على جمع البيانات وتعميمها.

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

٨٧ - يقع المشروع المقترح في نطاق وأولويات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، تحت البرنامج الفرعي ١٨-٣ (التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي في سياق تطور الاقتصاد العالمي نحو العولمة) من البرنامج ١٨ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا).

الإنجازات المتوقعة

٨٨ - سيؤدي تنفيذ المشروع إلى النتائج التالية:

(أ) تدعيم قدرات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على تطبيق المنهجية والمعايير المقبولة دوليا لجمع البيانات عن الاستثمار المباشر الأجنبي؛

(ب) إقامة قاعدة بيانات عن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي؛

(ج) تحسين تبادل التجارب والخبرات بين مكاتب تشجيع الاستثمار الوطنية والوكالات المعنية الأخرى في المنطقة.

مؤشرات الإنجاز

٨٩ - تتضمن المؤشرات المقترحة ما يلي:

(أ) اعتماد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا للمعايير المنهجية الدولية لجمع البيانات عن الاستثمار المباشر الأجنبي؛

(ب) توفر بيانات عن الاستثمار المباشر الأجنبي في دول مختارة أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛

(ج) تزايد تبادل الخبرات مع مكاتب تشجيع الاستثمار والوكالات الأخرى ذات الصلة.

المدة

٩٠ - من المتوقع الاضطلاع بالمشروع بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤.

الأنشطة

٩١ - تتضمن أنشطة المشروع الرئيسية ما يلي:

(أ) المساعدة التقنية من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على جمع البيانات عن الاستثمار المباشر الأجنبي وتعميمها وتحليلها عن طريق تطبيق المعايير المنهجية الدولية:

'١' تقييم الاحتياجات القطرية

سيقوم فريق مشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ببعثة لتقصي الحقائق تشمل الدول الثلاثة عشر العضو في اللجنة من أجل مناقشة أهداف المشروع، وتحديد مصادر المعلومات عن الاستثمار المباشر الأجنبي، ودراسة التقنيات المستخدمة حاليا في جمع البيانات، وتقييم الاحتياجات، وكفالة استعداد الحكومات والتزامها باعتماد وتطبيق النظام الدولي لجمع البيانات وتعميمها. واستنادا إلى نتائج هذه البعثة، سيُقدّم تقرير تقييم إلى الأونكتاد وسيقع الاختيار على خمسة بلدان من أجل تنفيذ المشروع. واستنادا إلى تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، سيضع الأونكتاد المنهجية والمدخل الموضوعي المناسبين لإعداد الدورة التدريبية. وسيُعقد اجتماع لفريق الخبراء من أجل استعراض النتائج الواردة في التقارير القطرية.

'٢' تقييم الاحتياجات القطرية وتشكيل أفرقة وطنية واختيار المتدربين

تتوزع المعلومات عن الاستثمار المباشر الأجنبي بين مختلف الإدارات الحكومية، ويشارك عدد من الوكالات في جميع البيانات تشمل عادة ما يلي، المصارف المركزية والمكاتب المركزية للإحصاءات ومكاتب تشجيع الاستثمار ووزارات الاقتصاد والتجارة ووزارات الصناعة. وسيُشكّل المشروع أفرقة وطنية في خمسة بلدان مختارة أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا تتمثل فيها هذه الوكالات، بالإضافة إلى ممثل عن منظمة تابعة للقطاع الخاص، للمباشرة في تطبيق المعايير المنهجية الدولية لجمع البيانات. ويُتوقع أن تعمل الأفرقة بشكل وثيق مع إدارة المشروع. وسيساعد إسهام الأفرقة في أنشطة المشروع على نقل الدراية الفنية إلى الوكالات الحكومية المعنية. وستُرسل بعثة إلى خمسة بلدان مختارة أعضاء في اللجنة من أجل تشكيل الأفرقة الوطنية واختيار المشاركين (الموظفون التقنيون العاملون في الوكالات الحكومية المعنية والمتدربون المحتملون التابعون للقطاع الخاص) في الدورة التدريبية الإقليمية بشأن المعايير المنهجية لجمع البيانات.

'٣' تنظيم الدورة التدريبية الإقليمية

سيضع الأونكتاد المواد التدريبية وأوراق المسائل الأخرى من أجل تدريب الموظفين التقنيين والمتدربين المحتملين التابعين للقطاع الخاص. وستقع مسؤولية اختيار المتدربين على عاتق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. وسيُعدّ الأونكتاد أربعة كتيبات/أوراق مسائل للمواضيع التالية :

- كتيّب بيانات ميزان المدفوعات (النطاق والتغطية؛ قياس تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي؛ قياس أسهم الاستثمار المباشر الأجنبي)؛
- كتيّب بيانات أنشطة الشركات عبر الوطنية (بيانات إدارية) (قياس أنشطة الشركات الفرعية الأجنبية والبيانات الكلّية ذات الصلة)؛
- كتيّب المسائل المؤسسية (جمع المنهجيات والاستراتيجيات–تصميم استبيانات الدراسات الاستقصائية، وأدوات الدراسات الاستقصائية، والتعاون والتنسيق بين المعاهد المختلفة، وأفضل الممارسات المتعلقة بنظام البيانات)؛
- كتيّب المسائل التقنية (إنشاء قاعدة البيانات–الاحتياجات من البرامجيات والأجهزة، رصد واستكمال قاعدة البيانات، وإطار نظام إدارة قاعدة البيانات، والإبلاغ عن إحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي وتقديمها – التقديم الفعال للبيانات)؛

- تهدف الدورة التدريبية الإقليمية على المعايير المنهجية لجمع البيانات إلى دعم الوكالات الحكومية من أجل تطبيق واختبار نظام لجمع البيانات عن الاستثمار المباشر الأجنبي. وتهدف مشاركة متدربين محتملين من القطاع الخاص في حلقة العمل هذه إلى بناء القدرة التدريبية التي تساعد الدول المختارة الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (فضلا عن الدول الأخرى الأعضاء في هذه اللجنة) على تطبيق منهجية جمع البيانات. وقد يتيح الأونكتاد للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الدروس المستفادة من مناطق أخرى.

(ب) المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لتنفيذ استراتيجية ومنهجية جمع إحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي وتسجيلها والإبلاغ عنها وتعميمها.

'١' تنظيم دورات تدريبية وطنية لموظفي جمع البيانات

سيتطلّب تنفيذ منهجية جمع البيانات وتسجيلها والإبلاغ عنها تدريب موظفي جمع البيانات في كل من البلدان الخمسة المختارة الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وذلك عن طريق دورة مدتها ٣ أيام. وستختار اللجنة موظفي جمع البيانات في كل من البلدان الخمسة المختارة الأعضاء فيها.

'٢' إنشاء قاعدة البيانات

ستُنفّذ الأفرقة الوطنية استراتيجية ومنهجية جمع البيانات وتعميمها، بمساعدة الأونكتاد. وستُعدّ قائمة شاملة بشركات الاستثمار المباشر. وسيجري تصميم/تكييف استبيان للدراسة الاستقصائية التي سيقوم بها موظفو جمع البيانات. وستُعدّ قاعدة بيانات استنادا إلى نتائج هذه الدراسة.

'٣' المتابعة والرصد

سترصد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا تطور العمل المتعلق بجمع البيانات في البلدان الخمسة المختارة الأعضاء فيها وتقدّم تقاريرها إلى الأونكتاد بصورة منتظمة.

'٤' مدخلات في ''تقرير الاستثمار العالمي'' و ''دليل الاستثمار العالمي''

إن البيانات التي تنشرها الأونكتاد عن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى منطقة غرب آسيا هي في الإجمال مجرد تقديرات ولا تظهر وجهة التدفقات ومصادر الاستثمار. وسيمكّن إعداد قاعدة البيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا من الإسهام بمدخلات في ''تقرير الاستثمار العالمي'' و ''دليل الاستثمار العالمي'' اللذين يُعدّهما الأونكتاد بشكل متواصل. وسيُحدد الأونكتاد للجنة طريقة إبلاغ هذه المدخلات والجدول الزمني لإنجاز ذلك.

(ج) مساعدة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على رسم السياسات الملائمة واعتماد التدابير الوافية بغية تشجيع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي:

'١' إعداد دراسات عن سياسات الاستثمار في ثلاثة بلدان مختارة

ستُستخدم قاعدة بيانات الاستثمار المباشر الأجنبي في إعداد التقارير عن السياسات. ويرمي المشروع إلى مساعدة ثلاثة بلدان مختارة أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على تحليل البيانات بغية رسم سياسات لاجتذاب تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وبما أن رسم مثل هذه السياسات يتطلّب توفر معلومات أكيدة ومحددة، سيُعمم استبيان على عدد مختار من مديري شركات الاستثمار المباشر الأجنبي يغطي ما يلي: نظرة المدير/صاحب المشاريع التجارية إلى الإطار التنظيمي (معاملة الاستثمار والتدابير الحافزة، إلخ.)؛ ونوع القيود التي تواجهها الشركة والصعوبات التي تعترض عملها في بلدان المنطقة؛ والعوامل التي تحدد تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي، بما فيها حجم السوق والتكلفة والإطار المؤسسي وإطار السياسات والبنية الأساسية، إلخ.

'٢' بالإضافة إلى ذلك، ستُجرى مقابلات معمّقة مع شركات استثمار مباشر أجنبي مختارة من أجل رصد النتائج التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الاستبيان وتوفير تحليل أكثر شمولا.

'٣' إعداد اقتراح مشروع بشأن مسائل سياسات الاستثمار

إن إعداد مثل هذه التقارير عن السياسات سيمهّد الطريق أمام تقديم المساعدة إلى جميع البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في تحضير استعراضات سياسات الاستثمار التي ستُجرى في مرحلة لاحقة كتكملة لهذا المشروع. وسيتطلب الأمر أموالا إضافية من مصادر أخرى. وسيُعدّ اقتراح مشروع لهذا الغرض ويُعمم على الوكالات المانحة.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع حاء
الربط الشبكي للخبرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

المساعدة المؤقتة العامة المتصلة بالدعم البرامجي الإداري واللوجستي المقدّم لجميع أنشطة المشروع (لدعم الأنشطة (أ)، و (ب)، و (ج)). ٤٥ ٠٠٠

خدمات الخبراء المتصلة بإعداد وتنظيم حلقات العمل التدريبية واجتماعات فريق الخبراء، بما في ذلك تحضير المواد التدريبية وأوراق المعلومات الأساسية وإنتاجها. (لدعم النشاطين (أ) '٣' و (ب) '١').	٨٠ ٠٠٠
خدمات الخبراء المتصلة باستعراض النظام القائم في المنطقة لجمع الإحصاءات ومصادر المعلومات عن الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، وإعداد مقترحات قطرية محددة للمساعدة في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي، وإعداد دراسة مقارنة عن الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الاختصاصات بالنسبة إلى التقارير القطرية. (لدعم النشاط (أ)).	٤٩ ٥٠٠
خدمات الخبراء والإخصائيين الوطنيين المتصلة بإعداد التقارير القطرية عن أطر ومصادر المعلومات عن الاستثمار الأجنبي المباشر. (لدعم النشاطين (ب) و (ج)).	١١٥ ٠٠٠
اجتماع إقليمي لفريق الخبراء لكي يستعرض المسؤولون الحكوميون نتائج التقارير القطرية وللتقدّم بتوصيات متعلقة بالاستراتيجية الإقليمية للاستثمار المباشر الأجنبي. (لدعم النشاط (أ)).	٦٠ ٠٠٠
سفر موظفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والأونكتاد المعنيين بالمشروع إلى البلدان من أجل تقييم الاحتياجات ودعم اجتماعات فريق الخبراء ومساندة الأنشطة التدريبية وتحديد الجهات المرجعية القطرية. (لدعم الأنشطة (أ) ، و (ب)، و (ج)).	٥٠ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة المرتبطة بالاتصالات واللوازم والخدمات المتفرقة الأخرى. (لدعم الأنشطة (أ) ، و (ب)، و (ج)).	١٠ ٠٠٠
حلقتا عمل إقليميتان لتدريب المسؤولين الحكوميين على المعايير المنهجية لجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنظيم أطره. (لدعم النشاطين (أ) و (ج)).	٧٠ ٥٠٠

ملخص

المساعدة المؤقتة العامة	٤٥ ٠٠٠
خدمات الخبراء	٢٤٤ ٥٠٠
اجتماعات فريق الخبراء المخصص	٦٠ ٠٠٠
السفر	٥٠ ٠٠٠

مصروفات التشغيل العامة	١٠ ٠٠٠
التدريب	٧٠ ٥٠٠
المجموع	**٤٨٠ ٠٠٠**

طاء - بناء القدرات في تطوير روابط النقل الأقاليمي البري والبري بحري (اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)

الأهداف

٩٢ - يهدف هذا المشروع إلى مساعدة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على تعزيز قدراتها الوطنية من أجل تطوير روابط النقل الأقاليمي البري والبري بحري وتشجيع التعاون الأقاليمي بغية تيسير التجارة والسياحة على الصعيد الأقاليمي.

معلومات أساسية

٩٣ - أسهمت العمليات المتواصلة من أجل عولمة وتحرير الاقتصادات الوطنية إسهاما كبيرا في تعزيز نطاق التجارة والسياحة أقاليميا وما بين المناطق. غير أن البلدان النامية غالبا ما تواجه قيودا بسبب قصور البنية الأساسية للنقل وخدماته. وبغية معالجة هذه ا لقيود، كُلّفت اللجان الإقليمية بالشروع في اتخاذ إجراءات لتعزيز روابط النقل الأقاليمي البري والبري بحري. وفي هذا الخصوص، يمكن الاسترشاد بالمثل الذي تشكّله شبكة النقل البري الدولية المتقدمة في أوروبا برعاية اتفاقات اللجنة الاقتصادية لأوروبا (بما في ذلك الاتفاق الأوروبي المتعلق بطرق المرور الدولية الرئيسية، والاتفاق الأوروبي المتعلق بخطوط السكك الحديدية الدولية الرئيسية)، ومؤخرا أيضا من جانب الاتحاد الأوروبي، والعملية المتواصلة لإقامة الربط عن طريق النقل البري بين آسيا وأوروبا وأفريقيا وأوروبا وداخل أفريقيا وداخل آسيا.

٩٤ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تنفّذ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المشروع الآسيوي لتنمية البنية الأساسية للنقل الذي يشكل الطريق البري الآسيوي وخط السكك الحديدية الآسيوي وتيسير النقل البري عناصره الرئيسية، في إطار شبكة إقليمية للنقل البري. وفي منطقة الشرق الأوسط، حددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا شبكة إقليمية في إطار مشروع معنون ''شبكة النقل المتكاملة في المشرق العربي'' يتضمن شبكات طرقات وسكك حديدية داخل المنطقة وموانئ ومطارات. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اللجنة حاليا على وضع اتفاق إقليمي متعدد الأطراف يتعلق بشبكة الطرق الدولية في المنطقة وإنشاء قاعدة

بيانات عن النقل الإقليمي وإطار منهجي لتحليل شبكة النقل المتكاملة في المشرق العربي. وفي منطقة أفريقيا، تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصورة مماثلة على تعزيز الشبكة الإقليمية التي تتضمن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا وموانئ وسكك حديدية. وأمكن تحقيق تقدّم ملحوظ منذ الشروع في هذه المبادرات بالرغم من التفاوت الشاسع في وتيرة التنفيذ.

٩٥ - والاجتماع الذي عقده المديرون المسؤولون عن قضايا النقل في اللجان الإقليمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ في القاهرة كان الخطوة الأولى في البدء بحوار بين الأمانات الخمس للجان الإقليمية بغرض إقامة الربط عن طريق النقل الأقاليمي البري والبري والبحري لتمكين الدول الأعضاء فيها من المشاركة مشاركة كاملة في عملية العولمة. واتُفق أيضا على ضرورة إيجاد أدوات مشتركة لتقييم سياسات النقل الدولي الحالية ورصدها، بما في ذلك منهجيات التخطيط للنقل وتنسيق وإدماج التخطيط للنقل في الاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية، وتنسيق شروط النقل.

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

٩٦ - يقع المقترح في نطاق وأولويات الخطة المتوسطة الأجل تحت البرنامج الفرعي١٤-٦ (تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين) من البرنامج ١٤ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا)؛ والبرنامج الفرعي ١٥-٦ (النقل والاتصالات والسياحة وتطوير الهياكل الأساسية) في إطار البرنامج ١٥ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ)؛ والبرنامج الفرعي ١٦-٢ (النقل) في إطار البرنامج ١٦ (التنمية الاقتصادية في أوروبا)؛ والبرنامج الفرعي ١٧-٩ (الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية) في إطار البرنامج ١٧ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ والبرنامج الفرعي ١٨-٤ (تنسيق السياسات القطاعية ومواءمة قواعد ومعايير التنمية المستدامة في سياق التغيرات العالمية) من البرنامج ١٨ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا).

الإنجازات المتوقعة

٩٧ - سيسفر تنفيذ المشروع عن النتائج التالية:

(أ) تمكين البلدان من تعيين شبكات النقل التي يمكن إنشاؤها فيما بين الأقاليم وآثارها المتوقعة على التنمية الإقليمية والاقتصادية؛

(ب) زيادة تعزيز قدرات المسؤولين الوطنيين في البلدان النامية بهدف تحديد العقبات المادية وغير المادية التي تعوق حركة السلع والأشخاص في الطرق والسكك الحديدية على السواء، والتسويق/الخصخصة، وتنمية المخازن الداخلية للحاويات، والممارسات والإجراءات المتعلقة بمعابر الحدود البرية، وعمليات الموانئ، وتطبيقات تبادل البيانات الإلكترونية، وتمويل صيانة الطرق؛

(ج) تشغيل منظومة أقاليمية لشبكات النقل.

مؤشرات الإنجاز

٩٨- تشمل المؤشرات المقترحة ما يلي:

(أ) عدد المسؤولين الوطنيين الذين تم تعزيز مهاراتهم فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بشبكات النقل البري والنقل البري البحري فيما بين الأقاليم؛

(ب) عدد الهيئات الوطنية لتيسير حركة النقل التي استفادت من المشروع في إعداد خطط العمل الوطنية وتنفيذها.

(ج) إكمال إنشاء منظومة أقاليمية لشبكات النقل وتشغيلها تشغيلا كاملا ومدى استفادة الدول الأعضاء من استعمالها.

مدة المشروع

٩٩- من المتوقع الاضطلاع بالمشروع بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٦.

الأنشطة المقترحة

١٠٠- تشمل الأنشطة الرئيسية المقترحة ما يلي:

(أ) تعيين وإعداد شبكات وممرات للنقل فيما بين الأقاليم:

'١' إنشاء مراكز اتصال وطنية في البلدان المعنية لتعزيز حق التصرف في المشروع من قبل الجهات المعنية، والحصول على مساعدتها في تعيين الخبراء الوطنيين في الطرق السريعة والسكك الحديدية لإعداد التقارير القطرية؛

'٢' عقد اجتماع لبدء المشروع تشارك فيه مراكز الاتصال الوطنية والخبراء الإقليميون لمناقشة طرق تنفيذ المشروع وإدارته؛

'٣' إعداد التقارير القطرية المتصلة بالطرق السريعة والسكك الحديدية، إلى جانب التفاصيل المناسبة المتعلقة بوصلات الموانئ لعمليات النقل متعدد الوسائط في البلدان المعنية؛

'٤' قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بتعيين وإعداد شبكات النقل الأقاليمية داخل نطاقها الجغرافي استنادا إلى تحليل التقارير القطرية كل على حدة؛

'٥' تعيين الطرق البحرية الرئيسية عبر البحر الأبيض المتوسط التي يمكن أن تتيح مسلكا فعالا للنقل البري البحري للتجارة بين الاتجاهات الرئيسية في آسيا وأفريقيا وأوربا وأمريكا اللاتينية، والتي يمكن أن تشكل بدائل دائمة للطرق البحرية التقليدية؛

'٦' تعيين الطرق البحرية الرئيسية عبر المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي التي يمكن أن تتيح مسلكا فعالا للنقل البري البحري للتجارة بين أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وأوربا والتي يمكن أن تشكل بدائل دائمة للطرق البحرية التقليدية (تتولى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إجراء الدراسة المتعلقة بها)؛

'٧' تعيين وإعداد شبكات أقاليمية للنقل البري عبر البلدان المعنية داخل النطاق الجغرافي للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا تكون متكاملة مع شبكات المناطق التابعة للجنة الاقتصادية لأوربا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى جانب طرق النقل البري البحري عبر البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي، والتي يمكن أن تشكل بدائل دائمة للطرق البحرية التقليدية الرابطة بين الاتجاهات الرئيسية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا؛

'٨' التشاور مع ١٤ بلدا معنيا من خلال عقد اجتماع على مستوى الخبراء بشأن السياسات العامة للحصول على تأييدها لشبكات النقل الأقاليمية التي جرى تعيينها؛

(ب) تعزيز القدرات الوطنية في ميدان تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لشبكات النقل الأقاليمية الرئيسية:

'١' تنظيم حلقتي عمل أقاليميتين لتعزيز قدرة المسؤولين الحكوميين للبلدان المعنية في مجال تقييم شبكات النقل فيما بين البلدان؛

'٢' اضطلاع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتنظيم حلقة عمل أقاليمية لمدة ثلاثة أيام، يحضرها عن كل بلد معني ٣ مشاركين، من مجموع ٨ بلدان معنية؛

(ج) إجراء دراسة للممرات لتحديد قدرة طرق النقل البرية البحرية الأقاليمية الرئيسية التي يمكن أن تشكل بديلا دائما للطرق البحرية التقليدية بالنسبة إلى حركة التجارة الدولية:

'١' تنظيم حلقتي عمل أقاليميتين لتعزيز قدرة المسؤولين الحكوميين للبلدان المعنية في مجال تقييم شبكات النقل فيما بين البلدان عن طريق إطلاع المشاركين على منهجيات التقييم الموضوعة من قبل مصارف التنمية الإقليمية كمصرف التنمية الأفريقي؛

'٢' إعداد تقييم متعمق للممرات الرئيسية للنقل البري البحري التي يعينها النشاط ١ لتحديد مدى قدرتها على أن تشكل بدائل عن الطرق البحرية التقليدية بالنسبة إلى النقل المتعدد الوسائط في مجال التجارة الدولية؛

'٣' تنظيم اجتماع على مستوى الخبراء بشأن السياسات العامة الرئيسية، تشارك فيه أيضا القطاعات الخاصة من كلا ميداني النقل والتجارة، لمناقشة نتائج دراسة الممرات وتعزيز بعض الطرق من خلال الشراكة بين القطاعين الخاص والعام؛

(د) تعيين الاتفاقيات الدولية الرئيسية لتيسير النقل وتعزيزها:

'١' تعيين الاتفاقيات الدولية الرئيسية لتيسير النقل الأوثق صلة، والتي ينبغي أن ينضم إليها كل بلد من البلدان المعنية لتيسير حركة النقل فيما بين الأقاليم؛

'٢' تنظيم أربع حلقات عمل أقاليمية لنشر الوعي في أوساط المسؤولين بشأن أهمية تحسين تدابير تيسير النقل من قبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا لصالح دولها الأعضاء المعنية كل على حدة إلى جانب البلدان المجاورة التي تكون أعضاء في لجان إقليمية مجاورة؛

'٣' تنظيم حلقة عمل وطنية لبناء القدرات على الصعيد القطري لصالح المسؤولين من ذوي المستوى المتوسط، بمن فيهم المعنيون مباشرة بمعابر الحدود. وينبغي أن تركز على شرح تفاصيل الاتفاقيات الدولية وآثارها وفوائدها، وكيفية الانضمام إليها، بما في ذلك الأعمال التحضيرية اللازمة لتنفيذها والمتعلقة بتعديل الإطار القانوني للبلد وتدريب المسؤولين الحكوميين فضلا عن مسؤولي مؤسسات النقل في القطاع الخاص؛

(هـ) تقديم المساعدة في إنشاء الهيئات الوطنية لتيسير النقل واشتغالها الفعال:

'١' جمع المعلومات المتعلقة بتدابير تيسير النقل المستعملة لدى معابر الحدود في البلدان المختارة التي تبدي رغبتها في تحسين حالتها. وينبغي أن تشمل المعلومات تعيين الحواجز المادية وغير المادية التي يتعين التصدي لها؛

'٢' إعداد خطط عمل وطنية لتحسين تدابير تيسير النقل لدى معابر الحدود على نحو مشترك من قبل مسؤولي الوزارات والوكالات التي يهمها الأمر؛

'٣' إنشاء ''لجان وطنية لتيسير النقل'' في البلدان المختارة كل على حدة؛

'٤' إسداء المشورة للبلدان الأعضاء المهتمة بالأمر في ميدان إعداد خطط العمل الوطنية وتنفيذها، وتشكيل أفرقة عاملة، وإنشاء اللجان الوطنية لتيسير النقل، وغير ذلك. كما ينبغي إسداء المشورة من أجل تحديد أوجه القصور القانونية وتقديم المساعدة في صياغة الأحكام القانونية اللازمة لتيسير النقل الدولي؛

(و) إنشاء قاعدة بيانات بأسماء الخبراء والمؤسسات:

'١' جمع قائمة بأسماء الخبراء في ميدان النقل (تضم نبذا عن سيرهم الذاتية وعناوينهم بما فيها أرقام الفاكس والهاتف). وعلى كل أمانة تابعة للجان الاقتصادية الإقليمية أن تتولى جمع تلك القائمة بتشاور مع دولها الأعضاء ووكالات التنمية الأخرى (البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الإسلامي للتنمية وغيرها) وموظفي منظومة الأمم المتحدة ذوي الصلة؛

'٢' إنشاء شبكة للخبراء والمؤسسات. وتكون كل لجنة من اللجان الاقتصادية الإقليمية مسؤولة عن استكمال قاعدة البيانات المذكورة بصورة مستمرة والحفاظ عليها في أنظمتها الحاسوبية؛

(ز) إنشاء موقع على شبكة الإنترنت للمشروع ونشر المعلومات المتعلقة بالخبرة والمؤسسات والتقدم المحرز في إنجاز المشروع:

إنشاء موقع للمشروع على شبكة الانترنيت لاستكمال المعلومات بصورة مستمرة حول التقدم المحرز في إنجاز المشروع والخطوات المهمة المتحققة.

(ح) أنشطة التدريب:

'١' عقد اجتماع للمدراء المسؤولين عن النقل في اللجان الاقتصادية لتعيين الميادين التي يمكن تبادل الخبرات فيها، ودراسة التفاصيل المتعلقة بالبلدان/اللجان الإقليمية التي تتوفر لديها الخبرة في ميدان محدد والبلدان/اللجان الإقليمية التي تهتم بتبادل الخبرة على هذا النحو؛

'٢' تنظيم حلقتي عمل/حلقتين دراسيتين تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوربا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تخصصان لتبادل الدروس المستفادة. وتعقد كل حلقة عمل لمدة ٣ أيام ويشارك فيها ما بين ١٠ و١٥ مشاركا؛

(ط) إعداد دراسة بشأن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لبحث مختلف الطرق والوسائل التي تتيحها في مجال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع طاء
بناء القدرات في تطوير روابط النقل الأقاليمي البري والبحري (اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)

خدمات الخبراء المتصلة بإعداد التقارير القطرية وإعداد شبكات النقل الأقاليمية (لدعم أنشطة الفقرة (أ))	٢٢٩ ٠٠٠
خدمات الخبراء المتصلة ببناء القدرة (لدعم نشاط الفقرة (ط))	٣٠ ٠٠٠
خدمات الخبراء المتصلة بإجراء دراسات تقييم الممرات (لدعم نشاط الفقرة (ج))	١٥٨ ٠٠٠
تنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء، وتشمل اجتماع بدء المشروع واجتماع استعراض منتصف المدة والتقييم النهائي (لدعم الأنشطة (أ) '٢' و(أ) '٨' و(ج) '٣'.	١٨٠ ٠٠٠
سفر الموظفين لحضور الاجتماعات وعقد حلقات العمل لبناء القدرة وتقييم الدراسات وتبادل الخبرات (لدعم الأنشطة (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(ح))	٨٩ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة المتصلة بوسائل الاتصال واللوازم والخدمات المتنوعة الأخرى (لدعم الأنشطة كافة)	٢٥ ٠٠٠
حيازة معدات الحاسوب (لدعم الأنشطة (و) و(ز))	٤٠ ٠٠٠
حلقات العمل الوطنية والإقليمية والأقاليمية (لدعم الأنشطة (ب) و(ج) و(د) و(ح))	٤٩٠ ٠٠٠

ملخص

خدمات الخبراء	٤٢٦ ٠٠٠
اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة	١٨٠ ٠٠٠
السفر	٨٩ ٠٠٠
حيازة المعدات	٤٠ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة	٢٥ ٠٠٠
التدريب	٤٩٠ ٠٠٠
المجموع	**١ ٢٥٠ ٠٠٠**

ياء – بناء القدرات المتعلقة بالمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

الأهداف

١٠١- يتمثل هدف هذا المشروع في تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال الموارد البشرية والمؤسسية بحيث يتسنى لتلك البلدان (أ) تحقيق فهم أفضل للعلاقات المتداخلة بين ميادين التجارة والاستثمار والمالية والتكنولوجيا؛و(ب) تعزيز قدرات التدريب المحلية والإقليمية في هذا المجال؛ و(ج) المشاركة في المناقشات والمفاوضات المتعلقة بهذه المسائل بأكبر قدر ممكن من الفعالية؛ و(د) إيجاد قاعدة لصيغة مستمرة ومنتظمة للتدريب وبناء القدرة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني وإقامة شبكة للخبرة متعلقة بتلك المسائل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٠٢- وسيركز المشروع على المسائل الرئيسية في جدول الأعمال الدولي التي لها صلة بالتنمية في نطاق ميدان اختصاص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن تداخل العلاقات أو الترابط بين المسائل الرئيسية، بما في ذلك الدبلوماسية التجارية الدولية، بحيث يتسنى للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الاندماج في الاقتصاد العالمي بصورة أفضل.

معلومات أساسية

١٠٣- يؤدي الأونكتاد دورا مهما بوصفه مركز الاتصال داخل الأمم المتحدة لتحقيق التكامل في معالجة قضايا التجارة والتنمية، كما يشكل منتدى للتوصل إلى الإجماع في صياغة السياسات العامة في سياق العولمة. وتحظى الأنشطة المتعلقة بتيسير الحوار والبحث والتحليل بأهمية بارزة في إنجاز هذه الولاية. وتتمثل الميزة النسبية للأونكتاد في تقديم المساعدة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من أجل فهم كيفية تصميم السياسات التجارية والإنمائية فهما أفضل لتحقيق الاندماج الكفء في الاقتصاد العالمي.

١٠٤- وتدعو الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك التي اعتمدت في الدورة العاشرة للأونكتاد (TD/386) إلى تعزيز أنشطة الأونكتاد في ميدان بناء القدرات، ولا سيما عن طريق عقد دورات تدريبية منتظمة بتعاون مع كلية موظفي الأمم المتحدة، في المسائل الرئيسية للتجارة والتنمية من أجل تمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من التصدي للتحديات الاقتصادية والتجارية العالمية. كما تؤكد هذه الفقرة على الاستفادة في تلك الدورات التدريبية من خبرة أمانة الأونكتاد وعملها المتصل بتحليل السياسات العامة، بدعم من هيئة استشارية ينشئها مجلس التجارة والتنمية. وقد أنشئت هذه الهيئة الاستشارية بموجب مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٦٦ (الدورة السابعة والأربعون).

١٠٥- ومن أجل الشروع في تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، يجري التحضير لتنظيم وعقد أول دورة تدريبية تستغرق أربعة أسابيع في منتصف العام ٢٠٠١. وسوف تعقد هذه الدورة التدريبية بتعاون مع كلية موظفي الأمم المتحدة في جنيف وتوران. أما طرق التعاون مع كلية موظفي الأمم المتحدة ومدى مشاركتها فيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة المقترحة في هذا المشروع فستدرس في غضون الشهور المقبلة، مع مراعاة المقاصد التي وضعت من أجلها مشاريع حساب التنمية.

علاقة المشروع بالخطة متوسطة الأجل

١٠٦- يقع المقترح في نطاق وأولويات الخطة متوسطة الأجل تحت البرنامج الفرعي ٩-١ (العولمة والترابط والتنمية)؛ والبرنامج الفرعي ٩-٢ (الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا)؛ والبرنامج الفرعي ٩-٣ (التجارة الدولية)؛ والبرنامج الفرعي ٩-٤ (الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية)؛ والبرنامج الفرعي ٩-٥ (أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة) من البرنامج ٩ (التجارة والتنمية).

الإنجازات المتوقعة

١٠٧- سيسفر تنفيذ المشروع عن النتائج التالية:

(أ) تعزيز قدرات فرادى البلدان في ميدان المشروع؛

(ب) تعزيز القدرة المحلية والإقليمية على توفير التدريب في المسائل الرئيسية وجدول الأعمال الاقتصادي الدولي؛

(ج) تحسين فهم هذه المسائل المعقدة الواردة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، وترابطها؛

(د) تحسين القدرة على المشاركة الفعالة في المفاوضات الدولية.

مؤشرات الإنجاز

١٠٨- تشمل المؤشرات المقترحة ما يلي:

(أ) التقييم الإيجابي من خلال عملية استعراض الأنداد وغير ذلك من التقييمات المستقلة لنوعية الدورات التدريبية ومدى شمولية المواد المنتجة؛

(ب) عدد المشاركين في الدورات التدريبية وعدد طلبات المشاركة في تلك الدورات؛

(ج) التغذية المرتدة والتعليقات الواردة من المشاركين والمراقبين؛

(د) رغبة المنظمات المتخصصة ومؤسسات البحث والجامعات في استخدام محتويات مواد التدريب؛

(هـ) عدد المتدربين الذين أكملوا مختلف عناصر البرنامج التدريبي.

مدة المشروع

١٠٩- من المتوقع الاضطلاع بالمشروع بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٣.

الأنشطة

١١٠- ستشمل الأنشطة المقترحة ما يلي:

(أ) استحداث مواد تدريبية تتناول تداخل العلاقات فيما بين المسائل الرئيسية في جدول الأعمال الدولي، بما في ذلك الدبلوماسية التجارية الدولية والتجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا بالاستناد إلى أنشطة الأونكتاد السابقة، وتشمل الأنشطة الممولة عن طريق الجزأين الأول والثاني من حساب التنمية. ويشمل المشروع إعداد المنهاج التدريبي وإيجاد علاقة بين مختلف الوحدات التدريبية واتخاذ الترتيبات اللازمة لإعداد المواد التدريبية وترجمتها ونشرها بواسطة تقنيات تكنولوجيا المعلومات الحديثة؛

(ب) تنظيم أنشطة تدريبية يشارك فيها الموظفون من الرتب المتوسطة في وزارات الاقتصاد أو الإدارات المسؤولة عن صناعة القرارات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية الدولية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسيشرف على الدورات التدريبية موظفو الأونكتاد وموظفو المنظمات الدولية الأخرى المعنية مباشرة بالموضوع والخبراء الاستشاريون. ويتألف هيكل كل دورة تدريبية على حدة مما يلي:

(١) دورة تمهيدية، ويتمثل هدفها في تقديم لمحة عامة عن عمل المؤسسات الدولية والبعثات الدائمة القائمة في جنيف. وستعطى عناية خاصة لمشاركة البلدان النامية وأولوياتها، ومحتويات أنشطة التعاون التقني ودور كل مؤسسة في صياغة سياسات التنمية؛

(٢) الدورة التدريبية ''الرئيسية'' وتشمل مجالات الأنشطة التالية:

'١' التجارة الدولية: سيحضر المشاركون حلقات دراسية ويقومون بتمارين عملية تتعلق بالمسائل المتصلة بالتجارة بما في ذلك إعداد سياسات تجارية فعالة واتجاهات التدفقات التجارية الدولية وجهود التكامل الإقليمي في البلدان النامية ودور جهود التكامل الإقليمي في البلدان النامية ودور التكامل الإقليمي وتعددية الأطراف ودور التجارة عن طريق الإنترنت في تيسير التجارة والتنمية؛

'٢' التمويل الدولي: يشمل هذا العنصر التدريب في الميادين التالية _ تعبئة الموارد من أجل التنمية بما في ذلك تدفق رؤوس الأموال عن طريق الاستثمار المباشر واستثمار الحافظة، والسياسات الرامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وعبء الدين الخارجي وأثره على التنمية والمبادرات المتعددة الأطراف التي تتصدى لهذه المشكلة، ودور مؤسسات بريتون

وودز في تمويل التنمية، وآثار الأزمات المالية العالمية على السياسات المالية والنقدية والتجارية؛

'٣' التجربة المتعددة التخصصات: يستغرق هذا الجزء من الدورة التدريبية ٢-٣ أيام وسيركز على تبادل التجارب العملية وعلى العلاقات بين التجارة والمالية في البلدان النامية بصورة محددة. وسيقوم المشاركون بتنظيم موائد مستديرة يتم خلالها عقد ''اجتماعات اقتصادية حكومية'' وهمية من خلال الاضطلاع بالأدوار واستنادا إلى المواضيع التي جرى التطرق إليها في الأسابيع الخمسة السابقة. وسوف تقدم حالات تعكس مشاكل الحياة اليومية والمواضيع التي تناولتها الدورة التدريبية؛

'٤' أما الجزء الأخير من الدورة التدريبية فيشمل عقد محاكاة لمفاوضات تجارية وتقييم العبر المستخلصة. وسينظم المدربون محاكاة لمفاوضات مستوحاة من منظمة التجارة العالمية يرشدون المشاركين أثناء عملية التفاوض. وسيكرس اليوم الأخير من الدورة التدريبية لإجراء مناقشة مفتوحة وتقييم الدورة؛

(ج) تقديم الدعم لمؤسسات التدريب الإقليمية المهتمة بالمسائل الاقتصادية الدولية لتعزيز قدراتها على توفير دورات تدريبية منتظمة في المسائل الرئيسية المتعلقة بجدول الأعمال الدولي، واستعمال المواد المقدمة من الأونكتاد والمنظمات الأخرى. وسيتم التركيز بصورة خاصة على تدريب المدربين، وتوفير حقائب تدريبية وتطوير تقنيات التعلم عن بعد وتعزيز التعاون فيما بين مؤسسات التدريب الإقليمية؛

(د) إنشاء شبكة للتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى ومؤسسات التدريب الوطنية والإقليمية والدولية التي تشارك في توفير التدريب في المسائل الاقتصادية الدولية. ومن شأن تلك الشبكة أن تيسر: تبادل الخبرات في المسائل المتعلقة بعلوم التربية؛ والنهج المتعلقة بالتعلم عن بُعد في المواضيع المتصلة بالتدريب في المسائل الاقتصادية الدولية؛ وتبادل المواد التدريبية؛ وتحديد الاحتياجات التدريبية التي هي محط أولوية قصوى و/أو التي لم تتم تلبيتها. كما سينشئ المشروع موقعا على الويب ويحافظ عليه لأجل هذه الغاية واستعمال الوسائل الإلكترونية الأخرى لتبادل المعلومات ونشرها.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع ياء

بناء القدرات المتعلقة بالمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الدولي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

المساعدة المؤقتة العامة المتصلة بجمع المعلومات والوثائق وتقديم الدعم في إعداد الأدوات السمعية والبصرية. (دعما للنشاط (أ)).	٤٠ ٠٠٠
خدمات الخبراء المتعلقة بالتجارة الدولية (تكلفتها التقديرية ٣٥ شهر عمل/خبير فني دولي بواقع ١٠ ٠٠٠ دولار في الشهر) لوضع وإقرار المواد البيداغوجية، والمشاركة في إقامة الدورات، ووضع دليل المدرب، وتنظيم حلقة لتدريب المدربين. (دعما للنشاطين (أ) و (ج)).	٣٥٠ ٠٠٠
خدمات الخبراء المتعلقة بالتعلم عن بعد (تكلفتها التقديرية ستة أشهر عمل/خبير فني دولي بواقع ١٠ ٠٠٠ دولار في الشهر) لتحديد قدرات التعلم عن بعد في البلدان المستهدفة، ووضع وإعمال أدوات بيداغوجية مكيفة لتلائم تلك البلدان)، وتدريب المدرسين والمدربين والإدارة أثناء دورات التدريب. (دعما للأنشطة (أ) و (ب) و (ج) و (د)).	٦٠ ٠٠٠
السفر لتنفيذ المشروع والمشاركة في الدورات التدريبية دعما للأنشطة (ب) و (ج) و (د)).	٣٠ ٠٠٠
مقدمو الخدمات التعاقدية للتعلم عن بعد بمن فيهم الجامعات أو معاهد التعليم العليا ومراكز التدريب الإقليمية المحددة. (دعما للنشاط (د)).	١٨ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة المتصلة بلوازم الاتصال وغير ذلك من المصروفات المتنوعة. (دعما لكل الأنشطة).	٣٠ ٠٠٠
حيازة المعدات الحاسوبية. (دعما للنشاط (د)).	١٢ ٠٠٠
تكلفة التدريب في مجموعات للمشاركين في ١٤ دورة تدريبية (على أساس ٢٠ مشارك و ٣٠ ٠٠٠ دولار لكل دورة). (دعما للنشاط (ب)).	٤٢٠ ٠٠٠

ملخص

المساعدة المؤقتة العامة	٤٠ ٠٠٠
خدمات الخبراء	٤١٠ ٠٠٠
السفر	٣٠ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية	١٨ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة	٣٠ ٠٠٠
حيازة المعدات	١٢ ٠٠٠
التدريب	٤٢٠ ٠٠٠
المجموع	**٩٦٠ ٠٠٠**

كاف - بناء القدرات في البلدان النامية لجذب الاستثمارات الدولية والاستفادة منها (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

الأهداف

١١١ - هدف المشروع بناء القدرات من الموارد البشرية والقدرات المؤسسية في البلدان النامية التي ستمكن هذه البلدان من جذب الاستثمارات الدولية والاستفادة منها. ويسعى المشروع على وجه التحديد إلى بناء القدرات في أوساط صناع القرار والمفاوضين من البلدان النامية، لتحسين السياسات الوطنية وإطار التنظيمات والإطار المؤسسي فيما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال دورات تدريبية تعتمد الانترنت أساسا، وحلقات عمل وطنية وإقليمية؛ وتحسين قدرتها على المشاركة بأقصى ما يمكن من الفعالية في المناقشات والمفاوضات التي تعقد في إطار اتفاقات الاستثمارات الدولية، فضلا عن التدريب على هذه المسائل؛ وإقامة شبكة من الخبرات في البلدان النامية بشأن المسائل المتصلة باتفاقات الاستثمارات الدولية.

معلومات أساسية

١١٢ - أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا هاما في النمو الاقتصادي للبلدان النامية وأداة جديدة لإدماج البلدان في الاقتصاد العالمي. ولذا، يشكل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الاستراتيجيات الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية. غير أن العديد من البلدان ستظل تعاني صعوبات لدخول الأسواق العالمية وستظل عاجزة عن جذب أفضل أنواع الاستثمارات إفادة في تعزيز التنمية، ما لم تتوفر لها المعارف أو القدرات التي تمكنها من المشاركة في وضع قواعد الاستثمار على النطاق الدولي وتقييم وتحديث سياسات الاستثمار الوطنية.

١١٣ - وتحول العولمة الاقتصادية والاتجاه الجديد في السياسات الاقتصادية للعديد من حكومات البلدان النامية، اتفاقات الاستثمارات الدولية إلى أدوات هامة تساهم في إرساء بيئة تخلو من المفاجآت تصلح لتعزيز وحماية ومعالجة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره، ضمن أمور أخرى، وسيلة من وسائل التعاون جنوب -جنوب. وهكذا، شهدت السنوات الأخيرة تسارعا في نمو جوانب إبرام المعاهدات في اتفاقات الاستثمارات الدولية وظهور المسائل المتصلة بالاستثمارات في عدد من المنتديات الاقتصادية الدولية والمنتديات ذات الصلة. وطلبت عدة بلدان نامية من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مساعدتها في تعزيز قدراتها على أن تضع لها على المستوى الدولي سياسة عامة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ليتسنى لها أن تستفيد على نحو كامل من فرص الاستثمار السانحة على المستويين الإقليمي والعالمي، واستخلاص الدروس المستخلصة من تنوع الخبرات العالمية المكتسبة في سياسات الاستثمار المستدام وعن أفضل الممارسات المتبعة في هذا الشأن.

١١٤ - ويعكس ما ورد أعلاه دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه مؤسسة دولية معرفية من الدرجة الأولى تجمع بين البحوث والمساعدة التقنية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر عموما واتفاقات الاستثمارات الدولية، خصوصا. وقد سلمت الجمعية العامة في قرارها ١٩٨/٥٤ على نحو كامل بدور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا المجال وأقرت به خطة عمل بانكوك التي اعتمدها الأونكتاد في دورته العاشرة

(TD/386، الفقرتان ١٢٣ و ١٢٦). ويشمل العمل الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا المجال في جملة أمور، ''تقرير الاستثمار في العالم'' و ''مجموعة ورقات المسائل المتعلقة باتفاقات الاستثمارات الدولية والعديد من الدراسات المواضيعية بما فيها مواضيع بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية في أواسط التسعينات''، فضلا عن تسهيل المفاوضات على اتفاقات الاستثمارات الدولية وتنظيم حلقات دراسية وندوات إقليمية ودون إقليمية بشأن المسائل المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

١١٥ - ونظرا لأن مسائل الاستثمار الأجنبي المباشر تتشابك تشابكا وثيقا مع مسائل السياسات المحلية، فإن ربط الصلة بين السياسات الوطنية والتزام المؤسسات الدولية أمر له أهمية بالغة في تعزيز البعد الإنمائي. ومن ثم، فإن هناك حاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية لتحديث وتحسين إطار السياسة الاستثمارية العامة على نحو مستمر. ويمكن تحقيق هذا الأمر ببناء شبكة تفاعلية للسياسات الاستثمارية يتصل فيها من خلال الانترنت واضعو السياسات من البلدان النامية ببعضهم بعضا، وبتعزيز مشاركة البلدان النامية في منتديات الاستثمارات الدولية .

١١٦ - ويستجيب المشروع الحالي لهذه الاحتياجات وتزايد طلبات البلدان النامية للحصول على مساعدة تكميلية لبناء قدراتها ليتسنى لها استيعاب عنصر حيوي من عناصر العولمة، أي صنع السياسات الاستثمارية الوطنية والدولية.

علاقة المقترح بالخطة المتوسطة الأجل

١١٧ - يقع المقترح ضمن نطاق وأولويات الخطة متوسطة الأجل تحت البرنامج الفرعي ٩-٢ (الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا) من البرنامج ٩ (التجارة والتنمية).

الإنجازات المتوقعة

١١٨ - سيعزز المشروع قدرات الفنيين في البلدان النامية على تحسين فهمهم للمسائل التي تشملها المفاوضات بشأن اتفاقات الاستثمارات الدولية، مثل استكشاف مجموعة المسائل التي ينبغي النظر فيها، وضرورة كفالة مراعاة البعد الإنمائي المراعاة الواجبة .

١١٩ - ومن النتائج التي سيحققها المشروع أيضا: تحسين القدرة على القيام على المستوى الوطني بوضع وإدارة سياسات استثمارية وطنية، وعلى إقامة إطار دولي لدعم الاستعراضات المتعلقة بالسياسة العامة يرمي إلى تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات وتحسينها، بخاصة من خلال تعزيز الروابط المؤسسية على المستويين الوطني والإقليمي وتعزيز المؤسسات والجامعات المستفيدة من المعلومات القيمة والحديثة الواردة في استعراضات السياسة الاستثمارية في الموقع الخاص بها على الإنترنت ولا سيما المعلومات المتعلقة بتحليل التقييمات وتقييم الاحتياجات بشأن نظم الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين فهم تنوع الخبرات المكتسبة في مجال السياسات الاستثمارية.

١٢٠ - وسيؤدي تنفيذ الجانب المتعلق في المشروع باتفاقات الاستثمارات الدولية إلى تعزيز قدرات المتفاوضين على إبرام تلك الاتفاقات وقدرات المدربين من البلدان النامية على المشاركة فعليا في صياغة وتحديد السيناريوهات البديلة وغير ذلك من جوانب المفاوضات بشأن تلك الاتفاقات. وفي إطار هذا المشروع، ستنشأ في البلدان النامية ، شبكة من الخبرات تتألف من أصحاب الخبرة والمفاوضين المدربين والمدربين وأهل الاختصاص في المنطقة سيقيمون صلات إلكترونية بينهم ويحتفظون بها.

مؤشرات الإنجاز

١٢١ - تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي:

(أ) مدى تقييم جودة مواد الدورات وشمولها في ضوء عمليات استعراض يجريها بشأنها الأنداد وتقييمات تقوم بها جهات مستقلة؛

(ب) عدد طلبات المشاركة في الدورة وعدد المشاركين؛

(ج) مدى التعاون فيما بين المؤسسات المتخصصة والمؤسسات البحثية والجامعات، بما في ذلك مدى ارتياح المؤسسات المشاركة؛

(د) استعانة المعاهد البحثية الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والجامعات بالمواد المستخدمة في الدورة لإدراجها في مناهجها الدراسية ودوراتها التدريبية.

مدة المشروع

١٢٢ - من المتوقع الاضطلاع بالمشروع بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤.

الأنشطة

١٢٣ - ستكون الأنشطة المقترحة كما يلي:

(أ) إبراز ملامح السياسات الاستثمارية الوطنية في المناطق شبه الإقليمية الأربع المقترحة (أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدول العربية بما فيها السلطة الفلسطينية) استنادا إلى المعلومات الواردة في استعراضات الأونكتاد المتعلقة بالسياسات الاستثمارية ووضع قاعدة بيانات بشأن أفضل الممارسات. وستتاح هذه القاعدة في الموقع الخاص بالمشاريع في الإنترنت، وسيجري وصل هذا الموقع بقواعد البيانات القائمة (رابطات تجارية مثل اتحاد الصناعات البريطانية وشبكة تشجيع الاستثمار بوكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف، وستتضمن آليات للتغذية المرتدة من المستعملين النهائيين، مثل الجهات الأجنبية المنتسبة إليها حاليا.

(ب) استحداث وتنفيذ ٤ دورات تدريبية (واحدة لأفريقيا وأخرى لآسيا والمحيط الهادئ وثالثة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورابعة للدول العربية بما فيها السلطة الفلسطينية) بهدف القيام

مباشرة بنقل المعارف والخبرات والتجارب ذات الصلة لاستحداث ورصد نظم للسياسات الاستثمارية فعالة.

(ج) تنظيم أربع حلقات عمل مدة كل منها ٣ أيام لفائدة ٣٠ مشاركا لكل حلقة (واحدة لأفريقيا وأخرى لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وثالثة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والرابعة للدول العربية بما فيها السلطة الفلسطينية) ترمي إلى إقامة شبكة من المؤسسات والخبراء من البلدان النامية في مجال وضع السياسات الاستثمارية تقوم برصد ووضع وتحديث استعراضات السياسات الاستثمارية بالاستعانة في ذلك بالإنترنت. وستمسك هذه الشبكة أيضا بزمام الأمور فيما يتعلق بالتدريب ولا سيما بالاستعانة بالانترنت للتعلم عن بعد على المستويين الوطني والإقليمي.

(د) خمس دورات تدريبية لفائدة ١٠ مشاركين تمتد كل واحدة منها أسبوعين (دورتان، واحدة للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية وأخرى للبلدان الأفريقية الناطقة بالانكليزية وواحدة لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأخرى لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والخامسة للدول العربية بما فيها السلطة الفلسطينية). ستقدم كل دورة مقسمة إلى أربع وحدات:

'١' تتألف الوحدة الأولى من لمحة سريعة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية: المسائل المتعلقة بدوره بالتنمية واستراتيجيات الشركات والاتجاهات الدولية لهذا الاستثمار؛

'٢' وستوفر الوحدة الثانية مناقشة متعمقة بالمفاهيم الرئيسية والموضوعية المتصلة بتحليل اتفاقات الاستثمارات الدولية والتفاوض عليها بما في ذلك المسائل المتعلقة بتعريفها ونطاقها وتطبيقها والانضمام إليها وتكريسها والبلد الأولى بالرعاية بموجبها والمعاملة الوطنية العادلة والمتكافئة والشفافية والتدابير التجارية المتصلة بالاستثمارات والتدابير الاستثمارية المتصلة بالتجارة والتدابير والتدابير المالية والضريبية والتنافس والتدابير المتعلقة بالعمالة والبيئة والحوافز والتشجيع على نقل التكنولوجيا وحماية الاستثمارات ومسائل الشركات (تسعير نقل التكنولوجيا والمسائل البيئية والمسؤولية الاجتماعية والمدفوعات غير المشروعة) وتسوية المنازعات (بين الدول وبين المستثمرين والدول) والاستثناءات والضمانات والفترات الانتقالية والبعد الإنمائي والمرونة؛

'٣' وتتألف الوحدة الثالثة من مناقشة المسائل الرئيسية الاستراتيجية المتصلة بالتفاوض على اتفاقات الاستثمارات الدولية بما في ذلك ديناميات التفاوض في مختلف الحالات وأساليب وتقنيات التغلب على المآزق اللغوية والتفاوض من أجل تأمين تنفيذ الاتفاقات وإدارتها بصورة فعلية؛

'٤' وتتألف الوحدة الرابعة من محاكاة حالات تفاوضية لتمكين المشاركين من فرصة لكي يختبروا مباشرة معارفهم ويكتسبوا مهارات فائقة .

(هـ) سيجري إعداد الدورات للمشاركين من خلال مرفق للتعلم عن بعد، ولا سيما عن طريق الإنترنت (إذا تعذر الوصول إلى هذا المرفق، يعتمد في إعداد الدورات على ثاني أسرع وسيلة اتصال بعد الإنترنت) وسيتم إيصال موقع مشروع الإنترنت بموقع الأونكتاد على الإنترنت الخاص باتفاقات الاستثمارات الدولية. وسيتم الحصول عن طريق الإنترنت على جميع الوثائق المتعلقة بهذه الدورات من منشورات واستمارات الطلبات والتسجيل ومجموعة الإرشادات والمطالعات اللازمة. وسيستخدم مرفق الإنترنت أيضا لزيادة ارتباط المشاركين بالدورة من خلال حصص الرصد التفاعلية المباشرة وستستخدم أيضا لأغراض المتابعة اللازمة.

(و) وبالإضافة إلى ما تقدم ذكره، ستستخدم المواد التدريبية المستمدة من الدورات التدريبية الإقليمية للقيام، بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية المناظرة باستحداث دورة تدريبية تنظم إقليميا على الإنترنت لفائدة المتفاوضين على اتفاقات الاستثمارات الدولية ليستخدمها المدربون في تدريب متفاوضين آخرين بعد انتهاء المشروع.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع كاف

بناء القدرات في البلدان النامية لجذب الاستثمارات الدولية والاستفادة منها (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

خدمات الخبراء المتصلة بأربعة خبراء دوليين يضطلعون بأنشطة تتصل بالجانب الوطني من المشروع وبتقديم الدعم لتصميم الدورات المتعلقة باتفاقات الاستثمارات الدولية وضبط مفاهيمها وتكييفها وفقا للحقائق الإقليمية (على أساس ١٧ شهر/عمل بواقع ٠٠٠ ١٠ دولار في الشهر) والنفقات المتصلة بذلك (٠٠٠ ٤٥ دولار). (دعما للأنشطة (أ) و (ب) و (ج)).	٠٠٠ ٢١٥
خدمات الخبراء المقدمة على الصعيد الدولي لإعداد وإلقاء محاضرات وإجراء عمليات محاكاة لإقامة خمسة دورات بشأن اتفاقات الاستثمارات الدولية يشارك في كل دورة منها ثلاثة خبراء بتكلفة لكل دورة قدرها ٠٠٠ ٢١ دولار أي بواقع ٠٠٠ ٧ دولار لكل خبير. (دعما للنشاط (أ)).	٠٠٠ ١٠٥
خدمات الخبراء المقدمة على الصعيد الوطني لدعم الجانب الوطني من الأنشطة (٢٥ شهر/عمل بواقع ٠٠٠ ٥ دولار شهريا). (دعما للنشاط (أ)).	٠٠٠ ١٢٥
سفر الموظفين لتنفيذ الجانب الوطني من الأنشطة (٠٠٠ ٤٠ دولار) ولإجراء خمس دورات بشأن اتفاقات الاستثمارات الدولية (٠٠٠ ٥٠ دولار). (دعما للأنشطة (أ) و (ج) و (د)).	٠٠٠ ٩٠
الخدمات التعاقدية المتصلة بالطباعة الخارجية لمواد الدورات المتعلقة باتفاقات الاستثمارات الدولية بما في ذلك الترجمة إلى الاسبانية والعربية. (دعما للنشاط (د)).	٠٠٠ ٣٥

الخدمات التعاقدية لاستحداث وإنشاء مرفق للتدريب عبر الإنترنت على اتفاقات الاستثمارات الدولية بما في ذلك تغطية تكاليف استئجار خدمات أخصائي في الإنترنت يضع دورة تدريبية تفاعلية للتعلم عن بعد عبر الإنترنت.	٥٠ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة بما في ذلك تكاليف الاتصالات لتغطية المناطق التي لا تصلها الإنترنت. (دعما لكل الأنشطة).	١٥ ٠٠٠
حيازة معدات بما في ذلك حواسيب لخدمات الشبكة الإقليمية لأغراض الدورات المتعلقة باتفاقات الاستثمارات الدولية (٠٠٠ ٧٥ دولار) و ٠٠٠ ٦٠ دولار سعر عشرة حواسيب محمولة مجهزة للاستخدام التفاعلي؛ و ٠٠٠ ٢٠ دولار لبرامج الحاسوب الخاصة بالتدريب بما في ذلك تراخيص استعمال الحواسيب من جانب عدة مستعملين و ٠٠٠ ١٠ دولار لمعدات استنساخ رقمية متنوعة (آلات تصوير وسكنير ورسم خرائط وطابعات وما إلى ذلك). (دعما للنشاط (د)).	١٦٥ ٠٠٠
خمس دورات للتدريب في مجموعات (١٠ مشاركين لكل دورة بشأن اتفاقات الاستثمارات الدولية) (قدر عدد المشاركين فيها بما مجموعه ٢٠ مشاركا وقدرت تكلفة الدورة الواحدة بما يصل إلى ٠٠٠ ٣٠ دولار). (دعما للنشاط (د)).	١٥٠ ٠٠٠

ملخص

خدمات الخبراء	٤٤٥ ٠٠٠
السفر	٩٠ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية	٨٥ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة	١٥ ٠٠٠
حيازة المعدات	١٦٥ ٠٠٠
التدريب	١٥٠ ٠٠٠
المجموع	**٩٥٠ ٠٠٠**

لام - بناء القدرات من خلال التدريب على تسوية المنازعات في التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

الأهداف

١٢٤ - هدف البرنامج تعزيز إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في نظام التجارة متعدد الأطراف من خلال بناء القدرات على تسوية المنازعات.

معلومات أساسية

١٢٥ - تحول قلة خبرة المفاوضين والفنيين الحكوميين بأجهزة تسوية المنازعات وقواعدها وإجراءاتها وأحكامها دون اندماج العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية اندماجا تاما في نظام التجارة العالمي. وتكون فرص التدريب في هذا المجال قليلة و متناثرة ولا يمكن الحصول عليها دائما بسهولة. وغالبا ما يتعين تبعا لذلك على العديد من البلدان أن تحاول الاستعانة بمكاتب المحاماة القائمة في البلدان المتقدمة النمو، لتعد لها ملفاتها وتدافع عنها أمام منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية، مما يكلفها كثيرا وهو ما يتسبب أيضا إلى حد ما في تدني معدل مشاركة البلدان النامية في قضايا تسوية المنازعات التي تعرض على منظمة التجارة العالمية وغيرها من الهيئات.

١٢٦ - وسيعالج المشروع هذه المشاكل بإنشاء قدرات على تسوية هذه المنازعات في البلدان النامية وأقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. كما أن من شأن التدريب أن يزيد من تحسين فهم المسائل المعنية وأن يزود المشاركين بالمعارف والمهارات اللازمة لتأمين مشاركة هذه البلدان في أنشطة تسوية المنازعات الدولية.

١٢٧ - وسيوفر المشروع فرص التدريب لفائدة المسؤولين الحكوميين بمن فيهم المحامون والمفاوضون التجاريون في وزارات التجارة، والأساتذة الجامعيون والطلبة الخريجون والممارسون للشؤون القانونية ولا سيما المحامون الذين يمثلون الاتحادات التجارية والجمعيات المهنية ومكاتب المحاماة، لتحسين فهم المسائل القانونية والإجرائية والاقتصادية التي تنطوي عليها تسوية المنازعات والتي تؤثر في أهداف السياسات التجارية وفرص الوصول إلى الأسواق.

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

١٢٨ - يقع المقترح في نطاق وأولويات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ تحت البرنامجين الفرعيين ٩-٣ (التجارة الدولية) و ٩-٥ (أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية) من البرنامج ٩ (التجارة والتنمية).

الإنجازات المتوقعة

١٢٩- فيما يلي النتائج التي ستسفر عن تنفيذ المشروع:

(أ) تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية الوطنية لمعالجة المسائل المتعلقة بتسوية المنازعات؛

(ب) تراجع اعتماد الدول الأعضاء على مكاتب المحاماة الدولية المختصة طلبا للإرشادات والمشورة بشأن المنازعات التجارية؛

(ج) تعزيز القدرات الوطنية على إنفاذ ما يحق للدول الأعضاء وما يقع عليها من واجبات كشريك يخضع لاتفاقات التجارة الدولية والدفاع عنها في المنازعات مع شركائها داخل منظمة التجارة الدولية

والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية فضلا عن المنازعات التي تطرح أمام هيئات التحكيم التجارية الدولية التي تطبق قواعد غرفة التجارة الدولية ومركز الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

مؤشرات الإنجاز

١٣٠ - تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي:

(أ) عدد المشاركين المسجلين لمتابعة الأنشطة التدريبية؛

(ب) درجة ونوعية التعاون مع المؤسسات المختصة والمؤسسات البحثية والجامعات؛

(ج) توافر عدد متزايد من الفنيين المدربين الذين سيعملون كمدربين في المؤسسات العامة والخاصة؛

(د) خفض النفقات الحكومية ونفقات الشركات الخاصة الناشئة عن الاحتفاظ بمحامين أجانب وزيادة الاستعانة بالفنيين القانونيين المدربين محليا وبالشبكة المحلية والإقليمية لأهل الخبرة في المسائل المتعلقة بتسوية المنازعات؛

(هـ) زيادة توافر عدد الدورات المقدمة من خلال مؤسسات التدريب الوطنية والجامعات وكليات القانون في قانون تسوية المنازعات ولفائدة الطلاب من مستوى التخرج ولبرامج نيل جائزة التخصص لفائدة المدربين الخبراء في تسوية المنازعات والتحكيم التجاري الدولي؛

(و) إدراج ما يعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من كتيبات تدريب ودروس للتعلم عن بعد، في المناهج العادية ومقررات ومؤسسات التدريب والجامعات وكليات القانون المحلية.

مدة المشروع

١٣١ - من المتوقع القيام بالمشروع بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤.

الأنشطة

١٣٢ - تشمل الأنشطة المقترحة ما يلي:

(أ) وضع دليل يتألف من ٣٥ مجلدا بشأن تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية وغرف التجارة الدولية ومركز الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وسيجري إعداد الكتيبات بالتعاون مع هذه المنظمات. وستعالج هذه الكتيبات في جملة أمور اتفاق غات (الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، والاتفاق بشأن المعايير الصحية والمعايير المتعلقة بصحة النباتات، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والاتفاق بشأن الحواجز التقنية التي تعترض سبيل التجارة، والمنازعات المطروحة أمام المنظمة العالمية للملكية

الفكرية، بشأن النطاقات المخصصة للتسميات على الإنترنت؛ والقانون التجاري الدولي النموذجي للتحكيم التجاري الدولي؛ والتحكيم والمصالحة وفقا لقواعد المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية التابع لمجموعة البنك الدولي. وستترجم هذه الكتيبات إلى العربية والانكليزية والفرنسية والاسبانية؛

(ب) تنظيم أربع حلقات تدريب إقليمية مدة كل منها ستة أيام بالعربية والانكليزية والفرنسية والاسبانية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط، باستخدام برامج تدريب يضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية ومركز الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي والأكاديميات والممارسين القانونيين؛

(ج) دورات للتدريب عن بُعد بالاستعانة بمرفق الإنترنت للمؤتمرات بالفيديو التابع لشبكة التعلُّم العالمية للبنك الدولي. وسيستخدم في هذا الغرض الدليل (المشار إليه أعلاه في البند (أ))؛

(د) إنشاء شبكة من المؤسسات والخبراء في البلدان النامية تتعاون في تنفيذ برامج التدريب على المستويين الإقليمي والمحلي وفي اختيار المدربين. ويشمل هذا في جملة أمور مراكز التحكيم الإقليمية التابعة للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في كوالالمبور، والقاهرة، ولاغوس، وطهران.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع لام
بناء القدرات من خلال التدريب على تسوية المنازعات في التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

خدمات الخبراء لوضع ٣٥ كتيبا من دليل التدريب بشأن تسوية المنازعات في التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية. (دعما للنشاط (أ)).	١٦٠ ٠٠٠
خدمات الخبراء من شبكة التعلم العالمية التابعة للبنك الدولي لتكييف الكتيبات ذات الصلة من دليل التدريب بتقنيات التعلم عن بعد. التكلفة التقديرية لرسوم التسجيل ١٠ ٠٠٠ دولار. (دعما للنشاط (ج)).	١٠ ٠٠٠
سفر موظف لحضور أعمال اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية والمعهد الدولي للتجارة والتنمية لتسهيل تعاون هذه المؤسسات في تنفيذ أنشطة حلقات العمل وفي إدراج برامج الأونكتاد المتعلقة بالتدريب في دوراتها الدراسية العادية. (دعما للنشاط (د)).	١٠ ٠٠٠

تنظيم أربع حلقات عمل تدريبية إقليمية مدة كل منها ٦ أيام في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط لتوفير التدريب للمحامين والأكاديميين ورجال الأعمال في البلدان النامية بشأن القوانين والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية وغيرها من أجهزة تسوية المنازعات. التكلفة التقديرية لكل حلقة عمل ٠٠٠ ٦٠ دولار. (دعما للنشاط (ب)).	٢٤٠ ٠٠٠

ملخص

خدمات الخبراء	١٧٠ ٠٠٠
السفر	١٠ ٠٠٠
التدريب	٢٤٠ ٠٠٠
المجموع	**٤٢٠ ٠٠٠**

ميم – بناء القدرات المؤسسية لسياسات قانون المنافسة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

الأهداف

١٣٣ – يرمي المشروع إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على سن قوانين مناسبة في مجال المنافسة وتنفيذها الفعال، وتعزيز مهارات هذه البلدان في مجال التفاوض بغية تحسين مشاركتها الفعالة في المفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة (منظمة التجارة العالمية). ويرمي المشروع أيضا إلى استحداث شبكة من الخبرات فيما بين مؤسسات البلدان النامية لتشجيع التعاون الاقتصادي والفني فيما بينها، وذلك دعما للأنشطة المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي أي أنشطة المؤسسات وبناء القدرات.

معلومات أساسية

١٣٤ – أبرزت العولمة الاختلافات في اللوائح التنظيمية بمجالات عديدة خاصة بالسياسات تشكل فيها سياسة المنافسة عنصرا هاما. ولم تنشأ الشواغل المتزايدة بشأن سياسة المنافسة بسبب زيادة عولمة الاقتصاد الدولي وحسب بل من جرّاء التغيرات التي طرأت مؤخرا على المفاهيم الخاصة بالسياسات بما في ذلك إدراك اقتضاء زيادة التركيز على قوى السوق بوصفها من أفضل السبل الفعالة لتحقيق الفعالية وتوليد الثروة، والتي يتمثل هدفها الأقصى في تحسين ظروف المعيشة.

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

١٣٥ – يقع المقترح ضمن نطاق وأولويات الخطة المتوسطة الأجل تحت البرنامج الفرعي ٩-٣ (التجارة الدولية) من البرنامج ٩ (التجارة والتنمية).

الإنجازات المتوقعة

١٣٦ - سيسفر تنفيذ المشروع عما يلي:

(أ) فهم أفضل للمشكلات والتحديات التي تطرأ عند صياغة سياسة المنافسة وإنفاذها، وذلك من أجل تعزيز المنافسة في اقتصادات السوق الناشئة وتحسين قدرة الصادرات على المنافسة في التجارة الدولية؛

(ب) تحسين استفادة الدول الأعضاء من الخبرات الدولية بشأن سن قوانين للمنافسة وإرشادات إنفاذ ذات صلة؛

(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء على وضع وإنفاذ سياسات ناجحة لمكافحة الاحتكار؛

(د) تحقيق توافق في الآراء بشأن التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف في مجال إنفاذ قانون المنافسة وتبادل المعلومات والخبرات في هذا الشأن. وسيحمي هذا التعاون المعزز الاقتصادات النامية والصغيرة من الممارسات الدولية المناهضة للمنافسة والمضرة بالتنمية.

مؤشرات الإنجاز

١٣٧ - تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي:

(أ) التقييم الإيجابي بواسطة الجهات المنتفعة لنوعية مواد الدورات التدريبية؛

(ب) استخدام القائمون على صنع السياسات للاستعراضات القطرية في إعداد السياسات والقوانين الخاصة بالمنافسة الوطنية؛

(ج) نوعية آراء المستفيدين ونتائج التقييم الإيجابي المستقاة من اعتماد الدورات التدريبية قبل تعميمها؛

(د) رغبة المراكز الإقليمية وقدرتها على العمل كمراكز لتدريب المدربين من أجل ضمان استدامة الأنشطة المعتزمة؛

(هـ) عدد المسؤولين المدربين والاقتصاديين الذين نجحوا في إتمام التدريب ودرجة المتابعة الممنوحة للمهارات المكتسبة مؤخرا؛

(و) المشاركة العامة في تحسين عمل الأسواق التنافسية وتشجيع روح المنافسة.

مدة المشروع

١٣٨ - من المتوقع الاضطلاع بالمشروع بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤.

الأنشطة

١٣٩ - تشمل الأنشطة المقترحة ما يلي:

(أ) إعداد أربع ورقات فنية معنية بالسياسات بشأن التفاعل بين سياسة المنافسة وتبعات التنمية إلى جانب التركيز تركيزا خاصا على الاحتياجات الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية؛

(ب) إعداد ورقات فنية ومعنية بالسياسات بشأن المفاهيم والمسائل الرئيسية ذات الصلة بالمناقشات الخاصة بالتعاون المتعدد الأطراف في مجال سياسة وقانون المنافسة، وهي مخصصة للقائمين على صنع السياسات والمفاوضات لدى البلدان الأعضاء. وستستخدم الورقات كمعلومات أساسية بشأن حلقات العمل والحلقات الدراسية الوطنية والإقليمية المخططة في المشروع؛

(ج) تنظيم حلقتين دراسيتين دون إقليميتين لمدة أسبوع واحد لكل منهما في بلدان أفريقية وأربع حلقات عمل وطنية لمدة ٨ أيام لكل حلقة. وسيساهم في أعمال كل منها ٢٠ مشاركا. ويتكون المشاركون من القائمين على صنع السياسات والأكاديميين وممثلي القطاع الخاص؛

(د) عشر بعثات استشارية إلى البلدان الأعضاء موجهة لصانعي السياسات من مختلف الوزارات والوكالات الحكومية ذات صلة، ولا سيما لإعداد قانون المنافسة عن طريق المشورة وفرق الخبراء المعنية بالاستعراض وتعزيز المنافسة في إعداد تشريع للمنافسة وحماية المستهلك عن طريق ما يلي:

'١' إعداد الاستعراضات القطرية بالتعاون الوثيق مع الحكومات المعنية؛

'٢' توفير تعليقات وإرشادات بشأن صياغة تشريعات وقوانين للمنافسة؛

'٣' المساعدة في بناء المؤسسات بما في ذلك الطرائق العملية لإنشاء سلطات معنية بالمنافسة، بما في ذلك توفير التجهيز الالكتروني للبيانات والمواد القانونية في شكل أقراص الذاكرة الإلكترونية (CD-ROM). (التجهيز الالكتروني للبيانات والمعدات الخاصة بالبرمجيات)؛

(هـ) تقريران فنيان بشأن تقييم الخبرات الوطنية الخاصة بتعزيز قانون المنافسة وتعميمها على البلدان المعنية من أجل تقاسم الخبرات فيما بين البلدان المشاركة، وتحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك لزيادة التعاون أو التي قد تقتضي تدخلات مشتركة؛

(و) إعداد دليل تدريبي واحد بشأن قاعدة للمنافسة قائمة على القانون العام، وتتضمن ثماني وحدات لكي يستخدمها المتدربون في كل بلد وتنظيم حلقات عمل وطنية لتدريب المسؤولين الحكوميين بشأن طرائق تنفيذ التشريعات الوطنية الخاصة بالمنافسة وحماية المستهلكين؛

(ز) وضع قاعدة بيانات بشأن الممارسات المناهضة للمنافسة التي تؤثر في أكثر من بلد واحد.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع ميم
بناء القدرات المؤسسية لسياسات وقانون المنافسة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

مساعدة عامة مؤقتة متصلة بأعمال التحضير وتكاليف استنساخ وتوزيع أربع ورقات فنية وسياسية بشأن التفاعل بين سياسة المنافسة وأبعاد التنمية (النشاط (أ))، وتكاليف خدمات استشارية لإعداد تقريرين فنيين شأن تقييم الخبرات الوطنية الخاصة بتنفيذ قانون المنافسة (النشاط (هـ)).	٨٤ ٠٠٠
مساعدة عامة مؤقتة متصلة بالاستعراضات القطرية (النشاط (د)) ولإنشاء قاعدة بيانات بشأن الممارسات المناهضة للمنافسة التي تنال أكثر من بلد واحد (النشاط (ز))، فضلا عن تكاليف نقل قاعدة البيانات إلى البلدان المعنية.	٥٢ ٠٠٠
السفر: البعثات الاستشارية (١٠) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وخبراء، إلى عدد أقصى يتكون من ١٢ بلد ومجموعتين اثنتين للتكامل الإقليمي (دعما للنشاط (ج)).	٧٧ ٠٠٠
حيازة معدات، مثل أجهزة الحاسوب الحجري (٣)، وأجهزة عرض أشرطة الفيديو، والتجهيز الالكتروني للبيانات ومعدات البرمجيات (في شكل أقراص الذاكرة الالكترونية)، وذلك في سياق المساعدة الدولية الواردة في النشاط (ز).	٢٢ ٠٠٠
التدريب الجماعي من أجل تنظيم حلقتين دراسيتين على الصعيد الإقليمي لمدة أسبوع واحد لكل منهما في بلدان أفريقية من أجل ٢٠ مشاركا، (وخبراء دوليين وخبراء من الأونكتاد) في كل حلقة عمل، وأربع حلقات عمل وطنية لمدة ٨ أيام لكل منها من أجل ٢٠ مشاركا، لخبراء دوليين وخبراء من الأونكتاد في كل حلقة، وإعداد وإعادة إصدار المواد التربوية اللازمة ورسوم الاستشارة لإعداد دليل تدريبي بشأن سياسة منافسة تقوم على القانون العام (النشاط (ب))	١٧٥ ٠٠٠

ملخص

المساعدة المؤقتة العامة	١٣٦ ٠٠٠
السفر	٣٧ ٠٠٠
حيازة المعدات	٢٢ ٠٠٠
التدريب	١٧٥ ٠٠٠
المجموع	**٤١٠ ٠٠٠**

نون – تحسين المشاركة وبناء القدرات في تنفيذ نظم الإدارة البيئية المعتمدة في غرب آسيا (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

الأهداف

١٤٠ – يرمي المشروع إلى تشجيع المكاسب البيئية بشأن تنفيذ نظام إدارة بيئية في الدول الأعضاء في غرب آسيا ولبناء القدرات البشرية اللازمة لتطبيق النظام للشركات المساهمة.

معلومات أساسية

١٤١ – يشكل نظام الإدارة البيئية المراجع جزءا من نظام الإدارة الشامل الذي يتناول التأثير الفوري وطويل الأجل لمنتوجات الشركات وخدماتها وعملياتها التي قد تؤثر على البيئة. وتعرف المراجعة البيئية على النحو التالي: وسيلة إدارية تتضمن تقييما منتظما ودوريا وإيجابيا لمدى حُسن أداء التنظيم والإدارة والمعدات في مجال البيئة من أجل المساعدة في المحافظة على البيئة بواسطة ما يلي: (أ) تيسير إدارة الممارسات البيئية وضبطها، و (ب) تقييم الامتثال لسياسات الشركات، والتي تشمل الوفاء بالمتطلبات التنظيمية.

١٤٢ – تستخدم المؤسسات نظم الإدارة البيئية لمساعدتها على تناول المسائل البيئية تناولا منتظما على إدراج العناية البيئية كجزء عادي من عملياتها واستراتيجية أعمالها. ويحتمل أيضا تحقيق وفورات في التكاليف عن طريق التقييم المنتظم للمدخلات والمنتجات والمنتجات الوسيطة. وقد أظهرت دراسة دولية أجرتها مؤسسة استشارية تدعى SGS Yarsley Consultants في عام ١٩٩٦ أن ٨٥ في المائة من الشركات ترى أن تطبيق نظام الإدارة البيئية فعال من حيث التكلفة، بينما تتوقع نسبة ٦٠ في المائة منها جني فوائد من الاستثمارات خلال عام واحد وذلك نتيجة الوفورات التي تم تحقيقها في التكاليف. ويعد نظام الإدارة البيئية أمرا أساسيا لقدرة المؤسسات على استباق توقعات الأداء البيئي المتزايدة وتلبيتها. ويحقق نظام الإدارة البيئية نجاحا أكبر عندما تضفي الإدارة العليا بالمؤسسة أولوية قصوى على الإدارة البيئية.

١٤٣ – لقد وضعت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي نظاما للإدارة البيئية روجعت حساباته، يحمل الرمز ISO 14001، لتمكين المؤسسات من مراجعة نظمها للإدارة البيئية بواسطة هيئة خارجية مفوضة، وتمكينها من الإعلان عن نظام إدارة بيئية مراجع مراجعة مستقلة. ولقد ظهر بشكل واضح أن نظام الإدارة البيئية ISO 14001، قد حقق وفورات في التكاليف، فضلا عن التقليل من التأثير على البيئة إلى أدنى حد ممكن، لدى الكثير من الشركات في جميع أنحاء العالم. وفي نهاية عام ١٩٩٩، اعتمدت ١٠٦ ١٤ شركة أو مؤسسة نظام الإدارة البيئية ISO 14001، ووصلت نسبة هذه الشركات أو المؤسسات إلى ٢,٣٩ في المائة فقط في أفريقيا وغرب آسيا (www.iso.ch/press/survey9.pdf).

١٤٤ – وفي إقليم غرب آسيا (الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وسوريا، والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن) يهيمن استخراج النفط ومعالجته على النشاط الاقتصادي،

وتعد الصناعات الرئيسية في الإقليم هي الصناعات البتروكيميائية والصناعات الموحدة، وتشمل كذلك إلى حد ما استخراج المعادن ومعالجة المعادن الخام وجرى الإقرار بأن جميع هذه الصناعات هي صناعات قد تبعث على التلوث، ورغم تحسن الإدارة البيئية في الإقليم خلال السنوات الماضية، فلا تزال نظم الإدارة البيئية المعتمدة بطيئة نسبيا، إلا أنها آخذة في التطور. وتؤثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي عادة ما تحصل على إعانة حكومية، على البيئة تأثيرا كبيرا أيضا، وسيستهدف المشروع هذا القطاع بالذات استهدافا مباشرا عن طريق الشركات وعن طريق الحكومات، وذلك باستخدام أنشطة لزيادة التوعية.

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

١٤٥ - يقع الاقتراح ضمن نطاق وأولويات الخطة متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ تحت البرنامج الفرعي ١٠-٥ (التعاون والتمثيل على المستوى الإقليمي) من البرنامج ١٠ (البيئة).

الإنجازات المتوقعة

١٤٦ - سيؤدي تنفيذ البرنامج إلى ما يلي:

(أ) زيادة التوعية في جميع أنحاء الإقليم بشأن فوائد الإدارة البيئية، بالنسبة للمؤسسات/للشركات التي تتعهد بالتزامات في هذا المجال، والانضمام إلى نظام إدارة بيئي مقرر على الصعيد الدولي؛

(ب) فهم أفضل لدور نظم الإدارة البيئية والترويج لعلاقات واضحة بين الجهات القائمة على التنظيم وتلك التي يجري تنظيمها.

المؤشرات

١٤٧ - تشمل مؤشرات الإنجازات ما يلي:

(أ) زيادة عدد المؤسسات والشركات التي تنفذ إلى نظام الإدارة البيئي ISO.14001 أو انضمت إليه؛

(ب) عدد المؤسسات البيئية الحكومية التي تشارك في حلقات العمل التدريبية وبالتالي تحسين التوعية في مجال البيئة ضمن هذه المؤسسات/الشركات؛

(ج) زيادة عدد المؤسسات/الشركات التي تطلب معلومات من الحكومات بشأن تنفيذ نظام الإدارة البيئية؛

(د) تخفيض استهلاك المنافع والنفايات والحوادث في المؤسسات/الشركات المعنية.

مدة المشروع

١٤٨ - من المتوقع تنفيذ المشروع بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤.

الأنشطة

١٤٩ - تشمل الأنشطة الرئيسية ما يلي:

(أ) تنظيم ست حلقات عمل بشأن فوائد الإدارة البيئية إلى جانب مشاركة الجمهور والقطاع الخاص (ثلاثون مشاركا في كل حلقة عمل)؛

(ب) إنشاء شبكة إقليمية للمنظمين، عن طريق البرامج الدولية والقطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تتسم بالمعارف والخبرات الكافية للعمل إلى جانب الصناعات داخل بلدانها من أجل تنفيذ القواعد القياسية لنظام الإدارة البيئية ISO.14001 والمحافظة عليها؛

(ج) تنظيم ست حلقات عمل مدة كل منها ٣ أيام (٣٠ مشاركا لكل حلقة عمل (مخصصة للمدربين. وتتناول حلقة العمل العناصر الرئيسية لنظام الإدارة البيئية وصلته بأعمال الشركات؛

(د) تنظيم حلقة عمل لمدة يومين (٢٠ مشاركا) للمنظمين. وستزود حلقة العمل المنظمين باستعراض شامل لنظام الإدارة البيئية وتحدد السبل العملية لاستخدام هذا النظام كوسيلة لمكافحة التلوث ومؤشر للامتثال للقواعد التنظيمية. وستشكل حلقة العمل شبكة إقليمية بين المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج بيئة، وشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد التابعة لبرنامج البيئة ومراكز الاتصال الوطنية لتعزيز الروابط فيما بينها وذلك فيما يتعلق بالإدارة البيئية ضمن الصناعة.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع نون
تحسين المشاركة وبناء القدرات في تنفيذ نظم الإدارة البيئية المعتمدة في غربي آسيا (برنامج الأمم المتحدة للبيئة).

مساعدة عامة مؤقتة لتوفير دعم جوهري ولوجستي لإعداد قواعد للبيانات والمواد الخاصة بالموارد والأنشطة التدريبية (تقدر بـ ١٤ شهر عمل بمبلغ ٢٠٠٠ دولار شهريا). (دعما لجميع الأنشطة).	٢٨ ٠٠٠
خدمات الخبراء المتصلة بحلقات العمل بشأن فوائد الإدارة البيئية: ١٢ ٠٠٠ دولار (لدعم النشاط (أ)، وتنظيم حلقات العمل الخاصة بالمدربين: ٣٢ ٠٠٠ دولار (لدعم النشاط (ج))، وتنظيم حلقة عمل للمنظمين: ٢٥ ٠٠٠ دولار (لدعم النشاط (د)).	٦٩ ٠٠٠
سفر الموظفين لدعم الأنشطة التدريبية ومساندتها. (لدعم النشاط (أ) و (ج) و (د)).	١٨ ٠٠٠

خدمات تعاقدية لإعداد قواعد بيانات المؤسسات/الشركات ومنشوراتها والأوراق المتعلقة بالمعلومات الأساسية المتصلة بحلقات العمل. (لدعم النشاط (أ) و (ج) و (د))	٢٥ ٠٠٠
مصروفات تشغيل عامة متصلة بالاتصالات والإمدادات وغيرها من الخدمات المتنوعة. (لدعم جميع الأنشطة).	٦ ٠٠٠
ستُ حلقات عمل بشأن فوائد الإدارة البيئية (اجتماع لمدة يوم واحد لثلاثين مشاركا). (لدعم النشاط (أ)).	٣٧ ٠٠٠
ستةُ حلقات عمل لتدريب المدربين (اجتماع لمدة يوم واحد لـ٢٠ مشاركا لكل مرة). (لدعم النشاط (ج))	٢٥ ٠٠٠
حلقة عمل واحدة للمنظمين (اجتماع لمدة يومين لعشرين مشاركا). (لدعم النشاط (د)).	٢٢ ٠٠٠

ملخص

المساعدة المؤقتة العامة	٢٨ ٠٠٠
خدمات الخبراء	٦٩ ٠٠٠
السفر	١٨ ٠٠٠
خدمات تعاقدية	٢٥ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة	٦ ٠٠٠
التدريب	٨٤ ٠٠٠
المجموع	**٢٣٠ ٠٠٠**

سين – تسخير الطاقة المتجددة من أجل المعلومات وتوفير خدمات الاتصالات في المناطق الريفية بالبلدان النامية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية)

الهدف

١٥٠ – يهدف هذا المشروع إلى تحديد الخيارات المتاحة ووضع نهج منظم لاستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية الفلطاضوئية) لإمداد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالطاقة في المناطق الريفية للبلدان النامية.

١٥١ – وسيعمل هذا المشروع على إيجاد الفرص السانحة في مجال السياسة العامة والاستثمار التي من شأنها تحسين مستوى الخدمات العامة في المناطق الريفية للبلدان النامية، وبالتالي التشجيع على انتشار الهياكل الأساسية للاتصالات، وتوسيع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنمية المستدامة.

الخلفية

١٥٢ – في الجزء الرفيع المستوى الخاص بتكنولوجيا المعلومات والتنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠، سلط المجلس الضوء على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة. وحظي خطر تهميش أفقر البلدان وازدياد ''الحاجز الرقمي'' باهتمام متزايد أيضا. واليوم أصبح عدم الوصول إلى وسائل الاتصال في العالم عاملا آخر من العوامل التي يحدد بها الفقر. ويتوقف توسيع الهياكل الأساسية وشبكات الاتصالات على وجود الكهرباء لإمداد المعدات بالطاقة. وإذا كان توسيع شبكة الطاقة الكهربائية باهظ التكلفة لدرجة العدول عن ذلك، فإن التقدم المحرز في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة يدل على أن إحداث نظم ''خارج الشبكة'' أمر ممكن بل إنها تستخدم حاليا كمصدر موثوق لتزويد المناطق الريفية بالطاقة الكهربائية.

١٥٣ – مستقبل الاتصالات السلكية واللاسلكية في التطبيقات اللاسلكية. وكلما انتشرت تكنولوجيا التطبيقات اللاسلكية، قد تصبح المحطات الأساسية أفضل حل مناسب بالنسبة إلى المناطق الوعرة نوعا ما والمناطق الريفية في البلدان الفقيرة. ولذلك سيستكشف هذا المشروع المقترح الخيارات الموجودة لاستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة (مثل نظم الطاقة الشمسية الفولطاضوئية) لتشغيل المحطات الأساسية لتكنولوجيا التطبيقات اللاسلكية في المناطق الريفية للبلدان النامية.

١٥٤ – وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وشركاء آخرين في المبادرة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيعتمد البرنامج البيئي على أعماله في ميدان الطاقة المستدامة، لا سيما في مجال إنشاء مشاريع تجارية تسير بالطاقة المتجددة في البلدان النامية.

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

١٥٥ - يدخل هذا المقترح في نطاق الأولويات التي حددتها الخطة متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، تحت البرنامج الفرعي ٤ (التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد) من البرنامج ١٠ (البيئة).

المنجزات المتوقعة

١٥٦ - سينتج عن تنفيذ هذا المشروع ما يلي:

(أ) وضع منهجية تبحث، من منظور عام وخاص في آن واحد، في الكيفية التي يمكن بها لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات المتغيرة بسرعة أن تساعد على تلبية احتياجات المجتمعات الريفية في مجال التنمية المستدامة؛

(ب) وضع مبادئ توجيهية تتعلق بالتغييرات التي يتعين إجراؤها على مستوى سياسات الحكومات والقطاع الخاص وممارساتهما من أجل مسايرة التطورات التكنولوجية الحاصلة والاستفادة من التطبيقات الجديدة، بما فيها التغييرات التي تعزز استثمار القطاع الخاص في هذا الميدان؛

(ج) إكمال التوصيات المتعلقة بالتطبيق أو التجريب الميداني في بلدان نامية مختارة، تدعمها قائمة شاملة من التطبيقات التي يمكن أن تجرب فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة مبدعة من أجل معالجة المشاكل القائمة في ميادين الصحة، والتعليم والبيئة؛

(د) وضع خطة عمل لبرنامج لمتابعة الطاقة المتجددة لدعم التطبيقات اللاسلكية مع شركاء في الأمم المتحدة وفي القطاع الخاص وإنشاء شبكة لدعم استخدام هذه التكنولوجيا في البلدان النامية.

مؤشرات الإنجاز

١٥٧ - ستقاس الإنجازات بدرجة الفائدة التي تلمسها الدول الأعضاء في المنهجية والمبادئ التوجيهية والتوصيات وخطة العمل المقترحة لوضع السياسة العامة على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

مدة المشروع

١٥٨ - من المتوقع الاضطلاع بالمشروع بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

الأنشطة

١٥٩ - سيشمل هذا المشروع الأنشطة التالية:

(أ) تقييم مدى وجود تكنولوجيا الطاقة المتجددة في المناطق الريفية واستخدامها الحالي في دعم عملية تقديم المعلومات والهياكل الأساسية للاتصالات، مع التركيز على مجموعة تتراوح ما بين ٨ و ١٠ بلدان نامية (متوازنة إقليميا)؛

(ب) إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات فيما يتعلق باستصواب إدخال خيارات محددة لتكنولوجيا الطاقة المتجددة بالنظر إلى السياقين المحلي والإقليمي؛

(ج) إيجاد تكنولوجيا معلومات واتصالات تعمل بتكنولوجيا الطاقة المتجددة من أجل تحسين مستوى تكنولوجيا التطبيقات اللاسلكية الداعمة للخدمات العامة، لا سيما في مجالات الصحة، والتعليم، وحماية البيئة؛

(د) تحديد العقبات التي تعرقل إيجاد هذه البدائل أو تنفيذها، وتقييم جدواها من حيث التمويل، والبيئة التنظيمية، والخيارات التكنولوجية، والموارد البشرية، وإعداد المبادئ التوجيهية لكي تستخدمها مجموعات أخرى؛

(هـ) تحديد السياسة العامة والفرص الاستثمارية للتصدي للعقبات وتلبية الاحتياجات المحددة؛

(و) إعداد العمل التمهيدي لبرنامج متابعة الطاقة المتجددة لدعم التطبيقات اللاسلكية لإعداد المشاريع وإنشاء شبكة لدعم عملية نشر هذه التكنولوجيا في البلدان النامية.

١٦٠ - وستنفذ الأنشطة المقترحة المذكورة أعلاه على أربع مراحل هي:

المرحلة الأولى: تحديد القضايا، وإجراء الدراسات التحليلية، والتشاور: سيعقد اجتماع لفريق الخبراء بإشراف البرنامج البيئي ونظرائه من الشركاء في الأمم المتحدة، بمساهمة خبراء من الشركات المعنية بمبادرات البرنامج البيئي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. ومن هذه الجهات المعنية خبراء ذوو معرفة أساسية في مجال إعداد تكنولوجيا الطاقة المتجددة ونظم التطبيقات اللاسلكية، وخبراء في مجال تقديم الخدمات العامة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمعات الريفية. ولمراقبة هذا المشروع، ستنشأ عن هذا الاجتماع فرقة عمل معنية بالطاقة المتجددة لدعم التطبيقات اللاسلكية.

المرحلة الثانية: تقييم الاحتياجات واستعراض النهج الحالية. عبر زيارات لثمانية بلدان نامية، بالتعاون مع شركاء محليين، سيقوم خبيران، أحدهما من بلد نام والآخر من بلد متقدم النمو على التوالي، بتقييم قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على دعم خدمات الصحة والتعليم والبيئة للسكان الذين لا يحصلون على خدمات كافية، وتقييم الدور الذي يمكن لتكنولوجيات الطاقة المتجددة أن تقوم به لجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تصل إلى المناطق البعيدة.

المرحلة الثالثة: سيعد الخبيران وثيقة شاملة توضح السياسة العامة بتعاون وثيق مع فرقة العمل المعنية بالطاقة المتجددة لدعم التطبيقات اللاسلكية، لتحديد المجالات التي يمكن فيها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيات الطاقة المتجددة أن تقدم في المستقبل أفضل وأنظف آلية لتقديم المعلومات في المناطق الريفية في ميادين البيئة والصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية. وستتضمن هذه الوثيقة مقترحات ملموسة توضح الكيفية التي يمكن بها للمؤسسات الحكومية والثنائية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص العمل على أن

يشكل الجمع بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتكنولوجيات الطاقة المتجددة مساهمة قوية ومتكاملة في عملية التنمية المستدامة. وسيعمم هذا التقرير على أعضاء فرقة العمل للتعليق عليه، ثم يعقد اجتماع ختامي لفريق الخبراء من أجل تقييم الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة وفرص الاستثمار.

المرحلة الرابعة: إعداد العمل الميداني للقيام بمبادرة مشتركة مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وغيره من الشركاء في المبادرة العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية التي أطلقها البرنامج البيئي بمساهمة مؤسسة أو عدة مؤسسات تابعة للأمم المتحدة وتشمل إقامة شبكة جديدة لدعم عملية انتشار الطاقة المتجددة لدعم التطبيقات اللاسلكية في البلدان النامية.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع سين

تسخير الطاقة المتجددة من أجل المعلومات وتوفير خدمات الاتصالات في المناطق الريفية بالبلدان النامية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية).

خدمات الخبراء المتعلقة بما يلي: إجراء الدراسات التقييمية لثمانية بلدان نامية إلى عشرة. (دعما للنشاط (أ))؛ وإعداد وثيقة السياسة العامة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيات الطاقة المتجددة. (دعما للأنشطة (ج)، و (د) و (هـ))؛ وإنشاء شبكة لتعزيز عملية انتشار الطاقة المتجددة لدعم التطبيقات اللاسلكية في البلدان النامية. (دعما للنشاط (و)).	١٦٠ ٠٠٠
اجتماعان لفريقي الخبراء: أحدهما بشأن تحديد القضايا والمشاكل والآخر بشأن تنقيح استنتاجات وتوصيات المشاريع بشأن العمل المقبل لدعم الأنشطة (ب) و (ج) و (د) و (هـ) والنشاط الرابع (بتقدير ١٥ مشاركا في كل اجتماع).	٥٠ ٠٠٠
سفر الموظفين لأغراض الرصد والتقييم ودعم عملية تنظيم اجتماعين لفريق الخبراء. (دعما للأنشطة (ج)، و (د) و (هـ)).	١٠ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية المتعلقة بإنتاج التقرير النهائي للمشروع وطبعه وتوزيعه. (لدعم الأنشطة (ج) و (د) و (هـ)).	٣٠ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة المتعلقة بالاتصالات واللوازم وغيرها من النفقات المتنوعة. (دعما لعملية تنفيذ جميع الأنشطة).	١٠ ٠٠٠

ملخص

خدمات الخبراء	١٦٠ ٠٠٠
اجتماعا فريقي الخبراء المخصصين	٥٠ ٠٠٠
السفر	١٠ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية	٣٠ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة	١٠ ٠٠٠
المجموع	**٢٦٠ ٠٠٠**

عين – منع إساءة استعمال المخدرات في أماكن العمل والأسرة في بلدان المخروط الجنوبي (مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة)

الأهداف

١٦١ - في إطار الهدف الشامل للحد من الطلب على المؤثرات العقلية، يهدف هذا المشروع إلى وضع برامج من المستوى الأول والثاني والثالث لمكافحة المخدرات في مؤسسات بلدان المخروط الجنوبي.

معلومات أساسية

١٦٢ - يتبع هذا المشروع نموذجا من إعداد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية. فقد نفذ مشروع مشابه تم تكييفه بنجاح مع الثقافة البرازيلية في حوالي ٥٠ مؤسسة وساهم في الوقاية من مشكلة الإدمان على المخدرات والكحول في أوساط العمال وأسرهم بالتركيز على الوقاية، إذ خفض استهلاك العقاقير غير المشروعة بنسبة ٧٠ في المائة، وعدد المدخنين بنسبة ١٣ في المائة وحوادث العمل بنسبة ٣٥ في المائة، وحالات التغيب بنسبة ١٤ في المائة والتأخر بنسبة ٢٩ في المائة.

١٦٣ - واعتمادا على ما حققه ذلك المشروع من نجاح، وافقت لجنة التعاون التقني التابعة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بالموافقة على نقل مشروع بشأن الوقاية من إساءة استعمال العقاقير في أماكن العمل والأسرة، لينفذ في البلدان الأعضاء الأخرى في السوق المشتركة.

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

١٦٤ - يقع هذا المقترح ضمن نطاق الأولويات المحددة في الخطة متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، تحت البرنامج الفرعي ١٣-٣ (الحد من الطلب: منع وخفض إساءة استعمال المخدرات، وعلاج ضحايا المخدرات وتأهيلهم) من البرنامج ١٣ (المراقبة الدولية للمخدرات).

المنجزات المتوقعة

١٦٥ - سينتج عن تنفيذ هذا المشروع ما يلي:

(أ) خفض الطلب على المؤثرات العقلية في أماكن العمل في بلدان المخروط الجنوبي؛

(ب) سيكون لكل بلد من بلدان المخروط الجنوبي مؤسسة متوسطة الحجم (تشغل ما بين ١٠٠ و ٤٥٠ عاملا) تُجهز بالتكنولوجيا التي أعدها كل من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية للوقاية من المشاكل المتعلقة بإدمان الكحول والمخدرات في أوساط العمال وأسرهم.

مؤشرات الإنجاز

١٦٦ - تشمل المؤشرات المقترحة ما يلي:

(أ) وقوع انخفاض كبير في حالات استهلاك المؤثرات العقلية المضبوطة في أوساط العمال في المؤسسات المشاركة؛

(ب) زيادة الوعي في أوساط العمال فيما يتعلق بالوقاية من المشاكل المرتبطة باستخدام العقاقير وتقاس هذه الزيادة بالاستجوابات والمقابلات؛

(ج) وقوع انخفاض كبير في عدد حوادث العمل، وفي حالات التغيب والإجازات المرضية في المؤسسات المشاركة في المشروع؛

(د) إنشاء القدرة على تعميم المشروع على المؤسسات الأخرى وبالتالي الاستفادة من معرفة التكنولوجيا المنقولة.

مدة المشروع

١٦٧ - من المتوقع الاضطلاع بالمشروع ما بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤.

الأنشطة

١٦٨ - سيشمل هذا المشروع الأنشطة الرئيسية التالية:

(أ) تكييف نموذج المشروع مع الواقع العملي لمؤسسات المخروط الجنوبي مع مراعاة الخصائص المميزة لكل مكان للعمل:

'١' ستطبق الفرقة المعنية بالمشروع الوسائل التقييمية اللازمة لتنفيذ المشروع. ستحدد الفرقة المستوى المعرفي للعمال، ومواقفهم وسلوكهم، وستقيس الفرقة عدد مرات استهلاك المخدرات والكحول في أوساط العمال وأسرهم ، وستحدد مستوى معرفتهم بشأن

المخدرات والكحول وآثارها على صحتهم، وعلى أسرهم وأماكن عملهم، بالإضافة إلى معرفة مواقفهم من تلقي معلومات في هذا الشأن في أماكن عملهم؛

'٢' سيعبأ استبيان من أجل قياس عدد الحوادث التي وقعت في أماكن عمل العمال والتي لها صلة باستهلاك المؤثرات العقلية، مثل الحوادث، والتغيب، والإجازات المرضية. وسيشكل جمع هذه المتغيرات قبل تنفيذ المشروع وبعده المصدر الرئيسي للمعلومات من أجل تقييم النتائج؛

'٣' ستستعمل جميع المؤسسات المشاركة مواد هذا المشروع. وستوزع المواد التعليمية على جميع المشتركين؛

(ب) تنفيذ مؤسسة متوسطة (تشغل ما بين ١٠٠ و ٤٥٠ عاملا) لنموذج المشروع في كل بلد من بلدان المخروط الجنوبي:

'١' سيتصل المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بالمؤسسات المستفيدة؛

'٢' ستنظم دورة تدريبية مدتها أسبوع لفائدة المشرفين والمديرين (المضاعفين)، وللجنة التنسيق ولجنة التوجيه؛

'٣' وسيظل المضاعفون على اتصال بالفرقة المعنية بالمشروع فيما يتعلق بتكييف نموذج المشروع حسب كل مؤسسة؛

'٤' وبالتعاون مع المؤسسة المشاركة، تجمع البيانات الأساسية لتخزن في مصرف البيانات اللازم لرصد وتقييم فعالية المشروع. وكجزء من عملية تقييم كل مؤسسة، ستصنف الأنشطة الوقائية؛

'٥' وسيزود مصرف البيانات بالمعلومات الأساسية التي جمعت من المؤسسة لكل مرحلة من مراحل التقييم وسيتسنى بذلك إعداد الدراسات التحليلية لكل مؤسسة؛

'٦' وبعد مرور سنة على جمع البيانات الأساسية الأولية، ستجري دراسة تقييمية للنتائج، بتطبيق عملية تقييم الدراسة الاستقصائية الأولى بصورة مكيفة مع الحالة الخاصة بكل مؤسسة. وستجمع النتائج وستضم إلى المجموعة السابقة؛

'٧' وفي غضون شهرين على جمع البيانات الأساسية والمتعلقة بالنتائج، ستبلغ الفرقة المعنية بالمشروع الفريق المنسق والمدير لكل مؤسسة بشأن الاستنتاجات الأولية؛

(ج) إجراء دراسة تقييمية، تراعي الأنشطة المضطلع بها خلال مدة المشروع:

'١' سيقوم فريق التقييم بتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالنتائج، بمساهمة من الاستشاريين/ الخبراء المحليين؛

'٢' ستسلم تقارير الحالات إلى المؤسسات المشاركة أولا ثم ستستخدم لاحقا في التقارير التقنية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بإذن من المؤسسة المشاركة؛

'٣' ستقدم إلى برنامج المراقبة الدولية للمخدرات المعلومات الواردة في التقارير المقدمة إلى المؤسسات، بالإضافة إلى المعلومات العامة المتعلقة باستخدام الموارد وتقدم المشروع، في شكل تقارير سنوية وفي التقرير النهائي عن المشروع؛

'٤' ستعد الفرقة المعنية بالمشروع تقارير كتابية نهائية عن الأثر الذي خلفه المشروع في المؤسسات المشاركة وفي العمالة. وسيتضمن التقرير توصيات خاصة تتعلق بإمكانية تكرار المشروع وتوسيع نطاقه ليشمل مناطق جغرافية أخرى؛

'٥' ستنظم حلقة دراسية لجميع المشاركين من بلدان المخروط الجنوبي من أجل تقديم تقرير نهائي عن المشروع لكل بلد. وسيدعى إلى هذه الحلقة ممثلون عن القطاع الخاص، والسلطات العامة، والمجتمعات المحلية.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع عين

منع إساءة استعمال المخدرات في مكان العمل والأسرة في بلدان المخروط الجنوبي (مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة)

المساعدة المؤقتة العامة المرتبطة بالدعم الفني والبرنامجي للمشروع، عبر مرافق المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في البرازيل. (دعما للأنشطة (أ) و (ب) و (ج)).	٤٠ ٨٠٠
خدمات الخبراء المرتبطة بنقل التكنولوجيا إلى البلدان المتلقية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتدريب التقنيين المحليين، بما في ذلك ١٢ حلقة عمل تدريبية و٥ بعثات تقييم. (دعما للنشاط (ب)).	١١٩ ٢٠٠
خدمات الخبراء المرتبطة بعمليات التقييم القبلية والبعدية للمؤسسات التي اعتمدت نموذج المشروع، بما في ذلك جمع البيانات الإحصائية والاجتماعية وتحليلها. (دعما للنشاطين (أ) و (ج)).	٥٠ ٠٠٠
اجتماع واحد لفريق خبراء من أجل استعراض نتائج المشروع واتخاذ توصيات بشأن استخدام النموذج في المناطق الفرعية الأخرى. (دعما للنشاط (ب)).	٥٠ ٠٠٠

سفر موظفي المشروع من أجل دعم الأنشطة التدريبية والاضطلاع بأنشطة التقييم والرصد. (دعما للأنشطة (أ) و (ب) و (ج)).	٣٠ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية المرتبطة بإعداد المواد التدريبية والتقارير المتعلقة بالمشروع وإنتاجها ونشرها، بما في ذلك ترجمتها، عند اللزوم، إلى الاسبانية والانكليزية. (دعما للنشاط (ج '٣')).	٥٠ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة المرتبطة بالاتصالات، واللوازم وغيرها من النفقات المتنوعة. (دعما لجميع الأنشطة).	١٠ ٠٠٠
تنظيم ١٢ حلقة عمل تدريبية (٣ حلقات عمل في كل بلد من البلدان الأربعة) لفائدة المشرفين والمديرين. (دعما للنشاط (ب)).	١٠٠ ٠٠٠

ملخص

المساعدة المؤقتة العامة	٤٠ ٨٠٠
خدمات الخبراء	١٦٩ ٢٠٠
اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة	٥٠ ٠٠٠
السفر	٣٠ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية	٥٠ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة	١٠ ٠٠٠
التدريب	١٠٠ ٠٠٠
المجموع	**٤٥٠ ٠٠٠**

فاء - تعزيز شبكة مراكز التنسيق المعنية بالتوعية الجنسانية في أفريقيا وغرب آسيا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ بالتعاون مع معهد التدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة)

الأهداف

١٦٩ - يرمي هذا المشروع إلى تعزيز قدرة الآليات الوطنية على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز شبكتها وبرامج بناء قدراتها من أجل النهوض بالمرأة في أفريقيا والشرق الأوسط. وسينفذ هذا المشروع بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

١٧٠ - سيقدم هذا المشروع الدعم وسيعتمد على المنجزات التي سيحققها المشروع المعتمد سابقا، والمعنون ''بناء القدرات لتعزيز المساواة بين الجنسين في البلدان الأفريقية'' (٠٠/٠١ هاء، ٢٠٠٠-٢٠٠١، من تمويل حساب الدعم). وبصورة محددة أكثر، سيهدف هذا المشروع إلى ما يلي:

(أ) تقييم الاحتياجات واستقصاء قدرة المؤسسات المحلية/الوطنية على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

(ب) تحديد فئات المجموعات المستهدفة وإعداد المواد عبر عقد اجتماع لفريق الخبراء؛

(ج) بناء القدرة من خلال تدريب مجموعة مستهدفة خاصة بالإضافة إلى تدريب المدربين على اكتساب المهارات العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(د) تشجيع و/أو تعزيز شبكات المعلومات والاتصالات الحالية (نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية الجنسانية، الشبكات الرابطة بين بلدان الجنوب، الشبكات الرابطة بين بلدان الشمال والجنوب)؛

(هـ) بناء قدرة المرأة من خلال تقديم المعدات والتدريب؛

(و) تعزيز إمكانيات المرأة في مجال التواصل الشبكي بإنشاء قوائم أوتوماتية في ١٠ بلدان تجريبية في أفريقيا والشرق الأوسط.

معلومات أساسية

١٧١- في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين، المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين'' بتوافق الآراء إعلانا سياسيا (القرار دإ -٢/٢٣، المرفق) ووثيقة ختامية (القرار دإ - ٣/٢٣، المرفق)، معنونة ''الإجراءات والمبادرات الأخرى الكفيلة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين''. ولم تؤكد الوثيقة الختامية من جديد على الالتزامات التي أخذت في إعلان ومنهاج عمل بيجين فحسب، بل أكدت أيضا على القضايا والتحديات الجديدة التي برزت خلال السنوات الخمس الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، ساد توافق في الآراء بشأن ضرورة بناء و/أو تعزيز قدرة المنظمات النسائية، لا سيما في مجال التواصل الشبكي بين بلدان الجنوب، وتبادل المعلومات والتجارب من أجل الاستفادة من الممارسات الجيدة أقصى ما يمكن.

١٧٢ - وعلاوة على ذلك، ركزت الدول الأعضاء على أثر العولمة على المرأة، وبخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى تكنولوجيات الاتصالات. ونظرا لتوسع نطاق تكنولوجيات الاتصالات الجديدة في السنوات الأخيرة، زاد استخدام التكنولوجيا من أجل تمكين المرأة زيادة كبيرة، بما في ذلك في مجال التواصل الشبكي، والدعوة، ونشر المعلومات وتبادلها بالإضافة إلى إطلاق مبادرات مجددة في مجال التجارة الإلكترونية لمساعدة العاملات في قطاع الصناعة التقليدية والمنتجات المحلية على تسويق منتجاتهن عالميا.

١٧٣ - غير أن البلدان النامية في أفريقيا والشرق الأوسط، متضررة بشكل خاص من الحاجز الرقمي، إذ تظل تكنولوجيا المعلومات امتيازا خاصا بالأقلية لأسباب تتعلق بمحدودية الوصول إلى هذه التكنولوجيا، وبإمكانية الارتباط بشبكتها، ووجود دخل يتحمل تكاليفها. وفي هذا السياق، تعاني المرأة الفوارق النمطية بين

الجنسين، التي لا تؤثر في مسألة تطوير تكنولوجيا محسنة ونشرها فحسب، بل تؤثر في الفرص المتاحة أيضا. وسيعتمد هذا المشروع على المنجزات التي حققها المشروع المعتمد سابقا، وعلى الهياكل الحالية مثل الأجهزة الوطنية لبناء قدرة المرأة، وقدرتها على مساعدة النساء الأخريات على الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها قبل أن تزداد الفوارق بين الجنسين اتساعا.

١٧٤ - ولضمان الاستدامة سيعزز المشروع الشبكات القائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي بواسطة إنشاء قدرات لتكنولوجيا المعلومات لجهات التنسيق في المسائل المتعلقة بالجنسين في ١٠ بلدان نموذجية (٥ في أفريقيا و٥ في الشرق الأوسط).

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

١٧٥ - يقع المقترح ضمن نطاق وأولويات الخطة المتوسطة الأجل، للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ وخاصة تحت البرنامج الفرعي ٧-٢ (القضايا المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة، من البرنامج ٧ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية). وهو يكمل الأنشطة ذات الصلة في إطار هذين البرنامجين لتعزيز قدرات البلدان النامية على تنفيذ الإعلانات والمناهج التي اعتمدتها المؤتمرات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

الإنجازات المتوقعة

١٧٦ - سيؤدي المشروع إلى ما يلي:

(أ) تعزيز قدرات الأجهزة الوطنية للاستفادة استفادة قصوى من المعلومات والمعارف وأفضل الممارسات المتوفرة عن طريق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، واستغلال هذه التكنولوجيات للتوعية وتقاسم المعلومات، وإنتاج المعلومات في مصطلحات شائعة وباللغات المحلية؛

(ب) زيادة فرص وصول النساء المحليات إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها؛

(ج) تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية لإنشاء المعلومات وتعميمها وإعادة توضيبها وتقاسمها فضلا عن التعلم عن بعد بواسطة الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية الراهنة، بما في ذلك نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية بالمنظور الجنساني.

مؤشرات الإنجاز

١٧٧- تشمل المؤشرات المقترحة ما يلي:

(أ) القوائم الأوتوماتية الموضوعة للآليات الوطنية في ١٠ بلدان نموذجية؛

(ب) تدريب ٥ إلى ١٠ من منسقي مناقشات على الإنترنت ومدربين في كل إقليم (أفريقيا والشرق الأوسط)؛

(ج) أجهزة وطنية في ٥ إلى ١٠ بلدان نموذجية لكل إقليم مدرب على استخدام مواقع شبكة الإنترنت الخاصة بمصادر المعلومات وتقاسمها وتعميمها وبالتعلم عن بعد؛

(د) تحديد وتدريب ١-٢ ممن يقومون بإعداد المعلومات الشاملة لكل بلد من البلدان العشرة المختارة من أجل ترجمة المعلومات الموجودة على مواقع شبكة الإنترنت إلى اللغات المحلية وتقديم عروض بصرية أو برامج إذاعية؛

(هـ) تدريب ٥ إلى ١٠ أفراد (مدربين) على إنشاء صفحات على مواقع شبكة الإنترنت أو قواعد بيانات تساعد في تعميم المعلومات والمعارف فضلا عن توفير آراء المستفيدين لمنظمة رصد أحوال المرأة (Women Watch)

مدة المشروع

١٧٨- من المتوقع الاضطلاع بالمشروع من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣.

أنشطة

١٧٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية ما يلي:

(أ) تقييم احتياجات الوصول إلى تكنولوجيات معلومات الاتصال واستخدامها والارتباط بها. وسيحدد ذلك أيضا المراكز، والمؤسسات النسائية ذات التجهيزات الخاصة بتكنولوجيات معلومات الاتصال (مراكز الاتصال اللاسلكي والمدارس والمستشفيات والمكتبات والأبحاث والمراكز المجتمعية) التي قد تستفيد من عضوية الشبكة ومن التدريب لتحسين مهاراتها في هذا المجال. وسيعرض تقرير تقييم الاحتياجات في اجتماع لمجموعة الخبراء.

(ب) يقوم اجتماع مجموعة الخبراء بما يلي:

'١' النظر في تقرير تقييم الاحتياجات واعتماده؛

'٢' مناقشة النهج الخاص بالجنسين في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بما في ذلك المسائل المتعلقة باطلاع المرأة على تكنولوجيات معلومات الاتصالات وخاصة بالنسبة لنساء الأرياف؛

'٣' تحديد الشراكات بواسطة الشبكات بين بلدان الجنوب/الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب القائمة إلى جانب مشاركة ممثلي الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

(ج) ستشمل البرامج التدريبية التي تستهدف تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ما يلي:

'١' الأجهزة الوطنية في البلدان النموذجية المختارة: اكتساب المهارات الاعتيادي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لإنشاء المعلومات وتعميمها بالإضافة إلى الربط الشبكي. وسيستهدف ذلك الأجهزة الوطنية مثل المستخدمين، وتدريبهم على استخدام الحواسيب والإنترنت، والقائمون على إعداد المعلومات الشاملة لدى الجهات المستفيدة؛ والمنتجين. وسيتبع ذلك تدريب المدربين وإنشاء فريق من المدربين لكل بلد نموذجي؛

'٢' النساء (الفتيات والبالغات) الموجودات بالفعل في سوق العمل أو اللاتي ينضممن أو يعدن إليه فضلا عن نساء الأرياف، لتزويدهن بالمهارات الجديدة المكتسبة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لزيادة فرصهن المهنية وتعزيزها. وسيضطلع فريق المدربين المنشأ حديثا بالمسؤولية عن تلقين هذه المعارف ضمن المؤسسات الرسمية القائمة (المدارس والكليات ومراكز التأهيل المهني)، وضمان تدريب النساء على استخدام أجهزة الحاسوب والإنترنت، ومهارات الكتابة بلغة (html) المستخدمة في إنشاء صفحات الإنترنت، ومهارات إنشاء صفحات على شبكة الإنترنت وخاصة تحديث المراكز الحالية، وإعداد المعلومات الشاملة لترجمة المعلومات الموجودة على مواقع شبكة الإنترنت إلى اللغات المحلية و/أو العروض البصرية و/أو البرامج المحلية. وسيسعى المشروع إلى إنشاء فريق صغير في كل مدرسة أو مركز يستخدم نهجا مماثلا ومواد تدريبية لمواصلة التدريب ضمن المدرسة أو المركز، وذلك لضمان الاستمرارية وتعزيز الأثر المضاعف إلى أقصى حد.

(د) تشجيع إنشاء شبكة تستخدم الشبكات الحالية التي تستهدف الآليات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في البلدان النموذجية. وستكون شبكة الإنترنت هي السبيل الرئيسي الذي سيتيح للآليات الوطنية وللمنظمات غير الحكومية المختارة تصميم صفحاتها الخاصة على شبكة الإنترنت لضمان إطلاع المرأة على ما يلي:

'١' ترجمات ''مبسطة'' لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وترجمات ''مبسطة'' لجوانب شتى من وثائق الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة؛

'٢' معلومات بشأن فرص البرنامج التعليمية والتدريبية بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

'٣' أدوات وفهارس للمساعدة في توجيه المرأة إلى المعلومات ذات الصلة؛

'٤' إبراز القضايا النسائية (العنف ضد المرأة والشواغل الصحية)؛

'٥' تشجيع مناقشات المجموعات على شبكة الإنترنت (والتي ستستخدم شعبة النصوص بالمرأة نتائجها لتخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها)؛

(هـ) إنشاء مرفق لمجموعات معنية بإجراء مناقشات على الإنترنت ومخصص للأجهزة الوطنية في عشرة بلدان نموذجية في المنطقة قبل توسيع نطاقه ليشمل أقاليم وبلدان أخرى. وسيضمن ذلك الوصل في الوقت الذي سيشكل فيه وسيلة لنشر الأفكار الخاصة بكيفية تعزيز دور الأجهزة الوطنية من أجل تنفيذ منهاج عمل بيجين ووثيقة نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين. ويمكن كذلك استخدامه لتقاسم المعلومات بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة. وينبغي أن يتضمن المرفق توفير التدريب لمنسقي مناقشات على شبكة الإنترنت يتراوح عددهم من ٥ إلى ١٠ لكل إقليم.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع فاء

تعزيز شبكة مراكز التنسيق المعنية بالتوعية الجنسانية في أفريقيا وغرب آسيا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ بالتعاون مع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة)

مساعدة مؤقتة عامة لتوفير دعم جوهري ولوجستي من أجل تيسير اختيار المجموعات المستهدفة والبلدان النموذجية فضلا عن رصد المشروع وتقييمه (١٠ أشهر عمل). (لدعم جميع أنشطة المشروع).	٧٨ ٠٠٠
خدمات الخبراء لتقييم الاحتياجات بشأن هيئات التنسيق المتعلقة بقضايا الجنسين واستفادة الأجهزة الوطنية وربطها بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها في ١٠ بلدان نموذجية: الخبرات الدولية: سفر ومصاريف لشهري عمل (٢٠ ٠٠٠ دولار)، والخبرة الإقليمية أو الوطنية: شهرا عمل (١٠ ٠٠٠ دولار). (لدعم النشاط (أ)).	٣٠ ٠٠٠
خدمات الخبراء لإعداد وعقد اجتماعات فريق خبراء لمدة ٤ أيام لاعتماد تقرير تقييم الاحتياجات، والموافقة على جدول للتنفيذ فضلا عن نظام للرصد ومؤشرات، وتحديد الشراكات. (لدعم الأنشطة (أ) و (ب) و (ج) و (د)).	١٢ ٠٠٠
خدمات الخبراء لإعداد وحدات تدريبية وعقد ثماني حلقات عمل تدريبية بشأن المهارات الاعتيادية لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وثلاث حلقات عمل تدريبية للمدربين في مجال هذه التكنولوجيات. (لدعم النشاط (ج)).	٤٩ ٠٠٠
خدمات الخبراء لتطوير وإنشاء قوائم أوتوماتية وإعداد مواد تدريبية بشأن القوائم الأوتوماتية والتدريب أثناء الخدمة لعشرة منسقين. (لدعم النشاط (هـ)).	٤٤ ٠٠٠
اجتماع واحد لمجموعة خبراء فيما بين الأقاليم (٣٠ مشاركا) لاعتماد تقرير تقييم الاحتياجات، وتحديد الشراكات والمراحل والجدول الزمني والالتزامات ورصد إطار العمل وتقييم الآثار المترتبة. (لدعم الأنشطة (أ) و (ب) و (ج) و (د)).	٥٤ ٠٠٠
سفر الموظفين للمشاركة في اجتماع مجموعة الخبراء، وذلك لدعم أنشطة التدريب المقترحة ولتوفير الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء بشأن الجوانب الجنسانية	٤٢ ٠٠٠

لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (لدعم جميع الأنشطة).

خدمات تعاقدية متصلة بطباعة المواد التدريبية وتعميمها. (لدعم الأنشطة (ج) و (د) و (هـ)). ٣٦ ٠٠٠

حيازة معدات حاسوبية لإنشاء قدرة للربط الشبكي في ١٠ بلدان نموذجية (٥ في أفريقيا و ٥ في الشرق الأوسط). (لدعم النشاط (د) و (هـ)). ١٣٠ ٠٠٠

خمس حلقات عمل في أفريقيا (اثنتان للبلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية وحلقتان للبلدان الأفريقية الناطقة باللغة الانكليزية)، بشأن الآليات الوطنية وجهات التنسيق الخاصة بمسائل الجنسين، وحلقة عمل واحدة مخصصة بشكل محدد لمدارس مهنية مختارة لتدريب الفتيات اللاتي يدخلن سوق العمل: تقدر أتعاب المعيشة اليومية والسفر للمشاركين بمبلغ ٧٠ ٠٠٠ دولار لخمسة مناسبات. ٧٠ ٠٠٠

حلقتا عمل في الشرق الأوسط تستهدفان الأجهزة الوطنية وجهات التنسيق المختصة بشؤون الجنسين، وحلقة عمل واحدة تستهدف مدارس مهنية وطنية مختارة لتدريب الفتيات اللاتي يدخلن سوق العمل: تقدر أتعاب المعيشة اليومية وأتعاب سفر المشاركين بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار لمناسبتين. ٣٠ ٠٠٠

ثلاث حلقات عمل لتدريب المدربين على بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات وإعادة توضيبها فضلا عن شبكة لزيادة التوعية بمسائل الجنسين في أفريقيا والشرق الأوسط. (لدعم النشاط (ج) و (د) و (هـ)). ٥٠ ٠٠٠

ملخص

المساعدة المؤقتة العامة	٧٨ ٠٠٠
خدمات الخبراء	١٣٥ ٠٠٠
اجتماعات فريق الخبراء المخصص	٥٤ ٠٠٠
السفر	٤٢ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية	٣٦ ٠٠٠
حيازة المعدات	١٣٠ ٠٠٠
التدريب	١٥٠ ٠٠٠
المجموع	**٦٢٥ ٠٠٠**

صاد - الربط الشبكي وبناء القدرات من أجل تخفيف حدة الفقر عن طريق التنمية القائمة على المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من جراء تدهور البيئة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

الهدف

١٨٠- يرمي المشروع إلى بناء القدرات وإنشاء شبكة لرسم وتنفيذ سياسات تهدف إلى القضاء على الفقر عن طريق تنمية المجتمعات المحلية في المناطق التي تضررت بسبب تدهور البيئة في وسط آسيا وجنوب شرقها.

معلومات أساسية

١٨١ - أقر زعماء العالم، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، بالروابط الشديدة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وأنها عناصر مترابطة مع بعضها البعض في التنمية المستدامة التي تعتبر إطار الجهود التي تبذل لتحقيق نوعية أرقى لحياة جميع الشعوب. وأشاروا إلى أن التنمية الاجتماعية المنصفة التي تعترف بتمكين الفقراء من استخدام الموارد البيئية استخداما مستداما هي أساس لا غنى عنه للتنمية المستدامة، وأقروا بأن النمو الاقتصادي العريض القاعدة والمتوسط في سياق تنمية مستدامة يعتبر ضروريا لدعم التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. وإذ يعتبر النمو الاقتصادي أمرا هاما، فإنه لا يكفي لضمان استئصال شأفة الفقر.

١٨٢ - اقترحت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين في جنيف في عام ٢٠٠٠، مبادرة أخرى للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومن بين التوصيات مبادرات لتشجيع التنمية الريفية المستدامة، وخاصة في المناطق التي تقل فيها الإمكانيات الزراعية ولضمان مشاركة المجتمعات المحلية في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتخفيف حدة الفقر من أجل زيادة اعتماد الناس على أنفسهم وتشجيع انتهاج نهج شامل لجميع احتياجات السكان. وركزت الدورة الخاصة على اقتضاء رسم استراتيجيات نمو لمساعدة الفقراء وتنفيذها وذلك لتعزيز وزيادة قدرات النساء والرجال الذين تتسم معيشتهم بالفقر على تحسين معيشتهم. وترمي الاستراتيجيات المناصرة للفقراء إلى تمكين من يعيشون في فقر على تنمية واستخدام مهارتهم ومعارفهم وتطلعاتهم ومواردهم المحلية التي تعود بالفائدة عليهم. وتقر هذه الاستراتيجيات بأن أولئك الذين يعيشون في فقر لا يشكلون جهات سلبية يجب تقديم الإعانات لها، بل يعدون من المشاركين والمساهمين الناشطين من أجل رفاهيتهم. واقترحت اللجنة الخاصة أن تشمل الاستراتيجيات تحسين الاستفادة من المصادر المنتجة والتمويل الصغير، ووضع برامج لزيادة الإنتاجية وتحسين المعارف والمهارات والقدرات.

١٨٣ - يرمي هذا المشروع إلى تعزيز قدرات المجتمعات المحلية والحكومات المحلية من أجل رسم السياسات وتنفيذ المشروعات والبرامج الخاصة بالتنمية القائمة على المجتمعات المحلية والقضاء على الفقر في المناطق التي تعاني من تدهور البيئة، ولا سيما من شح الموارد المائية وتلوثها وانحسار الغابات. وقد ساهمت هذه المشاكل في أن

تعيش أعداد كبيرة من سكان الأرياف في بلدان وسط آسيا وجنوب شرقها في أوضاع تتسم بزيادة الفقر. وقد اتخذت الحكومات الوطنية والمحلية في البلدان المعنية مبادرات عديدة للتقليل من انحسار الغابات للمحافظة على المصادر المائية أو تنميتها. ويتماشى هذا المشروع مع أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، إذ أنه يرمي إلى تعزيز المجتمعات المحلية وتقويتها، عن طريق المضي في توعيتها وزيادة المشاركة في الأنشطة الإنتاجية صغيرة الحجم، وذلك لحماية الموارد البيئية الهشة والمحافظة عليها في الوقت الذي يتم فيه رفع معدلات معيشة هذه المجتمعات.

١٨٤ - ستقوم شعبة التنمية والسياسات الاجتماعية، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بتنفيذ المشروع بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، والمركز الدولي لتكنولوجيا البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في لوساكا، اليابان. وقد قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمركز الدولي لتكنولوجيا البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم المساعدة في تنفيذ المشروع في الإقليم، وتحديد المنظمات المحلية النظيرة. وسيشارك مسؤولون من الهيئتين في حلقات عمل وندوات دولية، لتقديم معلومات جوهرية في نطاق اختصاصاتهم المعنية. وتشمل البلدان المشاركة أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازخستان في وسط آسيا، وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين (المقاطعات الجنوبية)، وفييت نام وميانمار في جنوب شرقي آسيا.

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

١٨٥ - يقع المقترح ضمن نطاق وأولويات الخطة متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، ولا سيما البرنامجين الفرعين ٧-٣، (السياسات الاجتماعية والتنمية)، و ٧-٤ (التنمية المستدامة) من البرنامج ٧ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، وهو يكمل الأنشطة ذات الصلة في إطار البرنامجين الفرعيين من أجل تعزيز وبناء القدرات على المستوى القطري لتنفيذ السياسات الوطنية وذلك لتلبية الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الرئيسية الأخيرة، ولا سيما في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وفي الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

الإنجازات المتوقعة

١٨٦ - سينجز المشروع ما يلي:

(أ) تعزيز الإمكانيات الاجتماعية عن طريق إنشاء شبكات من الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وغيرهم من أصحاب المصلحة المشتركين في تنمية المجتمعات المحلية في أقاليم مختارة من وسط آسيا وجنوب شرقها؛

(ب) تعزيز قدرة المؤسسات المحلية والوطنية على وضع وتنفيذ مشروعات وبرامج لتنمية المجتمعات المحلية وتدريب يركز على العمل من أجل القضاء على الفقر إلى جانب ربطها بتدابير حماية البيئة؛

(ج) تنفيذ أنشطة منتجة صغيرة الحجم، تحددها وتصممها المؤسسات المشاركة، وذلك من أجل تزويد من يعيشون في فقر في المناطق ذات البيئة الهشة بفرص توليد الدخل عن طريق الاستغلال المستمر للموارد المحلية.

مؤشرات الإنجاز

١٨٧- ستستخدم مؤشرات الإنجاز التالية لتقييم فعالية المشروع:

(أ) عدد ونوعية الأنشطة المنتجة الخاصة بالقضاء على الفقر التي تضعها المؤسسات المحلية وتنفذها؛

(ب) زيادة قدرة المشاركين في المشروع على توليد الدخل وتحسين مستويات المعيشة في المجتمعات المحلية التي تضررت من جراء تدهور البيئة؛

(ج) تعزيز الشراكة فيما بين الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين في تنمية المجتمعات المحلية وتعزيز آليات تحسين الاتصالات وتقاسم المعلومات؛

(د) زيادة وعي ومعرفة المسؤولين لدى المؤسسات ذات المصلحة بطرائق تنمية المجتمعات المحلية من أجل القضاء على الفقر في المجتمعات الريفية المتضررة من جراء تدهور البيئة؛

(هـ) النتائج الإيجابية لإجراءات التقييم الذاتي التي تتم في المجتمعات المحلية على نطاق صغير والتي ترمي إلى تقييم الأثر النوعي والكمي للمشروع.

مدة المشروع

١٨٨ - من المتوقع الاضطلاع بالمشروع بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤.

الأنشطة

١٨٩ - ستشمل الأنشطة الرئيسية ما يلي:

(أ) ندوة دولية واحدة لكبار مسؤولي معاهد مختارة وذلك من أجل وضع برامج لبناء القدرات للقضاء على الفقر إلى جانب مشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على الصعيد الوطني والمحلي والمؤسسات القائمة على المجتمعات المحلية؛

(ب) عشر حلقات عمل على الصعيد المحلي لتطبيق نتائج الندوة الدولية في السياق المحلي وخطط للأنشطة ذات الصلة. وستركز حلقات العمل على مسائل مثل تحديد أصحاب المصلحة، فضلا عن مجالات وأنماط الأنشطة المنتجة التي ينبغي تشجيعها؛ وتحديد الاحتياجات التدريبية وبناء القدرات؛ ووضع أطر زمنية والخطوات اللازمة لتنفيذ التدريب وبناء القدرات؛ ورسم استراتيجيات للتنسيق الفعال فيما بين مؤسسات أصحاب المصلحة من أجل تنمية المجتمعات المحلية؛ وبناء القدرات من أجل

المبادرات المحلية وعلى مستوى المجتمعات المحلية الخاصة بالقضاء على الفقر في المناطق المتضررة من جراء تدهور البيئة؛ ووضع استراتيجيات لنظم فعالة للمعلومات العامة؛ والربط الشبكي بالمؤسسات المعنية؛

(ج) إنشاء شبكة قائمة على الإنترنت للخبرات فيما بين المؤسسات المشاركة من أجل تيسير الاتصالات وتبادل الخبرات لتشجيع مناقشة السياسات والبرامج، وذلك لتعزيز التشارك من أجل القضاء على الفقر ولتقاسم المعلومات بشأن طرائق حماية البيئة. وسيشمل هذا النشاط إنشاء موقع على شبكة الإنترنت وتركيب حواسيب موصولة بشبكة الإنترنت، وتدريب المؤسسات المشاركة على استخدام أجهزة الحواسيب وبرامجياتها وصيانتها، وإعداد إطار تنظيمي لضمان استمراريتها؛

(د) اجتماعان لمجموعة خبراء، أحدهما في جنوب شرق آسيا والآخر في وسط آسيا، وذلك لاستعراض وتقييم نتائج المشروع، ولتبادل ومقارنة الخبرات فيما بين مختلف البلدان في كل منطقة؛

(هـ) المساعدة الاستشارية لتنشيط ودعم خلق أنشطة منتجة على الصعيد المحلي.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع صاد

الربط الشبكي وبناء القدرات من أجل تخفيف حدة الفقر عن طريق التنمية القائمة على المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من جراء تدهور البيئة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

خدمات خبراء لمستشارين دوليين لاستعراض وتقييم إنجازات المشروع لعرضها في حلقة عمل دولية (مقدرة بثلاثة أشهر عمل بمبلغ ٠٠٠ ٨ دولار شهريا). (لدعم النشاط (أ)).	٠٠٠ ٢٤
خدمات خبراء لعشرة مستشارين وطنيين لتنظيم وتسيير حلقات عمل محلية (مقدرة بعشرة أشهر عمل بمبلغ ٠٠٠ ٤ دولار شهريا). (لدعم النشاط (أ) و (ب)).	٠٠٠ ٤٠
خدمات خبراء لإعداد ورقات معلومات أساسية تتضمن تقييمات للاحتياجات والظروف الراهنة (مقدرة بثلاثة أشهر عمل بمبلغ ٠٠٠ ٨ دولار شهريا). (لدعم النشاط (أ) و (ب)).	٠٠٠ ٢٤

اجتماعان لفريق خبراء لاستعراض وتقييم نتائج المشروع ولتقاسم الخبرات والدروس المستخلصة، وذلك لتعزيز الشبكات الإقليمية والنظر في أنشطة المتابعة (مقدرة بعشرة مشاركين وطنيين وموظفين دوليين). (لدعم النشاط (د)). ٤٦ ٠٠٠

سفر الموظفين لتوفير التنسيق والإجراءات الاحتياطية ولدعم أنشطة المشروع (مقدرة بستة بعثات). (لدعم الأنشطة (أ) و (ب) و (ج) و (د)). ٤٢ ٠٠٠

خدمات تعاقدية، بما في ذلك عقود مؤسسية مع عشر مؤسسات متصلة بالعمل من أجل تنشيط ودعم خلق أنشطة منتجة على الصعيد المحلي (مقدرة بمبلغ ٤ ٠٠٠ دولار لكل مؤسسة). (لدعم النشاط (هـ)). ٤٠ ٠٠٠

مصروفات التشغيل العامة المتعلقة بالاتصالات والإمدادات وغيرها من المصروفات المتفرقة. (لدعم جميع الأنشطة). ١٠ ٠٠٠

حيازة معدات حواسيب وتوفير إمكانية استخدام شبكة الإنترنت في فترة أولية لدعم تبادل المعلومات والخبرات ضمن الأقاليم وفيما بينها بالنسبة للمؤسسات المشاركة (مقدرة بمبلغ ٤ ٠٠٠ دولار لكل هيئة). (لدعم النشاط (ج)). ٤٠ ٠٠٠

تنظيم ندوة أو حلقة دراسية دولية لمدة ثلاثة أيام لمناقشة المسائل ذات الصلة وصياغة البرامج لبناء القدرات للقضاء على الفقر (مقدرة بعشرين مشاركا وطنيا وموظفين دوليين اثنين). (لدعم النشاط (أ)). ٥٤ ٠٠٠

تنظيم عشرة حلقات عمل محلية مدة كل منها ثلاثة أيام، تشمل دعم المؤسسات المحلية والسفر المحلي ومصاريف المعيشة اليومية للمشاركين (مقدرة بمبلغ ٥ ٠٠٠ دولار لكل حلقة عمل محلية). (لدعم النشاط (ب)). ٥٠ ٠٠٠

ملخص

خدمات خبراء	٨٨ ٠٠٠
اجتماعات فريق الخبراء المخصص	٤٦ ٠٠٠
السفر	٤٢ ٠٠٠
خدمات تعاقدية	٤٠ ٠٠٠
مصروفات التشغيل العامة	١٠ ٠٠٠
حيازة المعدات	٤٠ ٠٠٠
التدريب	١٠٤ ٠٠٠
المجموع	**٣٧٠ ٠٠٠**

قاف - تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتكنولوجيا النظيفة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

الأهداف

١٩٠- يهدف المشروع إلى تعزيز قدرات الحكومات في الأرجنتين وجمهورية تترانيا المتحدة وفييت نام ونيكاراغوا، على أساس تجريبي، لتشجيع الاستثمار في تكنولوجيا أكثر كفاءة واستدامة من خلال تحسين السياسات العامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز تطوير التكنولوجيا النظيفة ونشرها ونقلها.

١٩١- وسيساعد المشروع هذه الحكومات في إعداد أدوات ومنهجيات للتخطيط من أجل تصميم استراتيجيات وطنية للتكنولوجيا النظيفة. وسيختبر المشروع، بالتعاون مع الوكالات الحكومية والعناصر الأخرى ذات الصلة، هذه الأدوات لإصدار توصيات تتعلق بالسياسات لتشجيع نقل التكنولوجيا النظيفة. وسيؤدي المشروع أيضا إلى تحديد خطط أعمال مستهدفة وتطويرها، وستعمل هذه الخطط كأساس لنقل التكنولوجيا النظيفة في المستقبل.

١٩٢- ويقصد بهذا المشروع أن يمثل دافعاً لتكرار إقامة مشاريع مماثلة في المستقبل في البلدان الأخرى الراغبة في ذلك.

معلومات أساسية

١٩٣- يساهم المشروع في تنفيذ الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١، (برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١)، ومقررات لجنة التنمية المستدامة بشأن نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، التي تحدد نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية، بمساعدة دولية، كأولوية للتنمية المستدامة.

١٩٤- ويعد تطوير ونقل تكنولوجيا أنظف وأكثر إنتاجية أمرا أساسيا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتصنيع دون إحداث تدهور بيئي. ويمكن أن تساهم التكنولوجيا النظيفة، بما في ذلك المكونات المادية، وإدارة النظم، والإجراءات التشغيلية، في كل من النمو الاقتصادي وحماية البيئة عن طريق زيادة الإنتاجية، وتقليل النفايات والتلوث، وحفظ الموارد الطبيعية.

١٩٥- وستستثمر المؤسسات في التكنولوجيا النظيفة إذا كانت توفر عائدا جيدا على الاستثمار وإذا كانت لديها إمكانية الوصول إلى تلك التكنولوجيا. وستعتمد الحوافز المقدمة لهذه الاستثمارات على السياسات والبرامج الحكومية، بما في ذلك الحوافز الاقتصادية للاستثمار، ودعم البحث والتطوير، والسياسات البيئية، وتوفر المساعدة المالية والتقنية. وسيوفر هذا المشروع أدوات وقدرات للحكومات لاستخدام مواردها المحدودة على نحو أكثر فعالية من أجل دعم التنمية، ونقل التكنولوجيا النظيفة والاستثمار فيها، مع تركيز جهودها على القطاعات والتكنولوجيا التي تتسم بإمكانية نمو عالية وتنسيق تلك الجهود.

١٩٦- ولدى شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي ستنفذ هذا المشروع خبرة كبيرة في مجال السياسات العامة المتعلقة بنقل التكنولوجيا النظيفة.

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

١٩٧- يقع المقترح ضمن نطاق وأولويات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، تحت البرنامج الفرعي ٧-٤ (التنمية المستدامة) من البرنامج ٧ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية).

الإنجازات المتوقعة

١٩٨- سيؤدي تنفيذ المشروع إلى ما يلي:

(أ) إعداد سياسات واستراتيجيات للتنمية الصناعية المستدامة من خلال نقل تكنولوجيا أنظف وأكثر إنتاجية والإدارة البيئية وفقا للأولويات والقدرات الوطنية لكل بلد؛

(ب) وإعداد أدوات لتحسين اتخاذ القرارات من خلال إدماج الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحسين التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات الحكومية، ومؤسسات الصناعة والبحوث في تصميم استراتيجيات وسياسات للتحديث الصناعي وتنفيذها؛

(ج) وإعداد خطط للأعمال المستهدفة، بالتعاون مع الحكومة والصناعة، لنقل التكنولوجيا النظيفة، فضلا عن تقديم توصيات للعمل المستقبلي المحدد في الاستراتيجيات الوطنية للتكنولوجيا النظيفة التي تعد كجزء من هذا المشروع.

مؤشرات الإنجاز

١٩٩- ستشمل المؤشرات ما يلي:

(أ) إكمال جميع دراسات التقييم والتوصيات المتعلقة بالسياسات المقررة في المشروع وقبول الحكومات لها؛

(ب) وعدد الوكالات الحكومية والمنظمات الأخرى ذات الصلة التي تتعاون في إعداد كل مشروع وطني؛

(ج) وإكمال خطط الأعمال المستهدفة لنقل التكنولوجيا النظيفة وتقديم مقترحات لقبول الوكالات الحكومية ذات الصلة لها واتخاذ إجراءات مستقبلية بشأنها.

مدة المشروع

٢٠٠- من المتوقع تنفيذ المشروع بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.

الأنشطة

٢٠١- سيُضَّطلع بالأنشطة التالية:

(أ) تحديد وتكوين أفرقة للمشاريع في كل بلد، بمن فيهم ممثلون من الوكالات الحكومية ذات الصلة ومستشارون محليون، وتدريب أفرقة المشاريع على منهجية تقييم القدرات والفرص التكنولوجية.

(ب) وإجراء ''تقييم للقدرات والفرص'' لتحديد القطاعات الصناعية والتكنولوجيا التي يمكن أن يستفيد البلد فيها من القدرات الوطنية القائمة في مجالات النمو الصناعي الممكن، وتطوير الأسواق، والمساعدات الخارجية العامة والخاصة؛

(ج) وإجراء ''تقييم للتكنولوجيا النظيفة'' لاثنين من قطاعات التكنولوجيا يجري انتقاؤهما بالتشاور مع الوكالات الحكومية المعنية؛

(د) وتطوير خطط أعمال مستهدفة لنقل التكنولوجيا المنتقاة إلى القطاعات الصناعية المعنية. وستستعمل هذه الخطط كأساس لنقل التكنولوجيا في المستقبل إلى القطاعات المحددة في التقييمين المذكورين أعلاه. ويترك أمر إكمال معاملات نقل التكنولوجيا المقترحة لكل حكومة لمتابعته وليست ضمن نطاق هذا المشروع؛

(هـ) وإجراء استعراضات للسياسات المتعلقة بقطاعات صناعية ومجالات تكنولوجية منتقاة. وستشمل الاستعراضات الأنظمة الصناعية، والضرائب والحوافز الاقتصادية، وسياسات الاستثمار والتجارة، والسياسات البيئية، والسياسات الأخرى التي تؤثر على القطاعات؛

(و) وإجراء استعراض وتقييم لنتائج المشروع في البلدان الأربعة. وستصف التقارير المرحلية الوضع الحالي في كل بلد، وتحدد المشاكل والعقبات التي ووجهت في تنفيذ المشروع. وستوزع التقارير على الحكومات المعنية.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع قاف

تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتكنولوجيا النظيفة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

تتعلق خدمات الخبراء التي يقدمها مستشارون وطنيون بما يلي:

(أ) تقييم القدرات والفرص الوطنية لكل بلد من بلدان المشروع (تقديرها ١٧ شهر عمل بمعدل ٠٠٠ ٨ دولار في الشهر). (دعماً للنشاط (ب)). ٠٠٠ ١٣٦

(ب) تقييمات التكنولوجيا النظيفة (تقديرها ٥ أشهر عمل بمعدل ٠٠٠ ٨ دولار في الشهر). (دعماً للنشاط (ج)). ٠٠٠ ٤٠

(ج) إعداد خطط الأعمال المستهدفة (تقديرها ٥ أشهر عمل بمعدل ٠٠٠ ٨ دولار في الشهر). (دعماً للنشاط (د)). ٠٠٠ ٤٠

(د) استعراض السياسات في البلدان الأربعة (تقديرها ٧ أشهر عمل بمعدل ٠٠٠ ٨ دولار في الشهر). (دعماً للنشاط (هـ)).	٠٠٠ ٦٠
(هـ) استعراض منتصف المدة (تقديرها بمعدل ٠٠٥ ١ دولار لشهر عمل واحد). (دعماً للنشاط (و)).	٠٠٠ ٦
أربعة اجتماعات إقليمية لأفرقة الخبراء لمناقشة نتائج المشروع مع الحكومات الإقليمية الأخرى في المنطقة ونشر تلك النتائج (تقديرها مبلغ ٠٠٠ ١١ دولار للاجتماع)	٠٠٠ ٤٤
سفر الموظفين لبعثات التخطيط والرصد والتقييم. (دعماً للأنشطة من (أ) إلى (و)).	٠٠٠ ٦٠
الخدمات التعاقدية المتعلقة بإعداد مواد التدريب (دعماً للأنشطة من (أ) إلى (و)).	٠٠٠ ٨
مصروفات التشغيل العامة المتعلقة بالاتصالات واللوازم وأنشطة متنوعة. (دعما لجميع للأنشطة).	٠٠٠ ٦

ملخص

خدمات الخبراء	٠٠٠ ٢٨٢
اجتماع فريق الخبراء المخصص	٠٠٠ ٤٤
السفر	٠٠٠ ٦٠
الخدمات التعاقدية	٠٠٠ ٨
مصروفات التشغيل العامة	٠٠٠ ٦
المجموع	**٠٠٠ ٤٠٠**

راء – تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)

الأهداف

٢٠٢- يهدف المشروع إلى تعزيز النظم الإحصائية الوطنية في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وتشجيع التعاون بين هذه النظم فيما بين المناطق.

معلومات أساسية

٢٠٣- تمثل الإحصاءات والمؤشرات أدوات هامة بالنسبة للبلدان في وضع السياسات ومن أجل التخطيط الاجتماعي والاقتصادي. وهي ضرورية من أجل إجراء تقييم للوضع الحالي وتحديد أهداف للمستقبل، ولقياس التقدم والتنمية المحرزين. وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأهمية الإحصاءات والمؤشرات في سياق التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة وشدد، في القرارين

١٩٩٩/٥٥ و ٢٠٠٠/٢٩، على أهمية توفير إحصاءات ومؤشرات ملائمة ودقيقة، في الوقت المناسب، لتقييم تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا.

٢٠٤- لا تزال توجد فجوة كبيرة بين الطلب على المعلومات ومقدرة معظم البلدان على توفير هذه المعلومات بصورة منتظمة من حيث توفر البيانات ونوعيتها على حد السواء. ولا تزال معظم البلدان تحتاج لدعم وطني ودولي لتعزيز بناء القدرات الإحصائية وتحقيق تقدم في تطوير الإحصاءات والمؤشرات ذات الصلة. وتشديدا على أهمية الإحصاءات، أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جديد أهمية التدريب الإحصائي وحث مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها الأمانة العامة، على تعبئة الموارد اللازمة وتنسيق جهودها لدعم بناء القدرات الإحصائية الوطنية في البلدان النامية.

٢٠٥- وقدمت الشعبة الإحصائية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المساعدة إلى الدول الأعضاء لعدة عقود وتجمعت لديها خلال السنوات الخبرة التقنية والإدارية اللازمة لتنفيذ المشروع المقترح. وقد أعدت الشعبة الإحصائية العديد من المبادئ التوجيهية، والأدلة، والمذكرات التقنية الأخرى، التي يمكن أن تستعمل كمواد مرجعية للدورات التدريبية والتنسيق الإقليمي.

٢٠٦- ويكمل المشروع مشروعين للتطوير الإحصائي ينفذان في بلدان منطقة البحر الكاريبي وفي منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في إطار الشريحتين الأولى والثانية من حساب التنمية. وسيستند هذا المشروع إلى الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة خلال التنفيذ ويستفيد من المواد التقنية التي أعدت للأنشطة التدريبية في إطار هذين المشروعين.

٢٠٧- وستنفذ المشروع الشعبة الإحصائية بالتعاون مع الشعبة الإحصائية بالإسكوا.

علاقة المقترح بالخطة متوسطة الأجل

٢٠٨- يتسق المقترح مع نطاق وأولويات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، تحت البرنامج الفرعي ٧-٥ (الإحصاءات) من البرنامج ٧ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) وتحت البرنامج الفرعي ١٨-٥ (إعداد الإحصاءات وتنسيقها ومواءمتها) من البرنامج ١٨ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا).

الإنجازات المتوقعة

٢٠٩- سيؤدي تنفيذ المشروع إلى ما يلي:

(أ) تحسين تنظيم النظم الإحصائية وتعزيز قدرات البلدان في المنطقة على إعداد ونشر السياسات والممارسات؛

(ب) وتطوير منهجيات وتصنيفات مشتركة لجمع البيانات وأولويات إحصائية عامة في مجالات مثل الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية؛

(ج) وتعزيز قدرات البلدان على إصدار بيانات إحصائية بانتظام في مجالات إحصائية محددة مثل إصدار مؤشرات الاقتصاد الكلي والإحصاءات الاجتماعية؛

(د) وتعزيز التنسيق والاتصال فيما بين البلدان؛

(هـ) ورفع مستوى القدرات التكنولوجية لتعزيز الربط الشبكي فيما بين المكاتب الإحصائية في المنطقة؛

(و) وتعزيز قدرات الشعبة الإحصائية بالإسكوا في تشجيع التنسيق الإحصائي الإقليمي.

مؤشرات الإنجاز

٢١٠- تشمل المؤشرات المقترحة ما يلي:

(أ) إعداد مدونة مبادئ عامة لنشر الإحصاءات الرسمية وتسويقها والتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المدونة؛

(ب) وعدد الخبراء المدربين في المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة وتبادل هؤلاء الخبراء فيما بين المكاتب؛

(ج) وزيادة استخدام أسئلة عامة في الاستقصاءات/التعدادات، والتعريفات الإحصائية والمنهجيات المشتركة، والقائمة الموحدة لمؤشرات التنمية.

مدة المشروع

٢١١- من المتوقع الاضطلاع بالمشروع بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤.

الأنشطة

٢١٢- ستشمل الأنشطة الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تنظيم ثلاث حلقات دراسية لمديري المكاتب الإحصائية لإعداد نهج إقليمي مشترك للإحصاءات الرسمية يتعلق بصفة خاصة بتشغيل النظم الإحصائية، ونشر الإحصاءات الرسمية وتسويقها والدعوة لها. وستشمل الحلقات الدراسية مقدمة دليل عن العمليات الإحصائية أعدته الشعبة الإحصائية وتبادل المعلومات المتعلقة بالمشاكل التي واجهتها بلدان المنطقة والنجاح الذي حققته. وسيجري أيضا تناول المسائل المتعلقة بالتنفيذ على الصعيد القطري؛

(ب) وعقد اجتماعين لفريق الخبراء بشأن الإحصاءات الاجتماعية ومؤشرات الاقتصاد الكلي لتبادل التجارب القطرية، وإعداد منهجيات مشتركة، ولتحديد أولويات إحصائية مشتركة؛

(ج) وتنظيم ثلاث حلقات عمل تدريبية لموظفي المكاتب الإحصائية الوطنية لتحسين القدرات التقنية للبلدان في جمع الإحصاءات الاجتماعية وإصدار مؤشرات تتعلق بالاقتصاد الكلي وتنفيذ التصنيفات

والمنهجيات الدولية. وستيسر حلقات العمل تنفيذ المنهجيات المشتركة وتؤسس شبكة إقليمية للإحصائيين يمكن أن تدعم الإحصائيين الوطنيين في تنفيذ عملهم اليومي؛

(د) وتبادل الخبراء فيما بين المكاتب الإحصائية في المنطقة لفترات قصيرة من الوقت لتشجيع تنفيذ المنهجيات المشتركة وتيسير تبادل المعلومات بشأن الإجراءات الإحصائية (تقديرها ١٣ زمالة)؛

(هـ) ورفع مستوى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المكاتب الإحصائية الوطنية من أجل تحسين الاتصالات الإلكترونية بين الإحصائيين ودعم النشر الإلكتروني والمطبوع للبيانات الإحصائية الإقليمية؛

(و) وتقديم خدمات استشارية في ميدان جمع الإحصاءات ونشرها واستخدام التكنولوجيا وصيانتها (تقديرها ١٠ بعثات). وسيقدم الدعم التقني لتنفيذ هذا المشروع خبراء من الشعبة الإحصائية، والشعبة الإحصائية بالإسكوا، ومستشارون على الصعيد دون الإقليمي، والصعيد الإقليمي، والصعيد الدولي.

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

المشروع راء

تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)

المساعدة المؤقتة العامة. توفير منسق إقليمي يكون مقره في الإسكوا لضمان تنفيذ الأنشطة اليومية المستمرة وللعمل كمركز تنسيق إداري في المنطقة (تقديرها ٢٠ شهر عمل بمعدل ٥٠٠ ٣ دولار في الشهر). (دعماً للأنشطة من (أ) إلى (و)).	٧٠ ٠٠٠
خدمات الخبراء لإعداد المواد التدريبية، وإجراء حلقات العمل التدريبية، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان (تقديرها ٩ أشهر عمل بمعدل ٠٠٠ ٧ دولار في الشهر). (دعماً للأنشطة (أ)، (ب)، (ج)، (و)).	٦٣ ٠٠٠
تنظيم اجتماعين لفريق الخبراء (١٣ خبيراً من كل بلد) لإعداد منهجيات إحصائية مشتركة (تقديرها ٠٠٠ ٤٥ دولار للاجتماع). (دعماً للنشاط (ب)).	٩٠ ٠٠٠
تنظيم ثلاثة اجتماعات لفريق الخبراء لمديري المكاتب الإحصائية (تقديرها ٠٠٠ ٤٥ دولار للاجتماع). (دعماً للنشاط (أ)).	١٣٥ ٠٠٠
سفر الموظفين والمستشارين التقنيين لتقديم الدعم التقني والإداري لأنشطة المشروع (تقديرها ١٠ بعثات بمعدل ٠٠٠ ٧ دولار للبعثة). (دعماً للنشاط (و)).	٧٠ ٠٠٠

مصروفات التشغيل العامة للوازم، والمواد، وطباعة التقارير، والاستنساخ، والترجمة التحريرية، والترجمة الشفوية أثناء الجلسات، وخدمات أخرى متنوعة تشمل قيام خبراء تقنيين بترجمة الوثائق الإحصائية إلى اللغة العربية والترجمة الشفوية المطلوبة أثناء الجلسات (دعماً للأنشطة من(أ) إلى (و)).	٦٦ ٠٠٠
حيازة معدات، مكونات مادية وبرامجيات على حد السواء، لترقية التكنولوجيا بحواسيب خدمة الشبكة، ومولدات الطاقة، والمكونات المادية للحواسيب المنضدية، والمكونات المادية لتوصيل الإنترنت. (دعماً للنشاط (هـ)).	١٠٠ ٠٠٠
تنظيم ثلاث حلقات عمل (١٣ مشاركا في كل جلسة) لتعزيز الخبرة الموجودة في مجالات مثل التجارة والإحصاءات الاجتماعية (تقديرها ٠٠٠ ٤٥ دولار للجلسة). (دعماً للنشاط (ج)).	١٣٥ ٠٠٠
زمالات وجولات دراسية (شهر واحد من الدراسة لـ ١٣ خبيراً بمعدل ٠٠٠ ٧ دولار للخبير الواحد). (دعماً للنشاط (د)).	٩١ ٠٠٠

ملخص

المساعدة المؤقتة العامة	٧٠ ٠٠٠
خدمات الخبراء	٦٣ ٠٠٠
اجتماعات فريق الخبراء المخصص	٢٢٥ ٠٠٠
السفر	٧٠ ٠٠٠
الخدمات التعاقدية	٦٦ ٠٠٠
حيازة المعدات	١٠٠ ٠٠٠
التدريب	١٣٥ ٠٠٠
المنح والزمالات والمساهمات	٩١ ٠٠٠
المجموع	**٨٢٠ ٠٠٠**

التذييل

قائمة بالمشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بدولارات الولايات المتحدة)

	اسم المشروع	المبلغ
ألف -	بناء القدرات لتعزيز أسواق رأس المال في أفريقيا (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٩٠٥ ٠٠٠
باء -	بناء القدرات لإجراء البحوث بشأن المسائل السكانية الناشئة في البلدان النامية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي)	٥١٠ ٠٠٠
جيم -	بناء القدرات في مجال تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)	٦٠٠ ٠٠٠
دال -	بناء قدرات أجهزة الحكم الوطنية ذات المنظور الجنساني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٨٥٠ ٠٠٠
هاء -	الفقر في المناطق الحضرية: استراتيجية عملية المنحى للحكومات والمؤسسات الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)	٨٠٠ ٠٠٠
واو -	تعزيز الربط الشبكي بين المؤسسات والخبراء للتعجيل بإعداد إحصاءات اجتماعية وبيئية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٨٢٥ ٠٠٠
زاي -	بناء قدرات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي على إدارة العولمة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٩٥٠ ٠٠٠
حاء -	الربط الشبكي للخبرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٤٨٠ ٠٠٠
طاء -	بناء القدرات في تطوير روابط النقل الأقاليمي البري والبري بحري (اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)	١ ٢٥٠ ٠٠٠

اسم المشروع	المبلغ
ياء – بناء القدرات المتعلقة بالمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٩٦٠ ٠٠٠
كاف – بناء القدرات في البلدان النامية لجذب الاستثمارات الدولية والاستفادة منها (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٩٥٠ ٠٠٠
لام – بناء القدرات من خلال التدريب على تسوية المنازعات في التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٤٢٠ ٠٠٠
ميم – بناء القدرات المؤسسية لسياسات قانون التنافس (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)	٤١٠ ٠٠٠
نون – تحسين المشاركة وبناء القدرات في تنفيذ نظم الإدارة البيئية المعتمدة في غربي آسيا (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)	٢٣٠ ٠٠٠
سين – تسخير الطاقة المتجددة من أجل المعلومات وتوفير خدمات الاتصالات في المناطق الريفية بالبلدان النامية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية)	٢٦٠ ٠٠٠
عين – منع إساءة استعمال المخدرات في مكان العمل والأسرة في بلدان المخروط الجنوبي (مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة)	٤٥٠ ٠٠٠
فاء – تعزيز شبكة مراكز التنسيق المعنية بالتوعية الجنسانية في أفريقيا وغرب آسيا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة)	٦٢٥ ٠٠٠
صاد – الربط الشبكي وبناء القدرات من أجل تخفيف حدة الفقر عن طريق التنمية القائمة على المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من جراء تدهور البيئة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٣٧٠ ٠٠٠
قاف – تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتكنولوجيا النظيفة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)	٤٠٠ ٠٠٠
راء – تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)	٨٢٠ ٠٠٠
المجموع	**١٣ ٠٦٥ ٠٠٠**